كوردستان

يصدرها الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا

PDK-S Partiya Demokrata Kurdistanê - Sûriyê 1957

العدد (780) 15-07-2026 م - 2726 ك | نصف شهرية | Rojnamakurdistan.com

الحصار البحري على إيران يدخل حيز التنفيذ

شهدت منطقة الخليج، فجر يوم الثلاثاء 14 تموز 2026، تصعيداً عسكرياً جديداً، بعد سلسلة هجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة شنتها إيران واستهدفت مواقع وقواعد عسكرية أمريكية في عدد من دول المنطقة، وذلك عقب موجة واسعة من الضربات الأمريكية على أهداف عسكرية داخل إيران.

وأعلن الجيش الأردني أن دفاعاته الجوية اعترضت وأسقطت أربعة صواريخ أُطلقت من إيران، مؤكداً عدم تسجيل أي إصابات أو أضرار مادية. ووصف الهجوم بأنه «انتهاك خطير وخرق واضح للقانون الدولي» يهدد أمن المنطقة واستقرارها.

المجلس الوطني الكوردي يجتمع مع وفد منظمة حرية الأديان الأمريكية في قامشلو

استقبلت رئاسة المجلس الوطني الكوردي في سوريا، وفداً من منظمة حرية الأديان الأمريكية، برئاسة نادين ماينزا، وتم التأكيد على ضرورة حماية التنوع الديني والقومي وتعزيز التعايش المشترك في سوريا.

وتناول اللقاء الذي انعقد في مدينة قامشلو بكوردستان سوريا، الأحد 12 تموز 2026، آخر المستجدات على الساحة السورية، مع التركيز على القضية الكوردية في إطار حل سياسي شامل في سوريا.

كما ناقش الاجتماع أوضاع الحريات العامة والتنوع الثقافي، وضرورة حماية التنوع الديني والقومي سوريا، وتعزيز قيم التعايش السلمي والحوار، بما يسهم في ترسيخ الاستقرار وبناء مستقبل يضمن الكرامة والحقوق لجميع السوريين.

وأكد وفد المجلس على ضرورة ضمان حقوق الشعب الكوردي دستورياً، والتأسيس لدولة لامركزية تعددية تضمن حقوق جميع مكونات الشعب السوري واحترام حقوق الإنسان.

وفي ختام اللقاء شدد الطرفان على أهمية استمرار الحوار، بما يخدم القضايا ذات الاهتمام المشترك وتحقيق الاستقرار، ودعم الجهود السلمية لإيجاد حل سياسي شامل يلبي تطلعات جميع مكونات الشعب السوري.

المجلس الوطني الكوردي يطالب الحكومة السورية باعتماد «كوباني» في المناهج والسجلات الرسمية

أكد مجلس محلية كوباني للمجلس الوطني الكوردي في سوريا أن اسم كوباني (KOBANÎ) هو الاسم التاريخي الأصيل للمنطقة، ويشكل جزءاً لا يتجزأ من هويتها التاريخية والثقافية والوطنية.

وقال المجلس في بيان يوم الخميس 9 تموز 2026، إن هذا الاسم ارتبط بتاريخ المنطقة ونضال أبنائها، وبالدور الذي اضطلعت به في الحراك السوري، مطالباً الحكومة السورية باعتماده وتثبيته في جميع المناهج والسجلات والوثائق والمعاملات الرسمية.

فيما يلي نص البيان:

يؤكد مجلس محلية كوباني للمجلس الوطني الكوردي في سوريا أن اسم كوباني (KOBANÎ) هو الاسم التاريخي الأصيل للمنطقة، بما يشمل المدينة وريفها، ويشكل جزءاً لا يتجزأ من هويتها التاريخية والثقافية والوطنية.

وقد ارتبط هذا الاسم بتاريخ المنطقة ونضال أبنائها، وبالدور الذي اضطلعت به في الحراك السوري، كما غدا اسماً راسخاً ومعروفاً على المستويين الوطني والدولي.

وانطلاقاً من حق أبناء منطقة كوباني في صون هويتهم التاريخية والثقافية، وحرصاً على تثبيت هذا الحق في السجلات والمراسلات الرسمية، يطالب مجلس محلية كوباني الجهات المعنية، وفي مقدمتها وزارة الإدارة المحلية والبيئة، باعتماد وتثبيت اسم كوباني (KOBANÎ) في جميع الكتب والمناهج والمحررات والسجلات والوثائق الرسمية، واعتماده في مختلف المخاطبات والمعاملات الرسمية، بوصفه الاسم التاريخي الذي يجسد هوية المنطقة ويعبر عن تاريخها وإرادة أبنائها.

كما يدعو المجلس جميع القوى السياسية والفعاليات المجتمعية والثقافية ومنظمات المجتمع المدني إلى التعامل مع هذا المطلب بوصفه قضية وطنية جامعة، تتعلق بالحفاظ على الهوية التاريخية لمنطقة كوباني واحترام خصوصيتها، بعيداً عن أي استثمار أو توظيف حزبي.

ويؤكد المجلس أن احترام الأسماء التاريخية للمناطق السورية وتثبيتها في الوثائق الرسمية يُعدّ خطوةً مهمةً في ترسيخ مبادئ التعددية والاعتراف بالتنوع الثقافي والقومي، بما يسهم في بناء دولة المواطنة والشراكة الحقيقية التي يتطلع إليها جميع السوريين.

مجلس محلية كوباني للمجلس الوطني الكوردي في سوريا

كوباني 2026/07/08

الإدارة العامة للشؤون المدنية تواصل إجراء مقابلات الدفعة الثانية لتجنيس الكرد

أعلنت الإدارة العامة للشؤون المدنية مواصلة إجراء المقابلات للدفعة الثانية من الكرد المشمولين بالمرسوم رقم (13) الخاص استكمالاً لإجراءات طلبات التجنيس.

وبحسب ما نشرت الإدارة العامة التابعة لوزارة الداخلية، الثلاثاء 14 تموز، فإن ذلك يأتي وفق الجداول الزمنية المحددة "حرصاً على حسن سير العمل وإنجاز المعاملات بدقة وسرعة".

وأعلنت الإدارة العامة للشؤون المدنية، في 28 حزيران الماضي، بدء تنفيذ المرحلة الثانية من المرسوم رقم (13) لعام 2026.

وتتضمن هذه المرحلة إجراء المقابلات الشخصية الإدارية والقانونية مع المواطنين من أصول كردية، والمتقدمين بطلبات الحصول على الجنسية السورية، وذلك بعد أن أنهت اللجان المختصة عمليات التدقيق والمراجعة لطلبات التجنيس المقبولة.

وكانت الإدارة العامة للشؤون المدنية، أصدرت في 20 حزيران الفائت، جداول الدفعة الأولى لمواعيد المقابلات الخاصة بالمشمولين بالمرسوم الرئاسي لتجنيس الكُرد.

وأصدر السيد الرئيس أحمد الشرع، في 16 كانون الثاني الفائت، المرسوم الرئاسي رقم (13) لعام 2026، الذي يؤكد أن المواطنين السوريين الكُرد جزء أصيل من الشعب السوري.

الولايات المتحدة تشن ضربات جديدة ضد إيران

شنت الولايات المتحدة ليل الاثنين الثلاثاء جولة جديدة من الضربات ضد إيران، رغم تأكيد دونالد ترمب أن التوصل إلى اتفاق مع طهران ما زال «ممكناً».

وقال الجيش الأميركي الاثنين إنه شن جولة جديدة من الهجمات ضد إيران.

وأعلنت القيادة المركزية الأميركية (سنتكوم) في بيان على إكس الاثنين أن «هذه الضربات ستستمر في تكبيد القوات الإيرانية خسائر فادحة وإضعاف قدرتها على مهاجمة المدنيين الأبرياء والسفن التجارية في مضيق هرمز»، مشيرة إلى أن الضربات بدأت عند الساعة 16,45 (20,45 بتوقيت غرينتش).

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترمب قال قبل ذلك بقليل إن الولايات المتحدة ستضرب إيران «بقوة» الليلة بعدما أعلن في وقت سابق إعادة فرض الحصار البحري على الموانئ الإيرانية في منطقة مضيق هرمز التي تشهد ضربات على نطاق غير مسبوق منذ وقف إطلاق النار في نيسان، في حرب لا تزال تداعياتها تهزّ الاقتصاد العالمي.

من جهتها، أفادت وكالة «إرنا» الرسمية الإيرانية بدوي أربعة انفجارات جديدة قرب بندر عباس، المدينة الساحلية الواقعة في جنوب إيران والمطلة على مضيق هرمز.

واعتبر ترمب أن القادة الإيرانيين «لا يمكنهم فعل أي شيء مطلقاً حيال» الضربات «ليس لديهم أي شيء آخر في صالحهم».

لكن في الوقت نفسه، أكد ترمب لصحفيين في المكتب البيضوي أن الاتفاق مع إيران «ما زال ممكناً».

الافتتاحية

الارتقاء بالمرحلة... مسؤولية وطنية وقومية

كوردستان

تدخل سوريا اليوم مرحلةً مفصليةً من تاريخها الحديث، مرحلة لا تُقاس فقط بتغيير المؤسسات أو إعادة تشكيل السلطة، بل بقدرة السوريين جميعاً على بناء دولة جديدة تتجاوز إرث الاستبداد والإقصاء، وتؤسّس لعقدٍ وطني يقوم على المواطنة المتساوية والعدالة والشراكة الحقيقية بين جميع مكوّناتها القومية والدينية والثقافية والسياسية.

في هذا السياق، فإن القضية الكردية تشكل أحد مفاتيح الاستقرار الوطني وبناء سوريا المستقبل. فمعالجة هذه القضية وفق المبادئ الديمقراطية والدستورية، وفي إطار وحدة البلاد، تمثّل اختباراً حقيقياً لمدى جدية الدولة السورية في الانتقال من مرحلة الإنكار إلى مرحلة الاعتراف، ومن سياسة الإقصاء إلى سياسة الشراكة.

وأمام هذه التحوُّلات، تبرزُ مسؤولية المجلس الوطني الكردي بوصفه إطاراً سياسياً وطنياً وقومياً حمل على عاتقه الدفاع عن الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، وربطها بمشروع وطني ديمقراطي لسوريا كلّها.

اليوم، تفرض المرحلة على المجلس أن يرتقي أكثر فأكثر في أدائه السياسي والتنظيمي، وأن يعزّز الانسجام بين مكوّناته وأحزابه، وأن يقدّم أنموذجاً في العمل المؤسسي القائم على الحوار، واحترام التنوُّع الداخلي، ووحدة القرار، بما يعزّز ثقة جماهيره ويكرّس حضورَه شريكاً أساسياً في رسم مستقبل البلاد.

إن المؤتمرَ القادمَ للمجلس الوطني الكردي لا ينبغي أن يكون محطةً تنظيميةً فحسب، بل مناسبة سياسية لإعادة تجديد الرؤية، وتطوير آليات العمل، وإشراك مختلف الطاقات والكفاءات، وصياغة خطاب أكثر قرباً من هموم المواطنين، وأكثر قدرة على مخاطبة الداخل السوري والرأي العام الإقليمي والدولي. فنجاحُ المؤتمر سيكون رسالةً أن الحركة السياسية الكردية قادرة على تطوير أدواتها وتجديد مشروعها، دون أن تتخلى عن ثوابتها الوطنية والقومية.

في المقابل، فإن الحكومة الانتقالية السورية تقف أمام اختبار تاريخيٍّ لا يقلُّ أهميةً. فنجاحُ المرحلة الانتقالية لن يقاس بإجراء انتخابات أو تشكيل مؤسسات جديدة فقط، وإنما بقدرتها على ترسيخ مبادئ التعدُّدية السياسية، والاعتراف بالتعدُّد القومي والثقافي والديني، وإرساء نظام دستوري يضمَنُ المساواة الكاملة بين المواطنين، ويصون حقوقَ جميع المكوّنات دون تمييز أو إقصاء.

إنّ سوريا التي ينشدُها أبناؤُها هي دولةٌ تتّسعُ للجميع، لا تلغي أحداً، ولا تفرضُ هويةً أحاديةً على مجتمعٍ متعدد. إن قوة سوريا المستقبل ستنبع من تنوّعها، وسيكون استقرارها أكثر رسوخاً عندما يشعر كل مواطن، عربياً كان أم كردياً، سريانياً أم آشورياً، أرمنياً أو تركمانياً، مسلماً أو مسيحياً أو إيزيدياً، بأنه شريك كامل في وطنه.

إنّ المرحلةَ القادمةَ تستدعي خطاباً مسؤولاً، وإرادةً سياسيةً شجاعةً، وتغليب لغة الحوار على الصراع، والتوافُق على مشروع وطني جامع يحفظ وحدةَ البلاد، ويصونُ حقوقَ جميع مكوّناتها، ويطوي صفحات الماضي نحو مستقبل يقوم على الحرية والديمقراطية والعدالة وسيادة القانون.

كما إنّ حزبَنا الديمقراطي الكوردستاني - سوريا، بما يمتلكه من تجربةٍ سياسيةٍ ورصيدٍ نضاليّ وجماهيري، مدعو اليوم إلى أن يكون في طليعة القوى الساعية إلى هذا التحوُّل، وأن يعزّز وحدته الداخلية، ويطوّر أداءه، ويجدّد أدواته، ليبقى صوتاً معبراً عن تطلُّعات الشعب الكردي، وشريكاً فاعلاً في بناء سوريا ديمقراطية تعدُّدية، موحّدة بأبنائها، قوية بتنوّعها، ومزدهرة بشراكة جميع مكوناتها.

توضيح من د. عبدالحكيم بشار حول ترشيحه لمنصب نائب رئيس مجلس الشعب

شر الدكتور عبدالحكيم بشار عضو مجلس الشعب السوري، توضيحا حول ترشيحه لمنصب نائب رئيس مجلس الشعب.
قال الدكتور عبدالحكيم بشار على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك):
جميع الزملاء الكرد في البرلمان مطلعون على هدفي من الترشح والذي لخصته بما يلي:
في ظل غياب أي وجود كردي في السلطة القضائية العليا، وفي أي منصب سيادي في الحكومة السورية الحالية، فإننا سوف نتقدّم بالترشّح لمنصب نائب الرئيس رغم أن فرصة فوزنا معدومة لأن الاتفاقيات بين أعضاء المجلس حول جميع المناصب كانت قد حسمت منذ مدة، ولكن بالنسبة لنا هي عبارة عن رسالة سياسية مضمونها أن هذا المنصب السيادي يجب أن يكون للكرد، وسنظل نطالب به وبغيره من المناصب السيادية.
وإن عدم ترشحنا يعني تخلينا عن حقنا، وهذا غير ممكن. ونحن وباقي الزملاء عازمون للدفاع عن قضيتنا بكل الوسائل الديمقراطية المشروعة داخل قبة البرلمان.
ولكن يبقى السؤال المشروع مطروحاً:
هل ستقبل الحكومة شراكة حقيقة للكرد في الدولة والحكومة وهذه لها أسسها أم ستتعامل مع الكرد بشكل آخر؟
هذا ما سيكشفه المستقبل.
وهذا يتطلب منا جميعاً عملاً نضالياً دؤوباً بكافة السبل والوسائل الديمقراطية المشروعة.

المجلس الوطني الكوردي يدين التفجير الإرهابي في دمشق

أدانت الأمانة العامة للمجلس الوطني الكوردي في سوريا، التفجير الإرهابي الذي استهدف أحد المقاهي في العاصمة السورية دمشق، مؤكدا أن مثل هذه الجرائم لايستهدف الضحايا فحسب بل أمن المواطنين واستقرار البلاد عموما.

فيما يلي نص التصريح:
شهدت مدينة دمشق اليوم الخميس الثاني من تموز ٢٠٢٦ اعتداء إرهابيا استهدف أحد المقاهي بالقرب من مبنى القصر العدلي وأسفر عن استشهاد ستة محامين وإصابة عدد آخر بجروح متفاوتة
يعرب المجلس الوطني الكردي في سوريا عن إدانته واستنكاره بأشد العبارات لهذا العمل الإرهابي الذي استهدف مدنيين أبرياء ويؤكد أن مثل هذه الجرائم لايستهدف الضحايا فحسب بل أمن المواطنين واستقرار البلاد عموما وتندرج في سياق محاولات بث الخوف وزعزعة السلم الأهلي في مرحلة دقيقة تتطلب تضافر جهود جميع السوريين لحماية السلم المجتمعي وتعزيز مقومات الأمن والاستقرار وإنجاح المرحلة الانتقالية.
وإذ يتقدم المجلس بخالص التعازي والمواساة إلى أسر الشهداء وذويهم وإلى زملائهم في سلك القضاء والمحاماة فإنه يتمنى الشفاء العاجل للمصابين ويؤكد أن مواجهة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره وصون حياة المدنيين وترسيخ سيادة القانون وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم النكراء وتقديمهم إلى العدالة تمثل ركائز أساسية لبناء سوريا ديمقراطية آمنة يسودها الاستقرار والعدل والمواطنة المتساوية.
الرحمة للشهداء والشفاء العاجل للجرحى والخزي والعار لمرتكبي هذه الجريمة الإرهابية.
الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي في سوريا
الثاني من تموز ٢٠٢٦

وفد من ممثلية ENKS في إقليم كوردستان يلتقي مدير مركز آسايش اللاجئين في هولير

في إطار تعزيز التنسيق المشترك لمتابعة شؤون اللاجئين، التقى وفد من لجنة العلاقات لممثلية إقليم كوردستان للمجلس الوطني الكردي في سوريا يوم الأربعاء 8 تموز الجاري، مع العقيد سيامند مصطفى مدير مركز آسايش اللاجئين في العاصمة أربيل (هولير).
ضمّ وفد الممثلية كلاً من السادة:
(شمس شريف رئيس الممثلية، نواف رشيد، رامان ملا، عثمان منان) أعضاء لجنة العلاقات.
استُقبل الوفد بحفاوة من قبل العقيد سيامند مصطفى في مركز الأسايش بمنطقة بحركة.
في مستهل اللقاء، تقدم وفد الممثلية بخالص التهاني والتبريكات للعقيد سيامند بمناسبة ترقيته الأخيرة إلى رتبة «عقيد»، مشيدين بجهوده الملموسة والدؤوبة في خدمة اللاجئين، ومتمنين له دوام التوفيق والنجاح في مهامه.
كما شهد اللقاء مناقشة مستفيضة وموسعة حول الأوضاع العامة للاجئين السوريين المقيمين في محافظة هولير، واستعراض أبرز التحديات التي تواجههم، وقدم الوفد مجموعة من المقترحات البناءة والتسهيلات الإجرائية التي من شأنها تسريع وتسيير معاملات اللاجئين وتذليل العقبات أمامهم.
وفي ختام اللقاء، شدد الجانبان على أهمية التنسيق والتعاون المشترك وعقد لقاءات دورية ومتابعة حثيثة لكل ما يصب في مصلحة اللاجئين ويضمن استقرارهم وتأمين احتياجاتهم.

وفد من محلية دمشق للمجلس الوطني الكوردي يشارك في عزاء ضحايا تفجير القصر العدلي

شارك وفد من محلية دمشق للمجلس الوطني الكوردي في سوريا، برئاسة رئيس المحلية لقمان أوسو، وعضوية عدد من أعضاء المجلس، في مراسم العزاء بضحايا التفجير الإرهابي الذي استهدف محيط القصر العدلي في العاصمة دمشق.
وجاءت هذه المشاركة تعبيرا عن موقف المجلس الوطني الكوردي الرافض لجميع أشكال الإرهاب والعنف التي تستهدف المدنيين والمؤسسات العامة، وتأكيدًا على وحدة السوريين وتكاتفهم في مواجهة المآسي والتحديات التي تعصف بالبلاد.
وقد حظيت هذه المبادرة بتقدير واسع من الحضور، الذين اعتبروها رسالة وطنية تؤكد أن الإرهاب يستهدف السوريين جميعا دون تمييز، وأن التصدي له يتطلب تعزيز روح التضامن والوحدة الوطنية، والوقوف صفا واحدا في مواجهة كل أشكال العنف والتطرف.
ويُذكر أن التفجير الإرهابي الذي وقع بالقرب من القصر العدلي في دمشق أسفر عن استشهاد تسعة أشخاص وإصابة عدد آخر بجروح، ما أثار حالة من الحزن والاستنكار، وسط مطالبات بتعزيز الإجراءات الأمنية لحماية المؤسسات المدنية والخدمية، ومنع تكرار مثل هذه الاعتداءات الإجرامية.

الذكرى السنوية الـ14 لمجزرة عائلة شيخ حنان شيخ حسن التي ارتكبها مسلحو إدارة PYD

مرت يوم السبت 4 تموز 2026 الذكرى السنوية الـ14 على ارتكاب مسلحي PYD مجزرة بحق عائلة شيخ حنان شيخ حسن من قرية آفراز التابعة لناحية ماباتا في عفرين بكوردستان سوريا، وراح ضحيتها كل من الأب شيخ حنان وابنه عبد الرحمن في منزليهما، والابن الثاني نور الدين تحت التعذيب الوحشي في سجنٍ براجو.
الجريمة التي قام بها مسلحو PYD، في 4 من تموز عام 2012 ليلاً، جاءت بعد مداهمة منزل شيخ حنان في مركز مدينة عفرين في الساعة الثانية عشرة، بعد أيام من مداهمة قرية آفراز بتاريخ 29 حزيران 2012 واعتقال عضو المجلس المنطقي في الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، هاشم شيخ نعسان من منزل خاله السياسي أمين شيخ كولين.
وقام مسلحوPYD ، بسحل ورمي جثتي الشهيد شيخ حنان وابنه عبد الرحمن في شارع مشفى ديرسم، ومنعوا ذويهما الاقتراب من الجثث لدفنها، وبقيت الجثتان لساعات في الشارع، ثم بدأوا بسرقة محتويات منزل شيخ حنان وجاره عزالدين موسى من قرية رمضانا ليتم حرقها مع الدكاكين التجارية الكائنة في طريق راجو مقابل المصرف الزراعي، وهدمها فيما بعد ذلك بعد أن أخلوا المنازل من ساكنيها (منزل شيخ حنان – منزل ابنه عبدالرحمن – منزل عزالدين موسى- منزل ابن عزالدين موسى – دكاكين تجارية لشيخ حنان وعزالدين).
ثم بدأت حملة اعتقالات بحق عوائل (شيخ نعسان – شيخ حسن – شيخ أحمد) في قرية آفراز وأحياء مدينة عفرين، وعائلة عز الدين رمضانا وبعض من أقرباء العائلة، واعتقلوا 27 شخصاً وزجوهم في سجون ترنده وهوبكا وخليلانكا والسجن الأسود براجو.
تشتهر العائلة بانتهمائها لنهج البارزاني وعمل أبنائها ضمن صفوف الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا بشكل تنظيمي ومن المشاركين الأوائل في الحراك السلمي ضد النظام السوري المخلوع، كما الكورد في عامودا وديريك وكوباني وقامشلو لذا استهدفهم مسلحو PYD، ثم أقدموا على ارتكاب العديد من المجازر في عفرين وكوباني ومناطق الجزيرة بكوردستان سوريا واستهداف القياديين إما بالاغتيال أو الاختطاف، كالقيادي الشهيد نصر الدين برهك عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، واختطاف عضو المكتب السياسي للحزب بهزاد دورسن، وقياديين آخرين، وارتكاب مجازر في عامودا وبرج عبدالو وتل غزال وآل بدرو بقامشلو وآل شيخو في ناحية شيه وغيرها.
كان اجتماع الهيئة الكوردية العليا بقيادة الرئيس مسعود البارزاني عاملاً مهماً لإطلاق سراح المعتقلين، وعدم تنفيذ حكم الإعدام بحق 12 آخرين من العائلة وذلك بعد أن تعرضوا لأشد أنواع التعذيب حيث استشهد نور الدين وتشوّه جسده بالكامل تحت التعذيب.

مكتب المرأة والطفولة يعقد اجتماعه الدوري ويناقش التطورات السياسية والتنظيمية

عقد مكتب المرأة والطفولة في المجلس الوطني الكوردي في سوريا اجتماعه الدوري يوم الأربعاء 8 تموز 2026، بحضور مسؤولة المكتب السيدة حياة قجو، ومشاركة غالبية الأعضاء الممثلين للأحزاب والمنظمات المنضوية ضمن إطار المجلس.
استُهل الاجتماع بالترحيب بالحضور، تلاه الوقوف دقيقة صمت إجلالا وإكبارا لأرواح شهداء الكورد وكوردستان، وفي مقدمتهم القائد الخالد الملا مصطفى البارزاني.
ناقش المجتمعون خلال الاجتماع الأوضاع التنظيمية للمكتب، حيث جرى تقديم تقييم شامل للأنشطة والفعاليات المنجزة خلال الشهر المنصرم، إلى جانب تبادل الآراء والمقترحات حول آليات تطوير العمل وتعزيز أداء المكتب خلال المرحلة المقبلة.
وعلى الصعيد السياسي، تناول الاجتماع آخر المستجدات والتطورات على الساحتين السورية عامةً والكوردية خاصةً، كما ناقش المشاركون التطورات المتعلقة بملف أعضاء المجلس الشعبي، ومجمل القضايا المرتبطة به، مؤكدين أهمية تعزيز دور المرأة ومشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية والبرلمانية.
كما بحث الحاضرون سبل تعزيز التواصل والتنسيق بين مكتب المرأة والطفولة ومكاتب المجلس الأخرى، بما يسهم في توحيد الجهود وتطوير آليات العمل المشترك.

الإفراج عن 14 مواطناً كوردياً بينهم قاصر وامرأة مسنة في ناحية راجو

بعد ثلاثة أيام من التوقيف والاعتقال التعسفي، أفرجت السلطات السورية، يوم الثلاثاء، عن 14 مواطناً كوردياً بينهم قاصر وامرأة مسنة بعد أن كانت قد اعتقلتهم في ناحية راجو.
فقد أفاد نشطاء المرصد السوري لحقوق الإنسان بأن عناصر حرس الحدود في ناحية راجو بريف عفرين، وبالتنسيق مع عناصر من فصيل «السلطان سليمان شاه» المتواجدين في ناحية شيخ الحديد، وتحت إشراف الاستخبارات التركية، نفذوا يوم الجمعة الفائت، 3 تموز الجاري، عملية اعتقال تعسفي طالت ثلاث مجموعات من المواطنين الكورد، بلغ عددهم 14 شخصاً بينهم قاصر وامرأة مسنة، أثناء وجودهم بالقرب من نهر باطمان المعروف بـ«النهر الأسود»، وآخرين كانوا على الطريق المؤدي إلى النهر.
ووفقاً للمعلومات التي حصل عليها المرصد السوري فإن عناصر حرس الحدود أطلقوا النار أمام أقدام المواطنين بهدف ترهيبهم وبث الرعب بين العائلات المتواجدة في المكان. كما وجهوا لهم أوامر بمغادرة المنطقة قبل أن يقدموا على اعتقال عدد منهم. كذلك جرى حجز عدد من المركبات والدراجات النارية العائدة لبعض المواطنين المحتجزين.

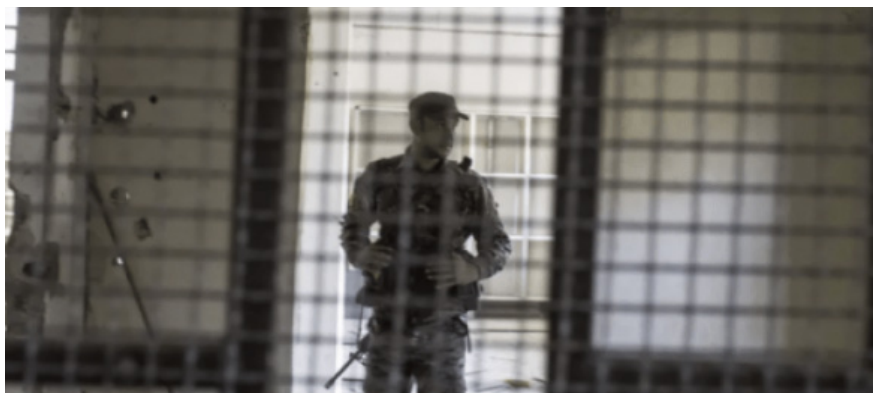

انسحاب القوات التركية من قرية باصله في عفرين وعودة نحو 50 عائلة بعد ثماني سنوات

انسحبت القوات التركية، يوم الإثنين، من قرية باصله التابعة لناحية شيراوا في منطقة عفرين، ما أتاح عودة نحو 50 عائلة إلى منازلها بعد نحو ثماني سنوات من النزوح، وفق ما أفادت به مصادر محلية لـ «ولات تيفي».

وقال يحيى شبابو، أحد أهالي القرية، في تصريح يوم الإثنين 13 تموز 2026، إنّه تمكن من العودة إلى قريته بعد سنوات من الغياب، إلا أنه فوجئ بأن منزله تعرض لدمار كامل، مشيراً إلى أن أبوابه ونوافذه ومحتوياته تعرضت للسرقة.

ودعا شبابو الحكومة السورية والمنظمات الحقوقية والإنسانية إلى التدخل وتعويض الأهالي عن الأضرار التي لحقت بمنازلهم وممتلكاتهم.

وبحسب مصادر تحدثت لـ«ولات تيفي»، فإن القوات التركية أقامت منذ عام 2018 سبع قواعد عسكرية في منطقة عفرين، خمس منها داخل قرى سكنية لا يزال سكانها ممنوعين من العودة إليها.

ووفق المصادر، تشمل القرى التي لا تزال تضم قواعد عسكرية:

ناحية شيراوا: قرية جلبرة (نحو 110 منازل).

في ناحية راجو: قرية درويش (نحو 200 منزل)، وقرية جيه (نحو 70 منزلاً).

في ناحية بلبل: قرية شيخورزة فوقاني، التي تضم أكثر من 300 منزل.

وأضافت المصادر أن هناك قاعدتين أخريين تقعان بالقرب من قريتي كيمار وسري كانيه (كفرجنة) في ناحية شرا.

ويأتي انسحاب القوات التركية من قرية باصله في وقت يترقب فيه أهالي قرى أخرى خطوات مماثلة تتيح عودتهم إلى منازلهم بعد سنوات من النزوح.

الأعضاء الكورد في مجلس الشعب السوري يلتقون وزير التربية

اجتمع عدد من الأعضاء الكورد في مجلس الشعب السوري مع وزير التربية محمد تركو في العاصمة دمشق، لبحث عدد من القضايا المتعلقة بقطاع التعليم.

وتناول الاجتماع واقع العملية التعليمية في المناطق الكوردية، إلى جانب مناقشة أوضاع اللغة الكوردية وسبل التعامل مع القضايا المرتبطة بها، وفق ما أفادت به مصادر مطلعة.

ولم تصدر تفاصيل إضافية بشأن نتائج الاجتماع.

10 سنوات على استشهاد البيشمركة دانيال حواس محمود

صادفت يوم 5 تموز 2026، الذكرى السنوية العاشرة لاستشهاد البيشمركة دانيال حواس محمود، حيث استشهد دفاعاً عن أرض كوردستان في معركةٍ ضد تنظيم داعش الإرهابي.

استشهد دانيال حواس محمود البيشمركة في قوات (لشكرى روج - Leşkerê Roj) بتاريخ 2016/7/5 في محور آسكي موصل في معركة دحر تنظيم داعش الإرهابي.

دانيال حواس محمود مواليد 1993 من مدينة عامودا بكوردستان سوريا، كان يخدم في مرتبات اللواء الأول في قوات بيشمركة لەشکرێ رۆژ.

وشاركت قوات بيشمركة رۆژ في إقليم كوردستان معركة دحر تنظيم داعش الإرهابي والدفاع عن أرض كوردستان مع قوات بيشمركة كوردستان 2014 واستشهد العشرات في تلك المعركة.

هدم منزل مواطن في عفرين بعد ابتزازه مالياً.. واستمرار الانتهاكات بحق ممتلكات الكُرد

أقدم المدعو عبد الملك، وهو قيادي سابق في فصيل أحرار الشرقيّة وكان يشغل سابقاً منصب المسؤول الأمني في قرية بافللور التابعة لناحيّة جنديرس، على هدم منزل المواطن محمد مصطفى عباس بشكل كامل يوم السبت الموافق 2026/07/11، وذلك بعد إخفاق الأخير في دفع مبلغ مالي فرض عليه كإتاوة بلغت قيمته نحو 1700 دولار أمريكي.

وبحسب المعلومات الموثقة، قام المدعو عبد الملك بتفكيك جميع أبواب ونوافذ المنزل، وسحب أسلاك وكابلات الكهرباء والاستيلاء عليها، قبل أن يعمد إلى تدمير المنزل بالكامل وتحويله إلى ركام غير صالح للسكن، ثم غادر المنطقة إلى جهة مجهولة.

وتشير المعلومات أيضاً إلى أنّ المنزل كان خاضعاً لاستيلائه منذ ما يقارب ثماني سنوات دون أن يدفع أي بدل إيجار لمالكه.

وتؤكّد منظمات حقوقيّة أنّ هذه الحادثة تأتي ضمن سلسلة متواصلة من الانتهاكات التي تستهدف ممتلكات المواطنين الكُرد العائدين إلى مناطقهم، في ظل استمرار ممارسات الاستيلاء والابتزاز المالي بصورة ممنهجة، ووسط حماية توفرها الاستخبارات التركيّة للفصائل المسيطرة في المنطقة، وفقاً لما توثقه المنظمة.

وأوضحت مصادر محليّة أنّ العديد من الفصائل ترفض إخلاء المنازل والأراضي التي استولت عليها، إلّا بعد إرغام أصحابها على دفع مبالغ ماليّة كبيرة تحت مسميات مختلفة، تتراوح بين 1000 و10000 دولار أمريكي، رغم لجوء المتضررين إلى تقديم شكاوى رسميّة للجهات المعنية، إلّا أنّ تلك الشكاوى، بحسب المصادر، لم تسفر عن أي إجراءات فعليّة، في ظل استمرار هذه الممارسات التي تمثل انتهاكاً واضحاً للقوانين والأنظمة النافذة وحقوق الملكيّة الخاصة.

مؤسسة بارزاني الخيرية تزوّد مستشفى الحسكة بمساعدات طبية دعماً للخدمات الصحية

قدّمت مؤسسة بارزاني الخيرية دفعة جديدة من المساعدات الطبية إلى مستشفى الحسكة، في إطار جهودها الرامية إلى دعم القطاع الصحي وتعزيز الخدمات المقدمة للمرضى في المحافظة.

وأعلن مكتب المؤسسة في مدينة قامشلو عن تسليم مستشفى الحسكة 75 كرتونة من الأدوية والمستلزمات الطبية، إلى جانب 40 غطاءً و40 وسادة مخصصة للمرضى، بهدف المساهمة في تلبية الاحتياجات الأساسية للمستشفى وتحسين مستوى الرعاية الصحية.

وأكدت المؤسسة أن هذه المساعدات تأتي ضمن برامجها الإنسانية المستمرة لدعم المؤسسات الصحية، والمساهمة في استمرار تقديم الخدمات الطبية للمرضى في ظل الاحتياجات المتزايدة.

وكان وفد من مكتب مؤسسة بارزاني الخيرية في قامشلو قد عقد، في 28 حزيران 2026، اجتماعاً مع محافظ الحسكة نور الدين أحمد، لبحث الواقع الإنساني في المحافظة وسبل تعزيز التعاون والتنسيق بين الجانبين.

وخلال الاجتماع، استعرض وفد المؤسسة أبرز أنشطته وبرامجه الإنسانية، والجهود التي يبذلها لدعم الفئات الأكثر احتياجاً، كما ناقش مع المحافظ آليات تعزيز التعاون لتقديم المساعدات للأسر المحتاجة وتحسين الاستجابة الإنسانية في المحافظة.

ROJNAMAKURDISTAN.COM
العدد (780) 15-07-2026 م - 2726 ك

ملف خاص بمجلس الشعب

البرلمانات السورية... شكلانية التمثيل وديمقراطية النخبة

محمد خالد شاكر

منذ تأسيس الدولة السورية، عانت البرلمانات السورية من إشكالية المواطنة، والشرعية في التمثيل، تاركة الوطن السوري في قلق تاريخي لم يعكس بعد، طبيعة العقد الاجتماعي الجامع للسوريين، والمؤسس لدستور عصري، يضبط إرادة برلمانية، قادرة على مواجهة الأزمات وتحقيق الاستقرار، انطلاقاً من جوهر الوظيفة التشريعية، وسيطاً يضبط العلاقة بين السلطة التنفيذية والجماهير ويوازنها.

منذ الاستقلال؛ اتجهت البرلمانات السورية، نحو شكلانية ضمت نخباً اجتماعية وإيديولوجية تقليدية، أورثت مزيجاً من صراعات إيديولوجية وطبقية ومناطقية، انفجرت تحت قبة البرلمان، أثرت بعمق ومباشرة على استقرار البلاد ، فاتحة الباب لهندسة الدولة السورية على أسس إيديولوجية نخبوية أفقية، عاشت خلالها سورية أزمة بنيوية في بناء الدولة السورية، مهدت للمرحلة الأسدية، دولة عسكرتارية، أعدمت الحياة السياسة، وأحكمت قبضتها الأمنية، بنص الدستور، على الدولة والمجتمع.

البرلمان السوري الأول -1919 1920

شكل المؤتمر السوري 1919 أول برلمان في تاريخ سورية الحديث، آخذاً رمزية رسخت فكرة الحياة النيابية، منذ إعلانه استقلال سورية في 8 مارس/ آذار 1920، دولة ملكية دستورية مستقلة، تنأى بنفسها عن أي انتداب، أو وصاية، أو تدخلات خارجية. حرص برلمان 1919، سياسياً، على ترسيخ الوطن السوري ككيان تعددي يضم المسلمين، والمسيحيين، واليهود، استباقاً لذريعة فرنسا التاريخية بحماية الأقليات. على الرغم من ذلك افتقد، مجتمعياً، مشروعية التمثيل الشعبي لصالح نخب اجتماعية، ضمت جغرافياً تمثيلاً انتقائياً واسعاً لمختلف مناطق بلاد الشام بكل طوائفها وإثنياتها، آخذةً تارة التعيين والتزكية، وتارة أخرى العرائض والتوقيعات، التي أوصلت إلى قبة البرلمان أعيان المدن، والكتل العائلية، وشيوخ العشائر، وكبار التجار، والإقطاعيين، ورجال الدين، والضباط السابقين في الجيش العثماني، والموالين للإنكليز والفرنسيين. نأى خلالها البرلمان، عن غايته الأساسية في التمثيل، وافتقر إلى النضج التشريعي والسياسي في إدارة ملفات التسوية، خصوصاً في اتفاقيات فيصل - كليمنصو، في مرحلة كانت سورية حينها، بدون قوة عسكرية أو دعم دولي فاعل، يحمي قرارات البرلمان، الذي انحل سريعاً بعد أربعة عشر شهراً من ولادته، مع احتلال فرنسا لسورية بعد معركة ميسلون 24 يوليو/ تموز 1920.

برلمان -1928 1930 (المجلس التأسيسي)

بعد الثورة السورية الكبرى 1925، تكبدت فرنسا خسائر بشرية ومادية كبيرة، حدا بها إلى العدول عن الحل العسكري، فاستبدلت سنة 1926 المواجهة بالدبلوماسية، لامتصاص غضب الوطنيين والثوار، بما عُرف حينها بـ»معاهدة الانتداب التعاقدي»، التي أفضت إلى التزام سورية بإعطاء فرنسا إدارة الشؤون الخارجية، وإقامة القواعد العسكرية، قابله اعتراف شكلي بوحدة واستقلال سورية داخلياً، وصياغة دستور، وانتخاب برلمان، تمخض عنه المجلس التأسيسي 1928. أخذ برلمان 1928 طابعاً نخبوياً فرضته الطبيعة المجتمعية أبان تلك المرحلة، إذ لم تتبلور أحزاباً بمرجعيات سياسية، فاقتصر الولاء على مستوى الأرياف والمدن، لشيوخ العشائر، والإقطاعيين، والزعامات العائلية، والباشوات، والأفندية. واجه برلمان 1928 تحديات أخرى، إذ فرضت فرنسا دويلتين مستقلتين هما دولة جبل الدروز، ودولة جبل العلويين، للضغط على الوطنيين وإضعاف حكومة دمشق. على الرغم من هذا أصدر سلطان باشا الأطرش في مايو/ أيار 1928 بياناً منح فيه الثقة للمجلس التأسيسي، جاء فيه: «أن جبل الدروز جزء لا يتجزأ من الوطن السوري» وطالب فيه بإلحاق سورية بدولتها الأم. كما وجه «الحراك الجماعي لجبل العلويين» في يونيو من العام ذاته، ما عُرف حينها بـ «العريضة الوحدوية «، تسلمها المفوض السامي الفرنسي رسمياً، أعلنوا فيها «أن المجلس التأسيسي في دمشق هو الممثل الشرعي الوحيد» مطالبين بإلغاء دولة العلويين، وإعادة دمجها في الدولة السورية. تصدرت الوثيقة أسماء لوجهاء وقادة سياسيين ومثقفين، منهم على سبيل المثال لا الحصر، المنسق مع الكتلة الوطنية عبد الواحد هارون، والشيخ المفكر محمد علي الحامد، والشيخ يونس حمدان، والشيخ علي حلوم، الذين قادوا حركة الاحتجاجات، والشيخ صالح العلي، والشاعر بدوي الجبل (محمد سليمان الأحمد)، والشيخ أحمد سليمان الأحمد. نتيجة لذلك، وإزاء تصادم الإرادات داخل المجلس التأسيسي أصر النواب على الوحدة والاستقلال والسيادة، وتمسك المحتل الفرنسي بامتيازاته، ما دفع المندوب السامي الفرنسي إلى إصدار مجموعة من القرارات، أدت إلى حل البرلمان في أيار/ مايو 1930 وفرض دستور من سلطات الاحتلال. يسجل لبرلمان 1928 تمسك السوريين بهويتهم، ووحدتهم، وسيادتهم، واستقلالهم. عقل جمعي سوري، وضع حجر أساس جديداً لوعي وطني، مهد للكتلة الوطنية، لاحقاً، وتأسيس برلمان 1932.

برلمان -1932 1933

جرت انتخابات برلمان 1932 في ظل الدستور الذي فرضته فرنسا، فعينت موظفاً فرنسياً لإدارة الانتخابات، تبنى وصول النخب الموالية لها عن طريق المحاصصة الطائفية والإثنية. شهدت الانتخابات البرلمانية مقاطعة واحتجاجات بسبب التزوير في بعض المدن، وتضييقاً على الكتلة الوطنية المعارضة بقيادة هاشم الأتاسي، حصلت خلالها على نسبة ضئيلة (17 صوتاً من أصل 69)، بينما ذهبت غالبية التمثيل إلى كتل الوجهاء، وكبار التجار، وشيوخ العشائر، والإقطاعيين الموالين لفرنسا. انتخب محمد علي العابد رئيساً للجمهورية في يونيو 1932، وكلف حقي العظم بتشكيل الحكومة، وصبحي بركات المعروف بولائه للفرنسيين، رئيساً للبرلمان (انضم لاحقاً للكتلة الوطنية)، إلا أنّ كتلته داخل البرلمان، انقلبت عليه ورفضت الإملاءات الفرنسية، مما دفع الفرنسيين لحل البرلمان في نوفمبر/ تشرين الثاني 1933.

برلمان 1936-1939

أدى الفراغ الدستوري، وحل الفرنسيين لبرلمانات 1919 و1928، و1932، إلى تصاعد الشعور الوطني، وشهدت البلاد إضراباً شاملاً امتد ستين يوماً (الإضراب الستيني 21 ديسمبر- 8 مارس 1936)، وتحت ضغط الشارع رضخت فرنسا للتفاوض مع الكتلة الوطنية، وإجراء انتخابات برلمانية جديدة، أسّست لبرلمان 1936، منجر شعبي ظل يعاني كسابقيه من نخبوية التمثيل والمحاصصة الطائفية بسبب فرض قانون الانتخاب الفرنسي، الذي فرض آلية للانتخاب في إطار الدين، والمذهب، والنخب الاجتماعية التقليدية. على الرغم من ذلك، حققت الكتلة الوطنية أغلبية مطلقة، وانتخب السياسي والمفكر القانوني فارس الخوري، رئيساً للبرلمان، والدكتور هاشم الأتاسي، رئيساً للجمهورية السورية في ديسمبر 1936. نجح البرلمان في صوغ معاهدة الاستقلال، وتوحيد البلاد، وإعادة دمج دولتي الدروز والعلويين بالدولة السورية. إثر ذلك تراجعت فرنسا عن التصديق على معاهدة الاستقلال، ما دفع أعضاء البرلمان إلى الاستقالات الجماعية، فأصدرت فرنسا قراراً بحل البرلمان في يوليو/ تموز 1939، وإلغاء منصب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، لتدخل البلاد في مرحلة من الحكم العسكري المطلق، استمرت حتى 1943، حين أعادت حكومة «فرنسا الحرة» الحياة البرلمانية وإجراء انتخابات تمخض عنها برلمان 1943.

برلمان -1943 1947

جرت انتخابات برلمان 1943، آخر انتخابات في عهد الاستقلال، خلال فترة كانت فيها سورية تخضع شكلياً لفرنسا. حافظ البرلمان الجديد، كسابقيه، على البنية الأرستقراطية النخبوية، والمحاصصة المذهبية، إلا أن الكتلة الوطنية حققت فوزاً ساحقاً، سمح للبرلمان بلعب دور تاريخي في إنهاء الاحتلال الفرنسي، إذ تحول إلى أداة سياسية لانتزاع الاستقلال، وتحقيق الجلاء، فنجح بتعديل الدستور، وإلغاء المادة 116، التي تعطي المندوب السامي حق الفيتو لتعطيل القوانين. في أغسطس/ آب 1943، ألقى رئيس الوزراء سعد اللّه الجابري البيان الوزاري، معلناً أن الانتداب الفرنسي لم يعد له وجود من الناحيتين السياسية والقانونية. يسجل لبرلمان 1943 أنه أول برلمان سوري، انتهى نهاية طبيعية مع نهاية مدته الدستورية في يونيو/ حزيران 1947، ممهداً لانتخابات أول برلمان سوري بعد الاستقلال.

مرحلة الاستقلال: برلمان -1947 1949

ألغى برلمان 1947 نظام الانتخاب على درجتين، الموروث عن الفترة الاستعمارية، معتمداً نظام التصويت المباشر على درجة واحدة. مع زوال الهدف المشترك بإنهاء الاحتلال، توزعت الكتلة الوطنية حزبين داخل البرلمان (الحزب الوطني وحزب الشعب) إلى جانب دخول قوى عقائدية جديدة، مثل حزب البعث العربي، والأخوان المسلمين، وحافظ برلمان 1947 على استمرار النخبوية الأرستقراطية. يعد برلمان 1947 أول برلمان أجرى تعديلاً على الدستور، حين سمح بانتخاب رئيس البلاد لدورة ثانية.

مع اندلاع حرب فلسطين 1947، وتزايد التوترات السياسية، وتدهور الوضع الاقتصادي، وضعف مؤسسات الدولة، عرفت سورية أول انقلاب عسكري في التاريخ السوري، قاده حسني الزعيم في آذار/ مارس 1949 فأقدم على حل البرلمان، وأوقف العمل بالدستور، فجمع بين منصب رئيس الدولة وقائد الجيش. أعطى الزعيم نفسه سلطة إصدار مراسيم تشريعية، ريثما يتم التجهيز لانتخابات قادمة، منها على سبيل المفارقة، المرسوم الذي منح المرأة السورية حق الانتخاب لأول مرة في التاريخ السوري. دخلت البلاد في فراغ دستوري، قبل أن يقود سامي الحناوي انقلاباً عسكرياً أطاح حسني الزعيم في 14 آب/ أغسطس 1949. سلم الحناوي السلطة لحكومة مدنية مؤقتة، برئاسة هاشم الأتاسي. دعا الأخير إلى انتخاب برلمان جديد في تشرين الثاني / نوفمبر 1949، أقر حق المرأة في التصويت، لأول

مرة في تاريخ سورية، بيد أنه لم يتخلص من المحاصصة في التمثيل الطائفي والمذهبي. يسجل لدستور 1947 إقراره دستور 1950، الذي يعد من أهم الدساتير التي عرفها التاريخ السوري. مرّ برلمان 1949 بتوترات سياسية، أهمها الانقلابيون الذين قادهما أديب الشيشكلي على قائد الجيش سامي الحناوي في ديسمبر 1951، إلا أنّ الشيشكلي أبقى على البرلمان، والرئيس هاشم الأتاسي كواجهة مدنية. قاد الشيشكلي انقلاباً آخر على رئيس الحكومة معروف الدواليبي في نوفمبر 1951، أدى إلى استقالة الرئيس هاشم الأتاسي، الذي رفض تدخل الجيش في الحياة السياسية. عانت البلاد خلال ذلك فراغاً دستورياً، دفع الشيشكلي لتعيين العقيد فوزي سلو رئيساً شكلياً مؤقتاً، قبل أن يقدم على حل برلمان 1949، والدعوة لانتخابات برلمان 1953 الذي قاطعته غالبية القوى السياسية، اكتسح خلالها حزبه (حزب التحرير العربي) غالبية المقاعد (72 مقعداً من أصل 82)، و انتقلت سورية، لأول مرة، من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، قبل أن ينتهي حكم الشيشكلي في فبراير 1954 نتيجة انتفاضة عسكرية، أجبرته على الاستقالة تجنباً لحرب أهلية.

برلمان -1954 1958 (مجلس النواب السوري)

حافظ برلمان 1954 على التركيبة التاريخية للبرلمانات السورية من حيث المحاصصة الطائفية والمذهبية. سارت الانتخابات التشريعية، استناداً لقانون الانتخاب رقم 154 لعام 1950 الذي نص صراحة على توزيع مقاعد البرلمان بصيغة تعكس الانتماء الديني والمذهبي والعشائري، وآلية تصويت بنظام القائمة المغلقة، إذ يقوم ناخبو كل دائرة بكل طوائفهم ومذاهبهم بالتصويت لكافة المرشحين مع الإبقاء على نسب المحاصصة. شكلت تركيبة برلمان 1954 اختراقاً أيديولوجياً، وتحولاً في التاريخ السياسي السوري المعاصر، حيث صعدت الكتل المستقلة من الزعامات المحلية والعشائرية، بينما فقدت الأحزاب التقليدية بمرجعياتها الإقطاعية (حزب الشعب والحزب الوطني) الأغلبية المطلقة، لأول مرة في التاريخ السوري، تزامن ذلك مع صعود قوى جديدة مثل حزب البعث العربي، والحزب الشيوعي السوري، والأخوان المسلمين. أعطى برلمان 1954 المرأة السورية، لأول مرة، حق الترشح لعضوية البرلمان بشرط حيازتها الشهادة الابتدائية. بفضل عدم تدخل الجيش خلال تلك المرحلة، نجح برلمان 1954 بانتقال سلمي للسلطة مع انتهاء ولاية هاشم الأتاسي، وانتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية. لم يكمل البرلمان دورته بسبب إعلان الوحدة بين سورية ومصر في 22 شباط / فبراير 1958، والتحاق جزء من أعضائه، لاحقاً في مجلس الأمة في القاهرة.

برلمان 1961: الأول بعد الانفصال وآخر «تعدّدي»

إثر الانقلاب العسكري الذي قاده العقيد عبد الكريم النحلاوي في ديسمبر/ كانون الأول 1961، انتهت تجربة الوحدة بين سورية ومصر، وعادت النخب التقليدية القديمة من الإقطاعيين والوجهاء في المدن السورية الكبرى إلى واجهة المشهد السياسي السوري، محاولة استعادة نفوذها، تحت وصاية العسكر، فحصدوا الأغلبية في الانتخابات البرلمانية، بينما تراجع تمثيل اليسار والاشتراكيين، بعد انقسام حزب البعث على نفسه. أظهر برلمان 1961 خللاً بنيوياً في التمثيل، فغاب تمثيل الأرياف والطبقة العاملة الذين يشكلون أغلبية ساحقة، وبدأ هؤلاء يستشعرون أن البرلمان الجديد لا يعبر عن تطلعاتهم، وجاء لينتزع مكتسباتهم التي حصلوا عليها بموجب قانون الإصلاح الزراعي، الصادر خلال الوحدة، بهدف إلغاء نظام الإقطاع، وإعادة توزيع الثروة والأراضي. عدّل برلمان 1961 قانون الإصلاح الزراعي لمصلحة كبار الملاك، وهو ما اعتبره الشارع والريف والعسكر المنحدرون من الأرياف، تشكيكاً بشرعية البرلمان، دفعهم ذلك لتأييد انقلاب العسكر سنة 1963 الذي قاده ضباط برتب صغيرة (محمد عمران، صلاح جديد، حافظ الأسد، أحمد المير، عبد الكريم الجندي، سليم حاطوم) تحالفوا مع ضباط برتب عالية (الفريق لؤي الأتاسي، العميد زياد الحريري، العقيد محمد الصوفي، العميد راشد قطيني). ألغى قادة انقلاب 1963 برلمان 1961، وأسسوا المجلس الوطني لقيادة الثورة (1965- 1966) لتسيير القوانين، وتوسيع تمثيل النقابات، والاتحادات المهنية والعمالية والفلاحية، توالت بعدها مجموعة من المجالس الثورية غير المنتخبة، ففي آذار 1963عُين الفريق المستقل لؤي الأتاسي رئيساً توافقياً للمجلس الوطني لقيادة الثورة، ورئيساً للدولة، توالت بعدها المجالس العسكرية المعينة. بعد انقلاب حافظ الأسد سنة 1971، توالت مجالس « ديمقراطية» الحزب الواحد، والقائد الأبدي. هيمنةٌ مشرعنة دستورياً، أنهت الحياة السياسية السورية لأكثر من نصف قرن، قبل أن ينجح السوريون في ديسمبر/ كانون الأول 2024 بطي أبشع صفحة في التاريخ السوري، والشروع بمرحلة تاريخية، تليق بتضحياتهم الجسام، كانت أولى إرهاصاتها، ولادة مؤسسة انتقالية توافقية هجينة، دمجت التصويت بالتعيين، اتساقاً مع «الإعلان الدستوري» وطبيعة المرحلة الانتقالية.

..... العربي الجديد

التمثيل الكردي في مجلس الشعب.. خطوة نحو الشراكة أم بداية اختبار جديد؟

بشار امين

هيام محمد

عبداللطيف موسى

عزالدين ملا

بعد اكتمال تشكيل مجلس الشعب السوري بتسمية الرئيس أحمد الشرع للثلث المكمّل للأعضاء، دخل المجلس مرحلة جديدة يُعوّل عليها في رسم ملامح المرحلة المقبلة. ويضم المجلس 12 عضواً من الكرد، وهو العدد الأكبر للتمثيل الكردي في البرلمان السوري منذ عقود. ورغم أن هذا التمثيل قد لا يعكس كامل تطلُّعات الشارع الكردي، إلا أن الآمال تتّجه نحو دور فاعل لهؤلاء الأعضاء في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الكردي، والعمل على تثبيتها في الدستور الجديد، بالتوازي مع الإسهام في معالجة القضايا الوطنية الكبرى وفي مقدمتها الأمن والاقتصاد وتحسين الواقع المعيشي والخدمات والتعليم.

1 -كيف تنظرون إلى التمثيل الكردي في مجلس الشعب الحالي؟ وهل ترون أن وجود 12 عضواً في المجلس يشكّل فرصةً حقيقيةً لإيصال مطالب الكرد؟

2 - برأيك، ما أبرز الملفات والقضايا التي سيعملون على طرحها داخل المجلس، ولا سيما فيما يتعلق بالحقوق الدستورية والسياسية للكرد؟

3 - ما رؤيتكم للدستور السوري الجديد؟ وما الضمانات التي سيطالبون بها لتثبيت حقوق جميع مكوّنات الشعب السوري وفي مقدمتها الشعب الكردي؟

4 - إلى جانب القضايا السياسية، يواجه السوريون تحديات معيشية واقتصادية كبيرة. كيف يمكن لمجلس الشعب أن يسهم في تحسين الواقع الخدمي والاقتصادي للمواطنين؟

5 - ما الرسالة التي توجّهونها إلى أبناء الشعب الكردي والسوري عموماً، الذين يعلقون آمالاً كبيرة على أداء المجلس في هذه المرحلة القادمة؟

نجاح مجلس الشعب مرهون بضمان حقوق المكونات السورية في الدستور

تحدث عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، بشار أمين لصحيفة «كوردستان»، بالقول: «معلوم أن البرلمان «المجلس النيابي، مجلس الشعب» هو المؤسسة أو السلطة التشريعية في أي بلد ديمقراطي، وينتخب عادة عبر صناديق الاقتراع ومباشرة من الشعب وفق قانون انتخابي خاص بذلك، وهو الذي يعد الدستور أو مسودته لعرضه على الاستفتاء العام في البلاد، وهكذا بالنسبة للقوانين والقرارات التشريعية الأخرى، ويعود إليه إقرار أو تعديل القضايا الأساسية الهامة في الدولة بحسب اللجان والهيئات الخاصة بكل شأن، وهو الذي يصادق على تشكيل السلطة التنفيذية «الحكومة» ويراقب أعمالها، ويقر الموازنة العامة للدولة، بالإضافة الى دوره في وضع السياسات العامة للدولة.. الخ.

إلا أن ما يحصل في سوريا الآن، أن الوضع (بعد رحيل النظام السابق) هو مرحلي مؤقت بكل جوانبه السياسية والاقتصادية والخدمية، وهكذا بالنسبة لمختلف السلطات «التشريعية والتنفيذية والقضائية» حيث وضع المبادئ الدستورية، وتعيين رئيس مؤقت للبلاد، فضلاً عن تعيين التشكيلات اللازمة كافة، وهكذا فيما يتعلق بالبرلمان «مجلس الشعب» حيث تم تشكيله بأسلوب غلب عليه التعيين تمهيداً لترتيب الأوضاع بشكل دائم ومستقر، ذلك بحسب المعلومات والمعطيات المتوفرة من لدن السلطات القائمة.

أما البدايات العملية فكانت مشوبةً بجوانب سلبية وأخرى إيجابية، حيث استخدام العنف المفرط في بعض المناطق من البلاد سواءً في الساحل أو في الجنوب أو في المناطق الكردية، إلا أن ما صدر بشكل رسمي من مراسيم وقوانين وقرارات أو عبر تصريحات علنية يبعث على الارتياح من قبيل أن سوريا لكل السوريين، وينبغي أن يساهم الجميع في بناء سوريا الحديثة وإعادة الإعمار، والتأكيد على تضافر الجهود والمساعي على مستوى عموم البلاد وكل مكون بحسب موقعه وامكاناته المتوفرة».

وفيما يتعلق باستكمال أعضاء مجلس الشعب استعداداً للشروع في العمل، يتابع أمين: «أمام المجلس مهام ومسؤوليات جسيمة، سواء المتعلق منها بالأوضاع والسياسات الداخلية بما تشمل معالجة جانب الأمن والاستقرار، إضافة إلى القضايا الاقتصادية والمعيشية والخدمية وغيرها، وما ينبغي من سياسة عادلة تبعث على ارتياح عموم المكوّنات السورية القومية منها والدينية وحتى المذهبية.. الخ، وبالتالي الانتقال إلى العمل من أجل توفير المستلزمات والعوامل السياسية لمواجهة تحديات المرحلة بكلّ معانيها وجوانبها لحماية سيادة البلاد وضمان استقرارها وتقدمها.

أما عن تركيبة مجلس الشعب، قد لا تخلو من تمثيل المكوّنات بمجملها ولو بنسب مختلفة، فمثلاً المكوّن الكردي ولو أن التمثيل ملموس نسبياً مقارنة بالعهود السابقة الا انه لا يتناسب مع النسبة السكانية الى مجمل سكان البلاد، وهكذا بالنسبة للعديد من المكونات الأخرى ومنها المكون السرياني إذ ليس من العدل ألا يتساوى مع المكوّن التركماني وهكذا، لكن يبقى الوضع مرحلي، وتتوقف نتائج العمل في مجلس الشعب على مدى قدرة الأعضاء على التفاعل والتفاهم على حل القضايا والاشكالات الوطنية الأساسية التي تبعث الارتياح والاستقرار لدى السوريين.

أما عن الملفات التي ينبغي أن يعمل عليها المجلس، يضيف أمين: «ستكون من خلال طروحات الأعضاء والممثلين فهي بحسب الخطط والبرامج المعدة عادة وفق الأولويات عبر جدول عمل عام وآخر لكل جلسة، وقد تكون الجلسة الأولى تنظيمية روتينية أداء القسم وتشكيل اللجان المختصة.. الخ، وفي الجلسات اللاحقة تعمل اللجان وفق اختصاصها، وأهمها اللجنة الدستورية التي قد يطول عملها، والأهم فيها الاعتراف الصريح والواضح بـ سوريا دولة لا مركزية متعددة القوميات والأديان ينبغي حماية حقوقها القومية والدينية وضمان شراكة حقيقية لها في إطار الدولة السورية، واعتبار اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في البلاد، كما ينبغي المطالبة بـ غرفة أخرى للمجلس تكون لتمثيل المكونات بشكل متساو وقرارتها توافقية وهي فوق دستورية.

وعليه، ينبغي ان يكون موضوع الدستور الجديد للبلاد من أهم الملفات التي يتناولها المجلس باهتمام كبير، لأنه يكون موضع اهتمام الجميع وأن القيادة المؤقتة قد تعهدت بالحقوق كافة بشريطة ان تكون في إطار وحدة البلاد، ولا يعتقد أن هناك مَنْ يدعو إلى غير ذلك، ويبقى الدستور الجديد هو الضامن الحقيقي لتثبيت تلك الحقوق لمكوناتها عموما».

يشير أمين: «إلى أنه ومن الجانب الآخر، الذي لا يقلّ أهمية عن الجانب السياسي بل ربما يأخذ الحيز الأهم، ولاسيما المتعلّق بالجانب المعيشي وحياة السكان وحمايتهم من الفقر والفاقة التي يسير معظم شرائح المجتمع السوري على مشارفها، ما يقتضي بذل أقصى الجهود من توفير أسباب حياة تليق بالإنسان العصري ذلك من خلال توفير فرص العمل سواء عبر الاهتمام بالزراعة والنفط وبالصناعات التحويلية، وبالتالي فسح المجال أو دعوة الرساميل سواء لإعادة إعمار سوريا أو فتح باب الاستثمار، وبالتالي وضع رقابة صارمة على أسعار السلع والبضائع وخصوصا مستلزمات الحياة المعيشية اليومية لتتناسب مع الأجور والرواتب.

يختم أمين: «إلى أنه يرى على الشعب السوري بكل مكوناته من عرب وكرد وسريان وأرمن وتركمان مدعوون إلى المزيد من التفاهم والتعاون على القضايا التي تخدم الشعب السوري والبلاد والتركيز على القضايا التي ترسخ السلمي الأهلي بنبذ ثقافة الكراهية ونشر ثقافة التسامح والعيش المشترك، والعمل معاً في تعاضد وتآلف من أجل رفض السياسات والممارسات الخاطئة والعمل لتقويمها، ودعم الاتجاهات الصحيحة والعمل معاً بغية تثبيتها وتطويرها على طريق بناء سوريا دولة ديمقراطية لا مركزية.

تمثيل الكورد في مجلس الشعب خطوة مهمة لكنه لا يعكس حجمهم الحقيقي

تحدثت عضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا، هيام محمد لصحيفة «كوردستان»، بالقول: «في السياسة القوة وحدها لا تصنع النفوذ لذلك حين يكون هناك تمثيل سياسي كوردي يجب ان يكون التمثيل متجسدة في قوة الشخصية الدبلوماسية وإرادة الشعب الكوردي وتطلعاته القومية وحقوقه المشروعة التي تفرض رأيها واحترامها على جميع النواب بعدالة القضية ويجب على الممثلين الكورد أن يلعبوا دورهم بالشكل الصحيح على الرغم من قلة عددهم الذي يتجاوز هذا العدد بثلاثة أضعاف والذي لا يتناسب النسبة المئوية وخصوصية الشعب الكوردي وتطلعاته القومية، وثاني أكبر قومية رئيسية في البلاد أولاً وثقلهم السياسي كونهم لعبوا دوراً كبيراً ومهماً منذ تأسيس أول تنظيم سياسي كردي انطلقت منذ سنة 1957 والتي ناضلت كحركة سياسية كوردية جماهيرية منظمة ومعارضة وطنية ساهمت مع القوى الوطنية والديمقراطية المعارضة للإطاحة بنظام بشار الأسد الاستبدادي وعلى إثرها تعرض أبناء شعبنا الكوردي وجميع كوادرها وقياداتها وجماهيرها الوطنية للكثير من الويلات والمظالم وكذلك النفي والسجن والتعريب والتغيير الديموغرافي وسياسة الإنكار والصهر القومي وبداية مرحلة جديدة ورسم خارطة لمستقبل سوريا، وآن الأوان ليلعبوا دوراً استراتيجياً في الدبلوماسية الهادئة ولغة الحوار كخيار استراتيجي وخاصة في هذه الظروف الدقيقة ألا وهي المرحلة الانتقالية الحالية وتشكيل مجلس الشعب السوري بعد المرحلة الانتقالية يمثل خطوة مهمة في مسار إعادة بناء مؤسسات الدولة السورية، ويضع على عاتق أعضاء المجلس مسؤوليات كبيرة تتجاوز الدور التشريعي التقليدي لتشمل الإسهام في ترسيخ الاستقرار وبناء دولة المواطنة والقانون، وفي هذا السياق فإن وجود اثني عشر عضواً من الكورد في مجلس الشعب السوري يُعدُّ تطوُّراً لافتاً مقارنة بالمراحل السابقة ويعكس حضوراً سياسياً أكبر للمكون الكوردي حتى وإن كان هذا العدد لا يلبّي جميع متطلبات وتطلعات الشارع الكردي، أو يعكس الحجم الحقيقي لهذا المكون(القومية الكوردية) في سوريا».

تعتقد محمد: «أن أهمية هذا التمثيل لا تقاس بعدد المقاعد فقط وإنما بقدرة الأعضاء على العمل بروح الفريق كما يتطلب منهم بناء جسور الثقة مع مختلف القوى الوطنية وطرح القضية الكردية بوصفها جزءاً من مشروع وطني سوري شامل لا باعتبارها قضية تخصُّ الشعب الكوردي وحدهم، فالقضية الكوردية في سوريا هي قضية أرض وشعب يعيش على أرضه التاريخية وقضية حقوق ومواطنة وعدالة وحلها العادل يصب في مصلحة استقرار سوريا ووحدتها ومستقبلها الديمقراطي.

ومن هنا فإن وجود اثني عشر عضواً كردياً في البرلمان يشكّل فرصة حقيقية إذا أحسنوا استثمارها من خلال التنسيق فيما بينهم والتعاون مع بقية أعضاء المجلس المؤمنين بمبادئ الدولة الديمقراطية والعمل على تحويل المطالب المشروعة إلى مشاريع ومقترحات عملية قابلة للنقاش والإقرار، كما أن نجاحهم سيكونُ مرهوناً بجدية العمل وبمدى قربهم من أبناء شعبهم واستماعهم إلى تطلعاتهم والعمل على تأمين حقوقهم عبر هذه المحطة وإبقاء قنوات التواصل مفتوحة مع مختلف القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنخب الثقافية والأكاديمية».

فيما يتعلق بأبرز الملفات التي ينبغي أن يعملوا عليها، ترى محمد: «أن الملف الدستوري يأتي في مقدمة الأولويات لأنه يمثل الأساس الذي تبنى عليه بقية القوانين والمؤسسات ويجب أن يتضمن الدستور الجديد اعترافاً واضحاً بالتعددية القومية والثقافية واللغوية التي تتميز بها سوريا، والاعتراف باللغة الكوردية على اعتبارها اللغة الثانية في البلاد، وأن ينص الدستور الجديد بصورة صريحة على المساواة بين جميع المواطنين دون أيّ شكل من أشكال التمييز التي ينبغي العمل على تثبيتها دستورياً والاعتراف بالشعب الكوردي باعتباره قومية رئيسية في سوريا وضمان حقه في الحفاظ على لغته وثقافته وتراثه وإتاحة تعليم اللغة الكوردية التعليمية والثقافية إلى جانب ضمان المشاركة العادلة في مؤسسات الدولة والإدارة العامة وتكافؤ الفرص في الوظائف العامة وإزالة الآثار القانونية والسياسية التي نتجت عن السياسات التمييزية الخاطئة والعنصرية التي مورست بحق الشعب الكوردي خلال العقود الماضية».

وفي الجانب السياسي، تشير محمد: «ينبغي العمل على تعزيز اللامركزية الإدارية والسياسية بما يحقق مشاركة أوسع للمواطنين في إدارة شؤون مناطقهم والإسهام في حوار وطني وتحسين الخدمات وتعزيز التنمية رغم أن المراقبين على الوضع يرون بأن قدرة المجلس على إحداث تغييرات كبيرة مازالت محدودة لأن البرلمان الانتقالي يعمل بصلاحيات أقل من البرلمانات التقليدية في ظل النظام الدستوري المؤقت كما يستمر الجدل حول مدى استقلالية المجلس وآلية العمل فيه لذلك فان نجاح النواب الكورد لن يقاس بعدد المقاعد فقط بل بقدرتهم على العمل بصورة موحدة وبناء تحالفات مع بقية أعضاء المجلس والدفاع عن حقوق جميع السوريين مع العمل الجاد لتثبيت الحقوق المشروعة للشعب الكوردي ضمن سوريا ديمقراطية تعددية لا مركزية.

أما بالنسبة للشعب الكوردي، ترى محمد: « من الضروري أن يتضمّن الدستور ضمانات دستورية واضحة تعترف بالوجود القومي للشعب الكوردي بوصفهم مكوناً أصيلاً من مكونات سوريا، وينبغي أيضاً تثبيته في دستور سوريا الجديدة لتسهم في بناء سوريا جديدة تقوم على أساس العدل والمساواة والشراكة الوطنية، وفيما يخصُّ بالتحديات سيكون هناك صعوبات تعرقل مسيرة التقدم والتنمية وتحديات شتى فلا يقتصر دور مجلس الشعب السوري على التشريع والرقابة فحسب بل يمتد إلى اقتراح السياسات التي تعالج هموم المواطنين ومتابعة أداء الحكومة في تنفيذ واجباتها وفي ظل التحديات الاقتصادية والخدمية الراهنة يقع على عاتق النواب مسؤولية إصدار قوانين التنمية وتشجيع الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والكهرباء والمياه واساسيات الحياة الحرة الكريمة كما ينبغي أن يمارس المجلس دوره في الرقابة بفاعلية لضمان حسن إدارة الموارد العامة ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة في توزيع المشاريع والخدمات بين المحافظات والمناطق فكلما كان المجلس أكثر استقلالية وفاعلية في التشريع والرقابة زادت قدرته على الإسهام في تحسين الواقع المعيشي والاقتصادي للمواطنين والشعب السوري يأملون على أن تنعكس أعمال المجلس على حياتهم اليومية من خلال قرارات وإجراءات عملية تلامس احتياجاتهم وحياة المواطن لا أن تبقى النقاشات محصورة في الإطار النظري أو السياسي».

تختم محمد برسالتين توجهها من خلال جريدة كوردستان: «من خلال جريدة كوردستان العزيزة والموقّرة أوجّه رسالتين: أولها إلى شعبنا الكوردي وهي أن هذه المرحلة الدقيقة تتطلب تكثيف الجهود في العمل على بناء وترميم البيت الكوردي عبر حوار هادئ وهادف وتوحيد خطابه السياسي، والعمل المشترك للدفاع عن الحقوق المشروعة والعادلة بالوسائل السياسية والدستورية بعيداً عن الخلافات التي تجعل من الموقف الكوردي ضعيفاً، فالحقوق تأتي بالعمل الجاد والمنظم والرؤية الموحدة والمشاركة الفاعلة. والرسالة الثانية لباقي المكوّنات السورية والقوى الديمقراطية هو أن سوريا الجديدة لا يمكن أن يبنى إلا بالشراكة الوطنية والعدالة وسيادة القانون، ولا يمكن لأيّ مكوّن أن يحقق الاستقرار أو الازدهار بمعزل عن الآخر، فمصيرُ السوريين واحد، ومستقبلهم المشترك يتطلب التعاون والثقة المتبادلة لذا يتطلب من مجلس الشعب أن يكون صوت المواطنين والتعبير عن آرائهم وترجمة تطلعاتهم الى تشريعات وقوانين تعالج قضاياهم وتؤسس لدولة برلمانية ديمقراطية فيدرالية يقر دستورها بحقوق الشعب الكوردي وحقوق كافة المكونات لأن سوريا لكل السوريين».

مجلس الشعب أمام مسؤولية تاريخية لإعادة بناء الدولة السورية

تحدث الكاتب، عبداللطيف موسى لصحيفة «كوردستان»، بالقول: «تُشير التقديرات بأن الشعب الكُردي في سوريا يشكل حوالي ثلث سكان سوريا، وإذا ما أضفنا عليها نسبة السوريين من الأصول الكُردية، والتي فرضت واقعهم المتعلق بالتحديات الجيوستراتجية التاريخية. فإن الكُرد يشكلون حوالي ٦٠ بالمئة من سكان سوريا، لذا فإن كافة المحاولات التي تهدف إلى تقزيم الوجود الكُردي في سوريا؛ ماهي إلا محاولات متأثرة بسياسات البعث التي لطالما حاولت تغيّر، وتشويه الحقائق عبر محاولات فرض سياسات التغير الديمغرافي، والتعريب والحزام العربي والإحصاء الجائر، ماهي إلا محاولات لعرقلة مسيرة البناء في سوريا عبر إعادتها إلى الشمولية، والاقصاء التي لم تعد تناسب الواقع الجديد، وطموحات السوريين عبر مبادئ الثورة السورية في ترسيخ الديمقراطية التعددية، وإنهاء الديكتاتورية، لذا فان نسبة ١٢ بالمئة لا تناسب، ولا تُعبّر عن الوجود الكُردي في سوريا، وكما إنها تفقد سوريا أحد مقوّمات تقدُّمها عبر إقصاء أو تقليل مشاركة مكون اساسي أثبت وجوده الأصيل في مشاركة السوريين بناء سوريا، ولكن من خلال قراءة وتحليل منطق وتاريخ الصراع في المنطقة، فإن هذه النسبة لا تعبر عن الوجود التاريخي الكُردي في سوريا، وكما العدد ليس الأهم في التمثيل، لأن المسألة هي مسألة تمثيل مرتبط بمصير شعب ذات قضية سياسية وقومية ووطنية واجتماعية وثقافية، ومستقبلُ التقدم وإعادة بناء سوريا الحديثة مرتبطٌ بالمشاركة والتوازن والتوافق، كون عملية الإقصاء التهميش والتجاهل أثبتت عدم جدواها قبولها.

يتابع موسى: «إن نسبة تمثيل المكوّن الكُردي ليست في العدد بقدر ما هو في الكفاءة والشرعية الشعبية والقومية والوطنية التي يمثلها ممثلي الشعب الكُردي في المجلس التشريعي في سوريا، لذا فإن كافّة الأسس والتحولات التاريخية والقومية والوطنية للشعب الكُردي تتطلب من الممثلين الكُرد في المجلس التشريعي السوري هي السعي إلى تحقيق اعتراف مصيري بالوجود القومي، والوطني الكُردي الذي يعيش على أرضه الجغرافية منذ القديم في سوريا، وإنهاء كافة السياسات ومحاولات الإقصاء والتجاهل والتهميش التي عانى منها الشعب الكُردي خلال فترة حكم نظام البعث، والسعي إلى التعريف الحقيقي للقضية الكردية، وعدالتها في سوريا عبر إنشاء صداقات مع باقي ممثلي المجلس من المكوّنات عبر إرساء ثقافة الحوار والديمقراطية والتعددية والتعايش بين السوريين، وكذلك محاولة تثبيت مفهوم بأن خلاص سوريا من الديكتاتورية والظلم والنجاح في إعادة بناء سوريا تتوقف على تكاتف السوريين ووحدتهم وإرادتهم وتصميمهم في قبول الآخر، وكذلك العمل على إزالة كافّة القوانين الفصل العنصري التي تمنع الاعتراف بالوجود القومي والوطني الكُردي في سوريا، ومنعه من تعلم لغته الأم اللغة الكردية كلغة رسمية ثانية في المناطق الكُردية من حيث التعليم والاستخدام، وكذلك العمل على تغير التسمية الرسمية للدولة كي تناسب وتعبر عن التنوع والتشاركية والتعايش السوري، والعمل على إنهاء فترة الإقصاء التي اعتمدتها نظام البعث، وكذلك السعي إلى إنهاء كافة القوانين البعثية السابقة التي كانت العامل الاساسي في منع وحرمان الشعب الكُردي في سوريا من المشاركة في حكم سوريا وتهدف إلى إلغاء وجوده وإضعاف انتمائه عبر التخلص من قوانين الاحصاء الجائر، وإلغاء الحزام العربي، وقانون الإصلاح ،ووضع قوانين جديدة للملكية والعمل على تثبيت كافة حقوق الشعب الكُردي القومية والوطنية في الدستور السوري الجديد، وكذلك يتوجب عليهم السعي إلى إرساء مبادئ التعايش والتسامح والمحبة والأخوة بين السوريين وتعزيز المشاركة في بناء سوريا الحديثة».

يضيف موسى: «انه قبل الحديث عن مسألة الدستور السوري الجديد والضمانات لتنفيذ بنوده، لابد من السعي إلى تثبيت معادلة الاتفاق والعمل على التوافق والتوازن والشراكة عبر الاتفاق على المواد الفوق الدستورية؛ التي لابد أن تشكل المنطلق والأساس الذي يعتمد عليه في العمل السياسي الذي يدير سوريا، وكما يكون المنطلق والمدخل الأساسي للمؤسسة التشريعية للعمل على سن القوانين الاساسية لعمل الدولة السورية بكافة مكوّناتها، وتشمل بنية نظام الحكم الجديد وطريقة إدارة مؤسساته وإنهاء المرحلة الانتقالية المؤقتة التي بدأت تثير مخاوف السوريين لاحتمالية عودة تكريس النظام المركزي المتعمد على الصبغة واللون الواحد والشمولية والاستفراد بالقرار. لذا سوريا تواجه تحديات ولاسيما مستقبلها التي يتطلع إليها السوريون، وكما يجب أن لا تعتّمد على الهيمنة الدولية والإقليمية، بل يجب أن تنطلق من مصلحة السوريين والشرعية السوريين من محاولات إعادة محاولات الاعتماد على الخارج لكسب الشرعية، لأن محاولة النظام السابق في ارتهان القرار السيادي السوري للأجندات الإقليمية، ومحاولاته كسب الشرعية الخارجية على حساب تطلُّعات وطموحات السوريين. لذا التوافق السياسي ودعم الكيانات الحزبية ومؤسسات المجتمع المدني الكُردي يجب أن تكون الداعم الأساسي لممثلي الشعب الكُردي في المجلس التشريعي السوري بالإضافة إلى علاقته الإقليمية والدولية الداعمة لاستقرار وإعادة بناء سوريا الحديثة».

يشير موسى: «إلى إن المجلس التشريعي السوري يقع على عاتقه المسؤولية الأساسية في فرض قوانين وتشريعات تكون الركيزة الأساسية في إعادة عجلة الاقتصاد والتقدم الاقتصادي، وكذلك مراقبة أداء السلطة التنفيذية من أجل تقديم الخدمات الأساسية في تحسين كافة جوانب الحياة في سوريا عبر وضع آليات صحيحة ومتقدّمة تناسب حجم تضحيات السوريين في العيش بحياة كريمة من خلال تشجيع الاستثمار، وسن قوانين في ذلك ودعم التعليم وتشجيع الأكاديمية ووضع سياسات اقتصادية، وكذلك وضع خطط طويلة الأمد لتحديد الاستراتيجية السورية الاقتصادية والمالية والزراعة، والاستفادة من الخبرات الخارجية وتشجيع المشاريع، والاهتمام بأصحاب الحرف والدخل المحدود، وتشجيع التنافس في الإنتاج والكثير من الأمور الأخرى المتعلقة بحياة السوريين.

يختم موسى: «أن هذه التحديات والمستجدات المتسارعة ومسيرة الأحداث تتطلب من الجميع التخلي عن المصالح الضيقة، والتحلي بالحكمة والمسؤولية القومية والوطنية تجاه قضيتنا العادلة في سوريا من خلال دعم ممثلي الشعب الكُردي في المجلس التشريعي السوري وكذلك دعم جهود السلطة ولو أنها بطيئة وليست بقدر طموحات السوريين وتضحياتهم في إعادة بناء سوريا الحديثة الديمقراطية التعددية.

المكتب السياسي للديمقراطي الكوردستاني يهنئ نيجيرفان بارزاني بنيله أرفع وسام إيطالي

وجهت الهيئة العاملة للمكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني، برقية تهنئة إلى رئيس إقليم كوردستان، نيجيرفان بارزاني، بمناسبة منحه أرفع وسام استحقاق مدني من قبل الجمهورية الإيطالية، مؤكدة أن هذا التكريم الدولي يجسد المكانة المرموقة والثقل السياسي الذي يتمتع به رئيس الإقليم.

وذكرت الهيئة في بيان التهنئة: «بمناسبة تقليد السيد نيجيرفان بارزاني، رئيس إقليم كوردستان، أرفع وسام مدني من قبل الجمهورية الإيطالية، نتقدم لسيادته ولشعبنا بأحر التهاني وأزكى التبريكات».

وأشار البيان إلى أن منح هذا الوسام الرفيع يحمل دلالات ومعانٍ دولية كبيرة، حيث قال: «إن هذا التكريم يعكس القيمة الدولية والتأثير الذي يحظى به رئيس إقليم كوردستان على الصعيدين الداخلي والخارجي، كما يأتي ثمرة لجهوده الحثيثة وخطواته الملموسة في تعزيز الدبلوماسية الكوردستانية، وتمتين العلاقات الدولية، وترسيخ قيم التعايش السلمي وحماية المبادئ الإنسانية المشتركة».

وفي ختام رسالتها، أعربت الهيئة العاملة للمكتب السياسي عن اعتزازها بهذا الإنجاز الدبلوماسي، متمنية دوام النجاح والتوفيق لرئيس الإقليم، ومزيداً من التقدم والازدهار لتجربة إقليم كوردستان.

كمال كركوكي: أي نائب يقاطع جلسات برلمان كوردستان سيُعد مسؤولًا أمام الله وأمام شعبه

أكد مسؤول العلاقات العامة في الحزب الديمقراطي الكوردستاني، أن أي نائب يقاطع جلسات برلمان كوردستان «سيُعد مسؤولًا أمام الله وأمام شعبه».

وفق كوردستان24، شدد كمال كركوكي، مسؤول العلاقات العامة في الحزب الديمقراطي الكوردستاني، على ضرورة إعادة تفعيل برلمان كوردستان في المرحلة الحالية، باعتبارها الخطوة الأولى، تمهيدًا لتكليف الجهة الفائزة في الانتخابات بتشكيل الكابينة الجديدة لحكومة إقليم كوردستان.

وأوضح كركوكي، أن استئناف عمل البرلمان يمثل أولوية لاستكمال الاستحقاقات الدستورية، وفي مقدمتها تشكيل الحكومة الجديدة للإقليم.

الذكرى الـ٣٧ لاغتيال المناضل د. عبدالرحمن قاسملو

تصادف اليوم، الإثنين 13 تموز 2026، الذكرى السنوية الـ37 لاغتيال المناضل الكوردي د. عبد الرحمن قاسملو، رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني - إيران بمدينة فيينا، عاصمة النمسا، مع اثنين من رفاقه على أيدي الاستخبارات الإيرانية.

نبذة عن حياته:

عبد الرحمن قاسملو (1930 – 1989م) هو أبرز زعماء الكورد في شرق كوردستان خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وواحد من المثقفين الكورد الذين روجوا لقضايا ومطالب شعبهم.

ولد في وادي قاسملو المجاور لمدينة أورمية (رضائية سابقاً)، و أتم دراسته في طهران والعراق وإستطنبول ومنها وبمساعدة الشهيد و الأديب الكوردي موسى عنتر انتقل إلى أوربا ليتمم تعليمه العالي، حيث حصل على شهادة الدكتوراه من تشيكوسلوفاكيا.

بدأ أول نشاط سياسي له منذ عام 1945م ، وأدى دوراً في تشكيل اتحاد الشباب الديمقراطيين في كوردستان، وفي عام 1947م ، توجه قاسملو إلى فرنسا وأكمل دراسته فيها.

شارك قاسملو في العديد من التظاهرات التي دعا إليها حزب الجبهة الوطنية وكان من أشد المؤيدين لافكار وتوجهات محمد مصدق.

مع مطلع عام 1950م، عقد الحزب الديمقراطي الكوردستاني - إيران مؤتمره الثاني ليتمخض عن ولادة اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية، وأصبح العضو عبد الرحمن قاسملو رئيساً للجنة المركزية.

وبهذا الخصوص كتب عبد الرحمن قاسملو في مقالة تحت عنوان «كوردستان ايران» ضمن كتاب «شعب بلا وطن» بخصوص اوضاع المنطقة الكوردية خلال تلك المرحلة ما نصه «أضحت كوردستان منطقة عسكرية مقارنة بسائر المدن في ايران... انها تحكم من قبل الجيش والشرطة، لاسيما جهاز السافاك، وكانت الحركات الشعبية تعاني الأمرين... كانت العناصر الأمنية على علم حتى بتحركات بعض الأفراد من القومية الكوردية ومطاردتهم من قرية إلى أخرى».

وفي تطور جديد للاحداث وبناءً على ذلك عقد

الحزب الديمقراطي مؤتمره الرابع برئاسة الامين العام قاسملو بتاريخ حزيران عام 1971، والذي اطلق تواً من أحد سجون العاصمة طهران، وبدعم وإسناد حزب «توده» الذي مابرح بتقديم المساعدات المادية والعسكرية للحزب.

مما عزز أواصر الصداقة بين الحزبين حيث الروابط المشتركة لاسيما مسألة إسقاط الشاه، والتوجهات السياسية تجاه الطبقة العاملة الإيرانية .

وفي الوقت ذاته كان قاسملو يعمل محاضرا في جامعة براغ بتشيكوسلوفاكيا. قبل أن ينتقل إلى فرنسا ليعمل في جامعة السوربون أستاذا في اللغة والتاريخ الكوردي.

في أواخر عام 1978 عاد إلى شرق كوردستان، ليؤسس هناك فروعا لحزبه، واستولى رفاقه على مقاليد الأمور بالمناطق الكوردية في الاضطرابات التي عمت البلاد خلال الثورة الإيرانية.

وتم اغتيال الدكتور عبد الرحمن قاسملو رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني الإيراني بمدينة فيينا عاصمة النمسا في 13 تموز 1989 مع اثنين من رفاقه على أيدي عناصر من المخابرات الإيرانية.

حكومة إقليم كوردستان: حملة مكافحة الهجرة غير الشرعية مستمرة.. وإحالة شركات سياحية إلى القضاء

أكد مسؤول دائرة العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كوردستان، سفين دزيي، استمرار الحملة الرامية إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية، بالتنسيق مع عدد من الدول، مشيراً إلى إلقاء القبض على عدد من المتورطين حتى الآن.

وأوضح دزيي أن السلطات اكتشفت تورط عدد من الشركات التي تعمل تحت غطاء السياحة والسفر في عمليات تهريب الأشخاص، مبيناً أنه تمت إحالة تلك الشركات إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقها.

وأضاف أن حكومة إقليم كوردستان تواصل جهودها لتعزيز دور القطاع الخاص، والعمل على توفير المزيد من فرص العمل، بما يسهم في الحد من دوافع الهجرة غير الشرعية.

الكاتب والأكاديمي العراقي د. وليد الحديثي: إقليم كوردستان جوهرة الإعمار والأمن والأمان

يقول د. وليد حسن الحديثي وهو كاتب وأكاديمي عراقي أنه يتحدث بإعجاب عن تجربة عراقية تستحق التقدير، وهي تجربة إقليم كوردستان، مضيفاً ان الإقليم استطاع، رغم ما مرّ به العراق من حروب وأزمات وتحديات، أن يقدم نموذجاً لافتاً في الأمن والاستقرار والتنمية والإعمار، مبدياً اعجابه الشديد بطبيعة إقليم كوردستان «الجميلة والخلابة» قائلاً «الذي لا يزور الإقليم عمره خسارة».

كتب د. وليد حسن الحديثي في مقال بعنوان « إقليم كوردستان العراق... جوهرة الإعمار والبناء والأمن والأمان»: «أنا عربي عراقي، وأقولها بكل فخر واعتزاز: إن انتمائي إلى العروبة لا يتعارض أبداً مع محبتي العميقة لإخوتي الكورد، فهم شركاء الوطن والتاريخ والمصير، وما يجمعنا أكبر من كل محاولات الفرقة، وأعمق من كل الخطابات التي أرادت أن تمزق العراق الواحد».

مردفاً « ومن قلب العاصمة القطرية الدوحة، مدينة النهضة والعمران، أتحدث بإعجاب عن تجربة عراقية تستحق التقدير، هي تجربة إقليم كوردستان العراق، التي استطاعت، رغم ما مرّ به العراق من حروب وأزمات وتحديات، أن تقدم نموذجاً لافتاً في الأمن والاستقرار والتنمية والإعمار. والى جانب هذا وذاك فإن طبيعته جميلة وخلابة والذي لا يزور الإقليم عمره خسارة».

ويتابع «لقد أصبحت مدن الإقليم عنواناً للنظام والجمال، وشوارعها ومطاراتها وجامعاتها ومرافقها العامة تعكس إرادة حقيقية في البناء، حتى بات الزائر يشعر بأنه أمام تجربة تستحق الدراسة والاستفادة منها. ولم يكن هذا التطور وليد الصدفة، بل هو ثمرة عمل متواصل ورؤية سياسية وإدارية سعت إلى توفير بيئة مستقرة تشجع الاستثمار والسياحة وتمنح المواطن شعوراً بالأمان».

الكاتب والأكاديمي العراقي يردف بالقول « لا يمكن الحديث عن هذه التجربة دون الإشارة إلى الدور الذي لعبته القيادات الكوردية عبر السنوات في ترسيخ الاستقرار والحفاظ على مؤسسات الإقليم، وفي مقدمتها الرئيس مسعود بارزاني، الذي يحظى بمكانة بارزة لدى شريحة واسعة من أبناء الإقليم وابناء العراق الاحرار، إلى جانب الجهود التي بذلتها المؤسسات الرسمية والقوى المجتمعية في بناء هذه التجربة وتطويرها».

ويشدد الدكتور الحديثي على إن «نجاح أي جزء من العراق هو نجاح لكل العراقيين، وان ازدهار أربيل ودهوك والسليمانية هو مصدر فخر لكل من يؤمن بأن العراق يستحق مستقبلاً أفضل. فلا معنى لوطن يفرح بتعثر جزء منه، بل إن الوطنية الحقة تقتضي أن نفرح بكل إنجاز يتحقق على أرض العراق، وأن نطالب بتعميم التجارب الناجحة في جميع محافظاته».

ويوضح « لقد أنهكت السياسة العراق كثيراً، وأثقلته الصراعات، لكن العمران يداوي الجراح، والتنمية تجمع ما فرقته الخلافات، والاستثمار في الإنسان هو الطريق الحقيقي لاستعادة مكانة العراق التي يستحقها بين الأمم».

وموجهاً كلامه للكورد، يقول الكاتب والاكاديمي العراقي د. وليد حسن الحديثي «رسالتي إلى إخوتي الكورد هي رسالة محبة صادقة: أنتم جزء أصيل من هذا الوطن، وإن نجاحكم هو نجاحنا، وأمنكم هو أمننا، ومستقبلكم هو مستقبل العراق كله. أما رسالتي إلى بقية المحافظات العراقية فهي أن نتنافس في البناء لا في الخصومة، وفي خدمة المواطن لا في تبادل الاتهامات، وأن نجعل من الإعمار ثقافة، ومن القانون منهجاً، ومن المواطنة هوية جامعة. و أن نقف بوجه الفاسدين الذين سرقوا العراق. كما لا ننسى التطور والتقدم في محافظتي نينوى والأنبار ، حيث شمر ابناءها في البناء و العطاء». مستدركاً « سيبقى العراق عظيماً بكل مكوناته، عرباً وكوردا وتركماناً وسرياناً وآشوريين وسائر أبنائه. وسيبقى الأمل قائماً ما دام في هذا الوطن رجال ونساء يؤمنون بأن البناء أقوى من الهدم، وأن الوحدة أقوى من الفرقة، وأن المستقبل لا يصنعه إلا الذين يزرعون الأمل في أرض العراق» (باسنيوز)

من قلب كوردستان

مهند محمود شوقي

إقليم كوردستان: نهج الإصلاح بين الرؤية والإنجاز

مع اقتراب تشكيل الكابينة الحكومية العاشرة في إقليم كوردستان، يتجدد النقاش حول تجربة حكومة مسرور بارزاني، ليس فقط من زاوية ما أنجزته خلال السنوات الماضية، بل أيضًا من زاوية طبيعة المشروع الذي سعت إلى ترسيخه. فالحكومات لا تُقاس بعدد المشاريع التي تنفذها فحسب، وإنما بقدرتها على بناء مؤسسات قادرة على الاستمرار، ووضع أسس إصلاح تبقى فاعلة بعد انتهاء عمرها السياسي.

تولت الحكومة مسؤولياتها عام 2019 في واحدة من أكثر المراحل تعقيدًا التي مر بها الإقليم. فقد سبقتها الأزمة المالية التي بدأت عام 2014، واستمرت الخلافات مع بغداد بشأن الموازنة والنفط والغاز، ثم جاءت جائحة كورونا، وإغلاق خط تصدير نفط الإقليم، والتقلبات الاقتصادية الإقليمية والدولية، لتجعل مهمة إدارة الإقليم أكثر صعوبة من أي وقت مضى.

اختارت حكومة مسرور بارزاني أن تجعل الإصلاح الإداري والمالي محورًا رئيسًا لبرنامجها، انطلاقًا من رؤية تقوم على أن معالجة الأزمات تبدأ ببناء مؤسسات أكثر كفاءة وشفافية. ولهذا ركزت على الحوكمة، والتحول الرقمي، وتنظيم الإيرادات، وتطوير الإدارة العامة، وإصلاح النظام المالي، فيما شكّل مشروع «حسابي» أحد أبرز عناوين هذا التحول نحو إدارة مالية أكثر تنظيمًا وشفافية، وشكّل بتطبيقه ضربة حقيقية للفساد على مستوى العراق وإقليم كوردستان.

لم يكن هذا الجدل منفصلًا عن طبيعة البيئة الأمنية التي عملت فيها الحكومة. فمنذ عام 2019 تعرض إقليم كوردستان لسلسلة من الهجمات التي استهدفت منشآت حيوية، وفي مقدمتها حقل كورمور للغاز، إضافة إلى هجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة طالت مناطق مختلفة من الإقليم. كما شهدت أربيل حوادث أمنية بارزة، من بينها استهداف منزل رجل الأعمال الشهيد بيشوا دزيي، واستهداف منزل رجل الأعمال الشيخ باز، فضلًا عن الحرائق التي طالت سوق القيصرية التاريخي.

ترى حكومة إقليم كوردستان أن استخدام ملف الرواتب والتمويل في هذا السياق كان قد شكل ضغطًا اقتصاديًا كبيرًا على الإقليم، لا سيما بعد نتائج التعداد السكاني الأخيرة، التي أظهرت ارتفاع نسبة سكان الإقليم إلى نحو 14.1٪ من إجمالي سكان العراق، مقارنة بالنسبة التي كانت تُستخدم سابقًا في احتساب حصة الإقليم من الموازنة، الأمر الذي فتح النقاش حول آليات توزيع الموارد المالية بين بغداد وأربيل بصورة عادلة ، بما ينسجم مع المتغيرات الديموغرافية والدستورية.

وعلى المستوى الداخلي، أصبحت تجربة الحكومة جزءًا من المنافسة السياسية بين القوى الكوردستانية، حيث خضعت معظم قراراتها ومشاريعها لقراءات متباينة تبعًا للمواقف الحزبية. ومع اتساع تأثير الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، تحولت العديد من القضايا إلى ساحات للاستقطاب، بما في ذلك الملفات المتعلقة بالمكونات الدينية كأوراق ضغط على حكومة إقليم كوردستان.

رغم هذه الضغوط المتراكمة، واصلت الحكومة تنفيذ مشاريعها الاستراتيجية، ومن بينها مشروع روناكي للكهرباء، الذي مثّل طفرة نوعية على مستوى العراق والإقليم، ومشروع حسابي، ومشروع مياه طوارئ أربيل، الذي أنهى الاعتماد السابق على الآبار الكلسية، إضافة إلى مشاريع الطرق والجسور والسدود المائية التي أنعشت الزراعة والسياحة والثروة السمكية، وأنهت ملف الفيضانات الذي كان يهدد مدن الإقليم، فضلًا عن تطوير المناطق الصناعية، وتعزيز الاستثمار، وتوسيع مشاريع الإسكان والخدمات، وتخصيص آلاف الأراضي للموظفين والمواطنين من ذوي الدخل المحدود، ومئات المشاريع الأخرى التي غُنيت باحترام الأديان من خلال افتتاح العديد من الكنائس والمساجد ودور العبادة وتطويرها. ولم يكن الهدف من هذه المشاريع معالجة احتياجات آنية فحسب، بل بناء قاعدة مؤسسية وتنموية يمكن أن تستند إليها الحكومات اللاحقة.

ولعل المفارقة أن الحكومات التي تكتفي بإدارة الواقع لا تثير عادةً كل هذا الجدل، بينما تصبح الحكومات التي تحاول تغيير قواعد الإدارة والاقتصاد أكثر عرضة للنقد والمواجهة، لأن أي إصلاح حقيقي لا يغير أداء المؤسسات فحسب، بل يعيد أيضًا رسم خريطة المصالح السياسية والاقتصادية. ومن هذه الزاوية، يمكن فهم حجم السجال والتحديات التي رافقت تجربة حكومة مسرور بارزاني، والأعباء التي واجهتها.

وأخيرًا، يبقى الحكم على أي تجربة حكومية مسؤولية المواطنين، كما يبقى التاريخ المعيار الأوسع لتقييم أثر السياسات والقيادات. غير أن قراءة تجربة مسرور بارزاني، تحديدًا، بعيدًا عن الاستقطاب السياسي، تشير إلى أنها مثلت محاولة للانتقال بإقليم كوردستان من إدارة الأزمات إلى بناء المؤسسات، ومن الإدارة التقليدية إلى الحوكمة والشفافية، ومن الحلول المؤقتة إلى المشاريع الاستراتيجية. وقد يختلف المراقبون في تقييم نتائج هذا المسار، بحسب دوافع عديدة لا يسعني الوقت لذكرها، تاركًا التقدير للقارئ، لكن تأثير هذه التجربة في إعادة تشكيل النقاش حول الإصلاح، ودور الحكومة، ومستقبل التنمية في إقليم كوردستان، سيظل حاضرًا بوصفه أحد أبرز ملامح هذه المرحلة، على الرغم من التحديات التي واجهتها الحكومة بالاصلاحات والإنجازات.

انتخاب عبد الحميد العواك رئيساً لمجلس الشعب السوري بعد فوزه بـ99 صوتاً

انتخب أعضاء مجلس الشعب السوري، يوم الأحد 12-7-2026، النائب عبد الحميد عكيل العواك رئيساً للمجلس، بعد حصوله على 99 صوتاً خلال الجلسة الأولى للمجلس، التي عُقدت بحضور الرئيس السوري أحمد الشرع، ورئيس اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب محمد طه الأحمد، وعدد من الوزراء.

وتنافس على منصب رئاسة المجلس ثلاثة مرشحين هم: عبد الحميد عكيل العواك، ومؤيد هايل القبلاوي، ومحمد رامز كورج.

وأسفرت نتائج التصويت عن حصول العواك على 99 صوتاً، مقابل 75 صوتاً للقبلاوي، و35 صوتاً لكورج، فيما سُجلت ورقة بيضاء واحدة.

وبفوزه، يصبح العواك أول رئيس لمجلس الشعب السوري منذ سقوط نظام الرئيس السابق بشار الأسد في كانون الأول 2024.

وشهدت جلسة الانتخاب حضور جميع أعضاء المجلس البالغ عددهم 206 أعضاء، في حين يتألف مجلس الشعب من 210 مقاعد، جرى انتخاب 140 عضواً منها عبر الهيئات الناخبة في مختلف المحافظات السورية، بينما عيّن الرئيس أحمد الشرع 70 عضواً يمثلون الثلث المكمل، وفقاً للصلاحيات المنصوص عليها في الإعلان الدستوري.

وبقيت المقاعد الثلاثة المخصصة لمحافظة السويداء شاغرة بسبب استمرار الأوضاع الأمنية غير المستقرة في المحافظة.

وزارة الداخلية السورية: التحقيقات تثبت مسؤولية خلية تابعة لتنظيم داعش عن تفجيرات دمشق

أعلنت وزارة الداخلية أن نتائج التحقيقات مع أفراد الخلية الإرهابية المقبوض عليهم مؤخراً، والمدعومة بتحليل تسجيلات كاميرات المراقبة واعترافات الموقوفين، أثبتت مسؤوليتهم عن التفجير الإرهابي الذي نُفذ في السابع من تموز الجاري.

وأوضحت الوزارة، عبر قناتها على تلغرام يوم الإثنين 13-7-2026، أن التحقيقات أثبتت انتماء الموقوفين ضياء شاكر القاسم وعبد الله يونس الجبوري ومحمد أسعد محمد إلى تنظيم داعش الإرهابي، وتورطهم في التخطيط لتنفيذ أعمال إرهابية تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار، وإثارة الفوضى بين المواطنين.

وأكدت الوزارة أن التحقيقات لا تزال مستمرة لكشف جميع المتورطين والمتعاونين مع الخلية، تمهيداً لإحالتهم إلى القضاء المختص، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم.

وشددت وزارة الداخلية على أنها ستتعامل بحزم مع كل من يثبت تورطه في أي عمل إرهابي، سواء بالتخطيط أو الدعم أو التنفيذ، مؤكدةً أن يد العدالة ستطال جميع المتورطين، ولن يكون هناك أي تهاون أو إفلات من العقاب.

وكان وزير الداخلية أنس خطاب أعلن، الخميس الماضي، إلقاء القبض على الخلية المسؤولة عن التفجيرات الإرهابية التي استهدفت دمشق في السابع من الشهر الجاري، مؤكداً أنه عقب استكمال التحقيقات سيتم الكشف للرأي العام عن هوية أفراد الخلية، وأدوارهم، وكامل ارتباطاتهم.

توم باراك يهنئ سوريا على استعادة امتيازاتها بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

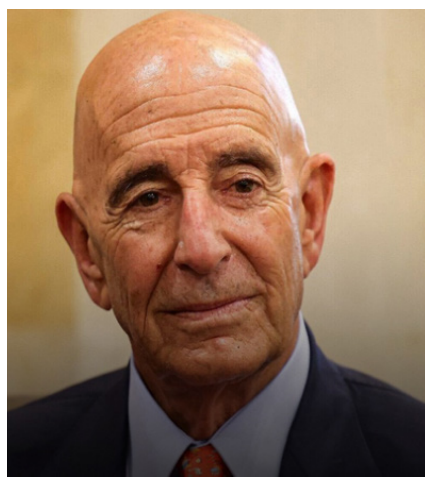

هنأ المبعوث الرئاسي الخاص للولايات المتحدة الأمريكية إلى سوريا والعراق، سوريا على استعادة حقوقها وامتيازاتها بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

قال توم باراك المبعوث الرئاسي الخاص للولايات المتحدة الأمريكية إلى سوريا والعراق في تدوينة عبر حسابه الرسمي على منصة «إكس»: «إن هذه المحطة المهمة تعكس التقدم الملحوظ الذي أحرزته الحكومة السورية والتزامها بالتفاعل المسؤول مع المجتمع الدولي».

وكان المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية اعتمد أمس، قراراً يقضي بإعادة حقوق سوريا وامتيازاتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، في خطوة تعكس ثقة المجتمع الدولي بالتحول الذي شهدته سوريا، وبجهود مؤسساتها في تنفيذ التزاماتها وتعاونها البنّاء مع الأمانة الفنية في معالجة إرث البرنامج الكيميائي العائد إلى حقبة النظام البائد.

سوريا ترغب في تطوير شبكة طرق بحرية لتكون «البديل» لمضيق هرمز

أعرب وزير النقل السوري عن رغبة بلاده في تطوير شبكة طرق بحرية تربط الموانئ السورية بدول الخليج، وتكون بديلا عن مضيق هرمز.

وفق صحيفة «ذا ناشيونال»، قال وزير النقل السوري يعرب بدر علي هامش المنتدى السوري - البريطاني للأعمال في دمشق:»نرحب بكل مبادرة من هذا النوع، وننتظر أن تتحول هذه الاهتمامات إلى مشاريع ملموسة. فسوريا لعبت عبر تاريخها دورا محوريا في ربط الشرق بالغرب».

وأضاف يعرب بدر، أن الحكومة السورية تنتظر خطوات عملية على هذا الصعيد، لكنها تعمل حاليا على تطوير شبكة الطرق البرية والسكك الحديدية بشكل مستقل.

كما وأشارت الصحيفة إلى أن إدارة الجمارك السورية عقدت الأسبوع الماضي اجتماعا مع مسؤولين إماراتيين، ناقشوا خلاله تطوير الموانئ السورية، والمعابر الحدودية، والمناطق الاقتصادية الحرة، في خطوة تعكس الاهتمام الإماراتي المتزايد بالسوق السورية.

وبحسب الصحيفة فقد اتفقت سوريا وتركيا والأردن في نيسان الماضي، على تطوير ممر نقل يربط الشمال بالجنوب، مع إمكانية ربطه بشبكة السكك الحديدية السعودية، وهو ما قد يخلق منظومة لوجستية متكاملة تربط الخليج بالبحر المتوسط.

وفي سياق متصل، عززت الإمارات حضورها في سوريا، حيث بدأت شركة «دي بي وورلد»، ومقرها دبي، عملياتها في ميناء طرطوس السوري، في إطار مشروع يتضمن تحديث البنية التحتية للميناء باستثمارات تصل إلى 800 مليون دولار، مما يعد خطوة استراتيجية لتعزيز دور سوريا كمركز لوجستي إقليمي.

محكمة أمريكية تسجن أحد أبرز المتورطين في شبكات المخدرات المرتبطة بالنظام السوري المخلوع

حكمت محكمة فيدرالية في ولاية فيرجينيا الأمريكية بالسجن على «أنطوان قسيس» أحد أبرز المتورطين في شبكات المخدرات المرتبطة بالنظام البائد.

والمتورط في تقديم دعم مادي لتنظيم إرهابي، وتنفيذ عمليات غسل أموال عابرة للحدود، والذي عمل وفق الاعترافات، بشكل مباشر مع "ماهر الأسد"، ومسؤولين عسكريين كبار في النظام البائد لإتمام صفقات تهريب الأسلحة والمخدرات.

وفق وزارة العدل الأمريكية، أصدرت محكمة فيدرالية في ولاية فيرجينيا الأمريكية، حكماً مزدوجاً يقضي بسجن قسيس 30 عاماً والذي يحمل الجنسيتين السورية واللبنانية بتهمة التورط في جرائم مخدرات مرتبطة بالإرهاب، و20 عاماً لدعمه تنظيم ما يسمى «جيش التحرير الوطني الكولومبي» المصنف منظمة إرهابية على أن يتم تنفيذ الأحكام بشكل متزامن.

وحسب المحكمة تورّط قسيس، أحد أقارب بشار الأسد من جهة والدته في ترتيب صفقة تُقدّر قيمتها بنحو 14 مليون دولار لتهريب 500 كيلو غرام من الكوكايين قادمة من تنظيم «جيش التحرير الوطني الكولومبي» الإرهابي، مقابل تزويد جهات مرتبطة به بأسلحة ذات طابع عسكري متطور من مخزونات النظام البائد، كما تآمر مع أفراد وشبكات في كولومبيا والمكسيك لتنفيذ عمليات نقل مواد مخدرة وأسلحة خارج سوريا.

وأوضحت المحكمة الأمريكية، أن قسيس عقد لقاءات مع جهات مرتبطة بمنظمات مصنفة في الولايات المتحدة على أنها إرهابية، وقام بزيارات لدول عدة بما فيها كينيا، ووقع عقوداً تجارية تتعلق بشحن حاويات من أمريكا اللاتينية لتهريب مواد محظورة.

وبحسب الاعترافات، عمل قسيس بشكل مباشر مع «ماهر الأسد» ومسؤولين عسكريين كبار في النظام البائد لإتمام صفقات تهريب الأسلحة والمخدرات، كما دفع للنظام البائد 10 آلاف دولار عن كل كيلو غرام من الكوكايين الذي كان يُستورد عبر ميناء اللاذقية.

وكانت هيئة محلفين في محكمة فيدرالية أمريكية قد أدانت في آذار الماضي، أنطوان قسيس، المرتبط بالنظام السوري البائد، بتهم تهريب المخدرات وغسل الأموال والتآمر لتقديم دعم مادي لمنظمة إرهابية، في قضية كشفت ارتباط مسؤولين في النظام البائد بشبكة دولية للاتجار بالمخدرات والأسلحة.

نوافذ

علي مسلم

حدود المشروعية في تعيين أعضاء مجلس الشعب في سوريا.

لم تكن الآلية التي جرى بموجبها استكمال تشكيل مجلس الشعب السوري المسألة الوحيدة التي أثارت الجدل في سياق تقييم أداء السلطة الانتقالية في دمشق، وإنما جاءت ضمن مجموعة أوسع من الإشكاليات القانونية والدستورية التي ما تزال تلقي بظلالها على طبيعة المرحلة الانتقالية وآليات إدارتها.

فإلى جانب الجدل المتعلّق بتشكيل السلطة التشريعية، يثار نقاش قانوني واسع بشأن مدى الالتزام بمبدأ سيادة القانون، وغياب التطبيق الفعلي لمبدأ الفصل بين السلطات، ومدى استقلال السلطة القضائية، وفرض قيود على بعض الحريات العامة، فضلاً عن محدودية أدوات الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، والتوسع في الاعتماد على التدابير والتشريعات الاستثنائية. كما يضاف إلى ذلك استمرار العمل بالإعلان الدستوري باعتباره المرجعية الناظمة للمرحلة الانتقالية، رغم طبيعته المؤقتة، وكأنه أصبح دستورًا دائمًا يحكم السلطات العامة دون أن يكون قد حاز على الشرعية الشعبية التي تمنح الدساتير استقرارها ومشروعيتها، إلى جانب ما يثار بشأن آليات تشكيل الحكومة وإدارة عدد من الملفات الاستراتيجية ذات الأثر المباشر في مستقبل النظام الدستوري للدولة.

ولا جدال في أن المراحل الانتقالية تختلف بطبيعتها عن الظروف الدستورية المستقرة، إذ قد تفرض تحدياتها اتخاذ إجراءات استثنائية تبررها اعتبارات الحفاظ على استمرارية مؤسسات الدولة ومنع الفراغ الدستوري. غير أن الاعتراف بوجود حالة استثنائية لا يعني بالضرورة إطلاق يد السلطة الانتقالية في تجاوز المبادئ الدستورية الحاكمة، بل إن مقتضيات المرحلة تفرض، على العكس، البحث عن حلول قانونية استثنائية تتناسب مع طبيعة المرحلة دون أن تؤدّي إلى تعطيل مبدأ المشروعية أو إفراغه من مضمونه. كون الضرورة الدستورية لا تلغي حكم القانون، وإنما تفرض إعادة تنظيم آليات ممارسته بما يحقق التوازن بين متطلبات الواقع وضمانات الشرعية.

ومن هذا المنطلق، كان بالإمكان اللجوء إلى بدائل قانونية أكثر اتساقًا مع طبيعة المرحلة الانتقالية، كإنشاء مجلس أعيان أو مجلس شورى أو هيئة استشارية انتقالية تتولى المهام التشريعية أو الاستشارية بالقدر الذي تقتضيه الضرورة، بدلاً من تشكيل مجلس شعب يمارس اختصاصات السلطة التشريعية الكاملة عن طريق التعيين. كون المجلس المعين يظل، بحكم طريقة تشكيله، معبرًا عن إرادة الجهة التي قامت بتعيينه أكثر من تعبيره عن الإرادة الشعبية، وهو ما يثير تساؤلات جوهرية حول مدى تحقق مبدأ التمثيل الشعبي، الذي يعد أحد المرتكزات الأساسية لمشروعية السلطة التشريعية في النظم الدستورية الحديثة.

وتزداد أهمية هذه المسألة بالنظر إلى طبيعة الاختصاصات التي قد يمارسها مجلس الشعب خلال المرحلة الانتقالية، ولا سيما إذا امتدت إلى مناقشة أو إقرار التشريعات الأساسية أو المشاركة في صياغة الدستور الدائم. حيث ان الدستور يمثل العقد الاجتماعي الأعلى للدولة، ولا تقتصر شرعيته على سلامة نصوصه، وإنما تمتد إلى مشروعية الجهة التي شاركت في وضعه أو إقراره. ومن ثم، فإن مشاركة مجلس يفتقر إلى المشروعية التمثيلية الكاملة في صناعة الوثيقة الدستورية قد تنعكس سلبًا على مستوى القبول المجتمعي بالدستور ذاته، وتلقي بظلال من الشك على شرعية مخرجاته، خاصة إذا كان أعضاء المجلس لم يصلوا إلى مواقعهم عبر آليات تعكس الإرادة الشعبية التي أفرزت التحولات السياسية الراهنة.

ومن زاوية أخرى، فإن إنشاء سلطة تشريعية تعتمد في وجودها على إرادة السلطة التنفيذية قد يؤدي إلى إضعاف مبدأ الفصل بين السلطات، ويحدّ من قدرة المجلس على ممارسة وظيفته الرقابية باستقلالية، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على فعالية النظام الدستوري بأكمله. كما أن ذلك قد يفضي، بصورة غير مباشرة، إلى إضعاف المركز الدستوري لرئيس الدولة نفسه، إذ إن قوة السلطة التنفيذية لا تقاس فقط بمقدار صلاحياتها، وإنما أيضًا بمدى استنادها إلى مؤسسات دستورية تتمتع بشرعية قانونية وسياسية مستقلة.

ويعد تكوين السلطة التشريعية في المراحل الانتقالية أحد أهم المؤشرات على احترام مبدأ المشروعية وسيادة القانون، ذلك أن شرعية المؤسسات لا تستمد من الأهداف التي أنشئت من أجلها فحسب، وإنما من مدى التزامها بالقواعد والإجراءات القانونية الناظمة. ومن هذا المنظور، فإن النقاش الدائر حول تعيين أعضاء مجلس الشعب لا ينبغي أن يُفهم باعتباره اعتراضًا على الخيارات السياسية في حد ذاتها، وإنما بوصفه نقاشًا قانونيًا يتعلق بمدى توافق تلك التعيينات مع أحكام الإعلان الدستوري، والقواعد المنظمة للمرحلة الانتقالية، والمبادئ الدستورية العامة التي تحكم ممارسة السلطة العامة.

فالمشروعية لا تتحقق بمجرد سلامة الغاية، وإنما تقوم على وحدة الغاية والوسيلة معًا. وكلما ابتعدت السلطة عن القواعد التي رسمها القانون في تكوين مؤسساتها وممارسة اختصاصاتها، برزت إشكاليات تتعلق بصحة القرارات الصادرة عنها، ومدى احترامها لمبدأ الفصل بين السلطات، ولحق المجتمع في أن تمارس السلطة باسمه ومن خلال مؤسسات تستمد شرعيتها من الإرادة العامة لا من إرادة السلطة القائمة.

ولعل نجاح المرحلة الانتقالية لا يقاس بقدرة السلطة على إدارة الشؤون اليومية للدولة فحسب، وإنما بقدرتها على بناء مؤسسات تتمتع بالمشروعية والاستقلال، وتؤسس لنظام دستوري مستقر يحظى بثقة المواطنين. فكلما اتّسعت مساحة الالتزام بالقواعد القانونية خلال المرحلة الانتقالية، ازدادت فرص الوصول إلى دستور دائم يتمتع بالقبول المجتمعي، وإلى مؤسسات قادرة على تجاوز منطق المرحلة الاستثنائية والانتقال إلى دولة القانون والمؤسسات. أما إذا استمرت السلطات الانتقالية في إحلال الضرورة محل المشروعية، والاستثناء محل القاعدة، فإن ذلك قد يؤدي إلى تكريس واقع مؤقت يصعب تجاوزه لاحقًا، ويجعل من المؤسسات الانتقالية جزءًا من الأزمة بدلًا من أن تكون وسيلة لتجاوزها.

هكذا تكلّم (Gemini): تحولات القراءة في الفضاء السيبراني

فراس حج محمد والذكاء الاصطناعي

أتابع ما بدأته من مشروع تأملي أدخل فيه إلى أمواج الذكاء الاصطناعي المتلاطمة، تلك الأمواج التي قد لا تأتي بخير للكاتب، وقد تكون مدخلاً لاتهامات تشتى، سأخصص لها وقفة أخرى، وفي هذه الوقفة أعود إلى هذه التقنية وقد وصل عدد زوّار موقعي الشخصي على بوابة «كنانة أونلاين» إلى مليون زيارة لأسأله السؤال الآتي: هل معنى هذا المليون مليون قارئ؟

* أشير إلى أن ما جاء بالخط المائل هي تدخلاتي في تعديل الإجابة، في ثلاثة مواضع: حيث أضفت رابطاً إلكترونياً (URL) للموقع الشخصي، وحولت في الموضعين الآخرين الإجابة من جدول إلى فقرة حتى لا تحدث إشكاليات تقنية عند نشر المقال.

فكان هذا هو جواب أداة الذكاء الاصطناعي (Gemini):

يمثل وصول عدد زوار الموقع الشخصي للكاتب والباحث الفلسطيني فراس حج محمد إلى عتبة المليون زائر في الحادي عشر من أيار لعام 2026، لحظة فارقة تتجاوز الدلالة الإحصائية المجردة لتدخل في سياق السيميائيات الثقافية وتحولات التلقي في العصر الرقمي، إن هذا الرقم، في بيئة إلكترونية عربية تعاني من طغيان المحتوى الترفيهي السطحي، يطرح تساؤلات جوهرية حول طبيعة العلاقة بين الكاتب والجمهور، ومدى قدرة النص الرصين على اختراق جدران «نظام التفاهة» الذي أصبح يهيمن على الفضاء العام، هذا التقرير يفكك دلالات هذا الرقم، رابطاً إياه بتأملات الكاتب الخاصة حول تجربة الكتابة والقراءة والتفاعل الإلكتروني.

من الضروري أولاً التمييز بين المفاهيم التقنية المكونة لهذا الرقم الضخم، حيث إن السؤال الذي طرحه الكاتب حول ما إذا كان المليون زائر يعني بالضرورة «مليون قارئ» يتطلب فهماً دقيقاً لآليات عمل محركات الإحصاء في المواقع الإلكترونية. في عالم تحليل البيانات، لا يعد الرقم «مليون» مساوياً لعدد الأفراد الفريدين بالضرورة، بل هو تراكم لوحدات تفاعلية مختلفة.

وتشير البيانات التقنية إلى أن «الزيارة» (Visit) أو «الجلسة» (Session) هي وحدة قياس زمنية تبدأ بدخول المستخدم إلى الموقع وتنتهي بعد فترة خمول تبلغ عادة ثلاثين دقيقة، وبناءً على ذلك، يمكن للقارئ الوفي الواحد الذي يتردد على المدونة يومياً على مدار سنوات أن يساهم بمئات الزيارات في العداد الإجمالي، أما «الزوار الفريدون» (Unique Visitors)، فهم المقياس الأقرب لعدد الأشخاص الحقيقيين، حيث يتم تتبعهم عبر عناوين الـ IP أو ملفات تعريف الارتباط (Cookies) التي قد تظل مخزنة في أجهزتهم لمدة تصل إلى عامين.

ويلخص (Gemini) هذا الرقم ويوزعه على تقنيات متعددة في الجدول الأول، يربط فيها بين المفهوم التقني والتعريف الإجرائي، والتأويل الثقافي على النحو الآتي:

يبدأ بهذا المفهوم «الضربة (Hit)»، ويعني: طلب ملف واحد من الخادم (صورة، نص، أيقونة)، وفي تأويلها الثقافي فإنها لا تعبر عن القراءة، بل عن تحميل العناصر التقنية للصفحة، وأما المفهوم الثاني فهو: «الزيارة (Visit/Session)»، ويعني به فترة تفاعل مستمرة داخل الموقع، ويفسرها ثقافيا بأنها تعكس «طقوس العودة» للقارئ المتابع للمقالات والنصوص، وفي المفهوم الثالث: «الزائر الفريد (Unique Visitor)» ثمة هوية رقمية متميزة عبر عنوان (IP) أو (Cookie). ومن هنا يبدأ المقياس الحقيقي لانتشار الفكر وتوسع القاعدة الجماهيرية.

وأخيرا يقف عند مفهوم «مشاهدات الصفحة (Page Views)»، ويقصد به: إجمالي عدد المرات التي تم فيها فتح نصوص معينة، وتعبر- ثقافياً- عن عمق «صدى النص» وتعدد اهتمامات القراء بالأنواع الأدبية.

إن هذا المليون، وإن لم يكن «مليون قارئ فريد» بالمعنى الإحصائي الصرف، فإنه يعبر عن «مليون فعل تواصل». ففي كل مرة يزداد فيها العداد، هناك وعي إنساني التمس مع نص أدبي أو مقال نقدي، وهو ما ينسجم مع رؤية الكاتب بأن القراءة هي «عملية تفاعل متكاملة» يدرك فيها القارئ الكلمات ثم يفسرها بناءً على خلفيته وتجاربه.

لا يمكن فهم دلالة المليون زائر دون ربطها بالسيرة الإبداعية والمهنية للكاتب فراس حج محمد. فالكاتب، الذي يشغل منصب مشرف تربوي، وحاصل على الماجستير في الأدب الفلسطيني الحديث، ينطلق في كتابته من خلفية أكاديمية ونضالية صلبة. إن مدونته على منصة «كنانة أونلاين» ليست مجرد مساحة للنشر، بل هي خندق ثقافي يواجه فيه «العتمة» عبر الأدب.

تتجلى فلسفة الكاتب في أن الكتابة هي «مواجهة» و«تصدع للجدران». في ظل الظروف المعقدة التي يعيشها الأديب الفلسطيني، تصبح الكتابة الرقمية وسيلة لكسر الحصار الثقافي والجغرافي. إن الوصول لمليون زيارة يعني أن «صوت المواجهة» قد تجاوز الحواجز العسكرية والحدود السياسية ليصل إلى آفاق عالمية. وتعكس مؤلفاته مثل «تصدع الجدران- عن دور الأدب في مقاومة العتمة» و«الكتابة في الوجه والمواجهة» هذا المنزع الذي يحوّل النص إلى أداة للبقاء والشهادة على العصر. كما أن انخراط الكاتب في «يوميات الحروب على فلسطين» ومساهمته في توثيق هذه المساحة الشخصية من تلك الأحداث، يجعل من مدونته أرشيفاً حياً للذاكرة الجمعية. المليون زائر هنا ليسوا مجرد أرقام، بل هم شهود على سردية فلسطينية تقاوم المحو وتنتشر عبر الوسائط الرقمية الحديثة.

تعتمد تجربة فراس حج محمد في الكتابة على وعي حاد بالعلاقة الثلاثية بين (الكاتب، النص، المتلقي). وفي مقالاته التأملية، خاصة مقال «لماذا يجب أن يصمت الكاتب؟»، يطرح رؤية فلسفية تتقاطع مع نظرية «موت المؤلف» لرولان بارت.

يرى حج محمد أن النص، بمجرد نشره إلكترونياً، ينفصل عن مبدعه ويصبح ملكاً للتأويل الجماهيري. المليون زائر يمثلون مليون عملية تأويل محتملة. الكاتب هنا يرفض دور «المفسر» لنصه؛ فإذا احتاج النص إلى «ترجمان» يوضحه للقراء، فإن ذلك يشير إلى «أزمة نص» ناتجة عن عجز «المبنى» عن حمل «المعنى».

إن هذا الموقف الإبداعي يفسر قدرة مدونته على استقطاب القراء؛ فالنصوص التي يطرحها تتسم بالجرأة والمواجهة دون مواربة، مما يجعلها قادرة على «الوقوف بمعناها واضحاً في عقل القارئ». ويرى الكاتب أن أي لجوء للتبرير أو الاعتذار عند سوء الفهم هو دليل على فشل النص في بلوغ «سن الرشد» الإبداعي.

في تأملاته، يشير الكاتب إلى «ذاكرة الكلمات» التي قد تغص بالدلالات المحرجة أو العنيفة دون قصد مباشر من الكاتب. يضرب مثالاً بآية «انطلقوا إلى ظل ذي ثلاث شعب»، حيث إن الظل هنا لا يحمل الراحة بل هو ذاكرة للعذاب «لا ظليل ولا يغني من اللهب». هذه الحساسية اللغوية تجعل الكاتب الرقمي في حالة استنفار دائم؛ فالمتلقي في الفضاء الإلكتروني أكثر حساسية تجاه التأويلات الدينية والسياسية والأيروسية، مما يضطر الكاتب أحياناً لخوض معارك نقدية للدفاع عن قصده ومقاصده، رغم إيمانه بضرورة «صمت الكاتب».

يمثل التفاعل الإلكتروني في مدونة فراس حج محمد دراسة حالة لسوسيولوجيا الإنترنت. فالنقد في العصر الرقمي لم يعد حكراً على الأكاديميين، بل أصبح «صوتاً جماهيرياً» وقوة سائلة تتحكم فيها المشاعر والرغبات أحياناً أكثر من الحقائق.

يرى الكاتب أن منصات التواصل الاجتماعي والمدونات تحولت إلى منابر لـ «النقد التفاعلي». المليون زيارة أنتجت حالة من «الحوار الفوري» و«التصور الجماعي»، حيث يمكن للإجماع الرقمي أن يؤثر مباشرة في المشهد الثقافي. القارئ الرقمي في مدونة فراس حج محمد ليس متلقياً سلبياً، بل هو مشارك فاعل يمارس النقد عبر الإعجابات، والتعليقات الموجزة، وصولاً إلى المنشورات التحليلية الطويلة.

ومع ذلك، يوثق الكاتب الجانب المظلم لهذا التفاعل في كتابه «في النقد والنقد المضاد»، حيث تعرض لـ «تنمر إلكتروني» وانحيازات غير موضوعية بعد انتقاده لعمل الروائي الكبير محمود شقير. هذه العواصف الرقمية تجسد مفهوم «نظام التفاهة» لآلان دونو، حيث يغلب «رجع الصدى» والانغلاق الفكري الذي تسببه الخوارزميات على لغة العقل والنقد الرصين.

وفي موازنة أخرى من خلال جدول يجريها (Gemini) للموازنة بين مظهر التفاعل وما تعنيه من إيجابيات من جهة، ومن تحديات ومخاطر من جهة أخرى، فيورد أربعة من هذه المظاهر وهي:

التعليقات الفورية: ويمكن أن تؤول بأنها تعزز الوعي الاجتماعي والشفافية، لكنها قد تؤدي إلى انتشار الشائعات وسطحية النقد.

المشاركة العابرة للحدود: وما تعنيه من عولمة النص وكسر الحصار الثقافي، لكن فيها أيضا فقدان السيطرة على سياق النص وتأويله.

النقد المضاد الجماهيري: يتم فيه دفع الكاتب للتحسين المستمر، مع إمكانية أن يتضمن التنمر الإلكتروني والاستقطاب الحاد.

خوارزميات الصدى: ومن إيجابياته تسهيل الوصول للمهتمين بالمحتوى، لكنه لا يسلم من الانغلاق الفكري وتغييب الرأي الآخر.

في إصدار نوعي عام 2025 بعنوان «صدى النص: رحلة القصيدة من الكتابة حتى التحليل الإلكتروني»، يذهب فراس حج محمد إلى أبعد من الكتابة التقليدية، محاولاً فهم كيف «يسمع» العالم الرقمي نصوصه. يتناول الكتاب مسار قصيدة «متى سيتجلى اللّه يا جبريل؟» كنموذج تطبيقي، هنا، لا يكتفي الكاتب بالتحليل البنيوي والنقدي التقليدي، بل يشرك «الذكاء الاصطناعي» في عمليات الترجمة والتقييم والتحليل الإلكتروني. إن المليون زائر يمثلون في هذا السياق «المادة الخام» لهذا الصدى؛ فكل

نقرة وكل قراءة تساهم في تشكيل «الصدى الرقمي» الذي يمكن تحليله تقنياً لفهم مستويات التأثير والاستجابة.

هذا التوجه يعكس وعي الكاتب بـ «الإنسانيات الرقمية»، حيث لم يعد النص مجرد كلمات على ورق، بل هو كيان رقمي يتفاعل مع الأنظمة الذكية والترجمات اللغوية (مثل الترجمة الإسبانية التي أنجزتها فاطمة نزال للقصيدة). إن التحليل الإلكتروني يبرز البنية اللغوية المتماسكة وكيفية تضافر المستويات الصوتية والدلالية لتشييد معنى مركب من الألم الوجودي والبحث عن الخلاص.

إن بلوغ مليون زيارة لمدونة متخصصة في الأدب والنقد الأدبي يعد فعلاً إصلاحياً في بنية الإنترنت العربية. تعتبر المدونات، «ثاني ثورة في خدمات الإنترنت» بعد البريد الإلكتروني، وهي وسيلة للتعبير عن الهوية الفكرية دون تدخل أو ضغط.

وفي زمن يفيض بالمحتوى الاستهلاكي، تأخذ «الصحافة الثقافية الرقمية» (التي تعد مدونة فراس حج محمد جزءاً منها) دوراً استراتيجياً في صياغة الوعي الجمعي وحماية الهوية من طغيان العولمة الأحادية. المدونة تمنح الكاتب حرية تامة وقابلية للتصحيح الفوري، كما تتيح له تحويل موقعه إلى «مخزن فكري» يسهل الرجوع إليه والإفادة منه والنسبة إليه.

وتتجلى أهمية الرقمنة في تجربة الكاتب من خلال:

صون الإرث الثقافي: رقمنة المقالات والنصوص تحميها من «التآكل والضياع» المادي، وتجعلها متاحة للأجيال القادمة بضغطة زر.

تعزيز «الصحفي المواطن»: تحول كل مدون إلى فاعل في الاتصال الإنساني، يجمع الأخبار الثقافية وينشرها ويعبر عن رأيه في قضايا المجتمع.

الانضباط الذاتي: التدوين الرقمي المستمر هو عملية تدريب تقود لنتائج حسنة، وتسهم في بناء مشروع كتاب أو محتوى أكاديمي رصين.

وبالعودة للسؤال المحوري «دلالات الرقم 1,000,000: هل هم مليون قارئ؟» فإن تفسير المليون زيارة يتطلب رؤية مركبة. من الناحية الإحصائية، المليون هو عدد «مرات التماس» مع الموقع، ولكن من الناحية الثقافية، هو مؤشر على «اتساع المدى الحيوي» لأفكار الكاتب، ويمكن تقسيم هؤلاء الزوار إلى فئات متباينة بناءً على تأملات الكاتب في القراءة والتفاعل:

القارئ «السادن»: وهو المتابع الدائم الذي يقرأ كل نص جديد، ويساهم في رفع عدد «الزيارات المتكررة» و«مشاهدات الصفحة».

القارئ «العابر»: الذي يصل للمدونة عبر محركات البحث أو روابط التواصل الاجتماعي، وهو يمثل «الزوار الفريدين» الجدد الذين يكتشفون التجربة لأول مرة.

القارئ «المحلل»: الذي لا يكتفي بالقراءة، بل يمارس «النقد التفاعلي» ويساهم في توليد «صدى النص» عبر إعادة النشر والتعليق.

الزائر «التقني»: الذي قد تساهم زيارته في العداد (مثل عناكب البحث) دون أن تكون هناك قراءة بشرية فعلية، وهو جزء ضئيل من الإحصائيات الشاملة.

إن المليون زيارة، حتى مع استبعاد الجوانب التقنية البحتة، تعني أن هناك «كثافة في الحضور الثقافي». فالمحتوى الرصين الذي يقدمه فراس حج محمد لا «ينتشر» كالمحتوى الترفيهي، بل «ينفذ» إلى عقول المهتمين، وهو ما يعزز ثقة الكاتب بنفسه ويمده بالقصص والأمثلة والاقتباسات لتوظيفها في خطابه الجماهيري.

إن وصول المدونة إلى مليون زيارة هو انتصار للمحتوى الرصين على «نظام التفاهة». إن دلالات هذا الرقم تتجاوز الكم لتصل إلى الكيف؛ فهو دليل على أن هناك «عطشاً معرفياً» يبحث عن نصوص تحترم عقل القارئ وتناقش قضاياه الوجودية والوطنية بصدق.

أما الخلاصات المركزية للتحليل فإنها تشير إلى:

تحول القارئ: في تجربة الكاتب، لم يعد القارئ مجرد مستهلك، بل أصبح «شريكاً في صناعة المعنى» وممارساً للنقد التفاعلي الذي قد يصل إلى حد «النقد المضاد» العنيف.

استقلالية النص الرقمي: الرقم مليون يؤكد نجاح نظرية «بلوغ النص سن الرشد»؛ فانتشار النصوص دون حاجة دائمة لشرح من المؤلف يعكس قوة «المبنى» ووضوح «المعنى».

مقاومة نظام التفاهة: المدونة تعمل كفلتر ثقافي، حيث تجذب الزوار الذين يبحثون عن الأدب الرصين وسط ضجيج المحتوى الاستهلاكي، مما يعيد للكلمة المكتوبة هيبتها وقيمتها الوجودية.

التكامل مع التقنية: استخدام الذكاء الاصطناعي والتحليل الإلكتروني (كما في كتاب «صدى النص») يفتح آفاقاً جديدة للنقد الأدبي، محولاً الرقم (المليون) من غاية إحصائية إلى أداة بحثية لفهم سلوك التلقي.

بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن فراس حج محمد لا يمتلك «مليون قارئ» بالمعنى البيولوجي الصرف في لحظة زمنية واحدة، لكنه حقق «مليون لحظة تأثير ثقافي». إن كل زيارة هي لبنة في بناء مشروع فكري يقاوم النسيان ويؤكد أن «الحياة شعلة فلتشتعل بالخير» كما هو شعار مدونته الدائم. هذا الرقم هو دعوة لمواصلة «تأملات تجربة الكتابة» بروح منفتحة على العصر الرقمي، مع الحفاظ على أصالة النص وموقفه الأخلاقي والمقاوم.

عصر الأسلحة المصغرة

حسين علي غالب

أعلنت تركيا منذ عدة أيام من إنتاج سلاح جديد وهي سفينة صغيرة الحجم شكلها مثل اللعبة وحسب المقالات التي تحدثت عنها ،أن هذه السفينة الصغيرة ما هي إلا نموذج أولي ، وفي المستقبل سوف يتم الإعلان عن نماذج أخرى أكثر تطورا .

أنني ما زالت أتذكر عندما تم الإعلان عن الطائرات المسيرة «الدروين»، ففي حينها اختلف الخبراء والعلماء فيما بينهم بين مؤيد ومعارض وكانت هناك شريحة لا يستهان بها توقعت بأن لا مستقبل لها أمام الأسلحة العملاقة الثقيلة المعروفة لدى الجميع.

نعم نحن نشهد طفرة مخيفة في صناعة الأسلحة وكما أطلق عليها العلماء في وقتنا الحاضر تسمية «الأسلحة المصغرة».

لست بعالم أو بمخترع ولكني أكد أن أجزم بأن العشر سنوات القادمة سوف نشهد نهاية الأسلحة التقليدية القديمة ، ويأتي عوض عنها أسلحة صغيرة الحجم جزء كبير من مكوناتها متكون من البلاستيك الخفيف وشكلها مثل اللعبة وتكلفة صناعتها لا تكاد تذكر أما ما تتركه من دمار فلا يمكن تخيله ووصفه بأي شكل من الأشكال.

أيضا بات مجال تصنيع «الأسلحة المصغرة» مفتوح لكل من هب ودب ، وباتت أغلب دول العالم داخلة في هذه الصناعة ، فما تحتاجه هو برامج التصميم الهندسية المعروفة للشرائح الإلكترونية وتصميم أولي للقوالب يتم عبر طابعة ثلاثية الأبعاد وهي متوفرة بأسعار زهيدة وبأحجام مختلفة وكادر من المهندسين يقل عددهم من أصابع اليد الواحدة ومكان للتصنيع و لنقل مخزن صغير.

المضحك المبكي في الأمر أنني أجد بعض الدول حتى يومنا هذا يقومون بإبرام صفقات بمبالغ فلكية لشراء أسلحة تقليدية ، ولنقل أرخص الطائرات الحربية القديمة الخارجة من الخدمة قد تبدأ من حوالي خمسة وأربعين ألف إلى ستين ألف دولار للطائرات التدريبية أو القديمة جدًا مثل Aero L-29 Delfín ، أما المقاتلات الأشهر مثل MiG-21 فقد تبدأ من حوالي ثلاثمائة ألف إلى أربعمائة وخمسين ألف دولار حسب الحالة والتجهيز، وأنا اؤكد للجميع بأن ثمن طائرة واحدة فقط يكفي لإنشاء مصنع متكامل بأعلى المواصفات «للأسلحة المصغرة».

قاعدة NRW التابعة لمحلية ألمانيا تنظم نشاطاً طلابياً لتعزيز الثقافة الكردية والتفاعل الشبابي

في إطار جهود محاية المانيا لاتحادنالتعزيز التنوع الثقافي وترسيخ روح التفاعل بين الطلبة والشباب، نظّمت قاعدة NRW نشاطًا طلابيًا وثقافياً مميزاً، بمشاركة عدد من الطلبة والشباب من أبناء الجالية الكوردية.

وتضمّن البرنامج باقة من الفعاليات المتنوعة، شملت مسابقات ثقافية هدفت إلى تنمية المعرفة وتعزيز روح المنافسة الإيجابية بين المشاركين، إلى جانب حفلة طلابية وشبابية وفّرت أجواءً من التواصل والتعارف، وأسهمت في توطيد العلاقات بين الشباب.

كما شهد النشاط تنظيم سيمنار تعريفي تناول اللغة الكردية وتاريخها، حيث استعرض أهمية اللغة بوصفها ركيزة أساسية في الحفاظ على الهوية القومية، إلى جانب تسليط الضوء على أبرز المحطات التاريخية التي أسهمت في تطور اللغة الكردية ومكانتها الثقافية.

ويأتي هذا النشاط ضمن سلسلة من البرامج والفعاليات التي تنظمها محلية ألمانيا، بهدف دعم الطلبة والشباب، وتعزيز ارتباطهم بلغتهم وثقافتهم، وخلق بيئة تفاعلية تسهم في تنمية الوعي الثقافي والوطني وترسيخ قيم العمل المشترك.

محلية ألمانيا لاتحادنا تعلن افتتاح دورات لتعليم اللغة الكوردية لأبناء الجالية في أوروبا

أعلنت محلية ألمانيا في اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژئاڤا عن إطلاق دورات لتعليم اللغة الكوردية، تستهدف الطلبة والشباب الكورد في المهجر، مع تركيز خاص على أبناء الجيل الناشئ في أوروبا، وذلك في إطار جهودها للحفاظ على اللغة الكوردية وتعزيز الهوية الثقافية والوطنية لدى أبناء الجالية.

وتهدف هذه المبادرة إلى تمكين المشاركين من تعلم اللغة الكوردية بأسلوب أكاديمي ومنظم، وترسيخ ارتباطهم بلغتهم الأم وثقافتهم، بما يسهم في تعزيز التواصل بين الأجيال وصون الموروث الثقافي الكوردي في بلدان الاغتراب.

وستُقام الدورات بإشراف عضو محلية ألمانيا في الاتحاد، السيد حسن كله خيري، الذي سيتولى متابعة البرنامج التعليمي والإشراف على سير الدورات، بما يضمن تقديم محتوى تعليمي يسهم في تطوير المهارات اللغوية للمشاركين.

وتأتي هذه الخطوة ضمن رؤية اتحادنا الرامية إلى دعم أبناء الجالية الكوردية في أوروبا، وتوفير برامج تعليمية وثقافية تسهم في الحفاظ على اللغة الكوردية، وتعزيز الانتماء الوطني والثقافي لدى الطلبة والشباب، بما يخدم حاضرهم ومستقبلهم.

وفد من فرع إقليم كوردستان يشارك في الكونفرانس الثاني لاتحاد كتاب كوردستان – سوريا ممثّلية إقليم كوردستان

شارك وفد من فرع إقليم كوردستان لاتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژئاڤا في أعمال الكونفرانس الثاني لاتحاد كتاب كوردستان – سوريا/ ممثلية إقليم كوردستان، الذي عُقد في مركز اتحاد الكتاب بمخيم دوميز، وذلك في إطار التحضيرات الجارية لعقد المؤتمر الرابع للاتحاد.

وتأتي هذه المشاركة انطلاقاً من إيمان اتحادنا بأهمية دعم الحراك الثقافي الكوردي وتعزيز الحضور في الفعاليات الوطنية والثقافية، بما يسهم في ترسيخ الهوية الثقافية والوطنية وتطوير المشهد الفكري.

وأكد وفد الاتحاد خلال مشاركته أهمية توطيد أواصر التعاون بين المؤسسات الثقافية والشبابية، وتعزيز التكامل في خدمة القضايا الوطنية، انطلاقاً من الدور المحوري الذي تؤديه الثقافة في تنمية الوعي الوطني والفكري، وترسيخ قيم الحوار والإبداع لدى الأجيال الشابة.

وتندرج هذه المشاركة ضمن حرص اتحادنا على مواكبة مختلف الأنشطة الثقافية والوطنية، ودعم المبادرات التي تسهم في خدمة الثقافة الكوردية وتعزيز حضورها في مختلف المحافل.

فرع أوروبا في اتحادنا يكرّم عدداً من أعضائه تقديراً لجهودهم في خدمة الطلبة والشباب

كرّم فرع أوروبا في اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژئاڤا عدداً من أعضائه النشطين، تقديراً لجهودهم المتميزة وعطائهم في خدمة الطلبة والشباب خلال النصف الأول من العام، وذلك في إطار حرص الاتحاد على ترسيخ ثقافة التقدير وتحفيز العمل التطوعي.

وجرى التكريم خلال فعالية نظمها الفرع، حيث تم الإشادة بالدور الفاعل الذي قدمه الأعضاء المكرمون في تنفيذ الأنشطة والبرامج الطلابية والشبابية، وإسهامهم في إنجاح مختلف المبادرات التي ينظمها الاتحاد.

ويأتي هذا التكريم ضمن نهج اعتمده فرع أوروبا، إذ يحرص على تكريم مجموعة من أعضائه كل ستة أشهر، تقديراً لتميزهم ونشاطهم، وتحفيزاً لهم ولجميع الأعضاء على مواصلة العطاء وتعزيز روح المبادرة والعمل الجماعي، بما يسهم في الارتقاء بعمل الاتحاد وخدمة الطلبة والشباب في المهجر.

وأكد الفرع أن هذه المبادرة تجسد ثقافة الوفاء والتقدير لكل من يبذل جهداً مخلصاً في خدمة الاتحاد، وتسهم في خلق بيئة تنافسية إيجابية تشجع على الإبداع والالتزام وتحمل المسؤولية.

كلمة الاتحاد

روشن محمد بلي

النسوية: من وهم المساواة إلى سقوط التكامل بين الرجل والمرأة

تحولت في الخطاب النسوي المعاصر من توصيف اجتماعي إلى أداة أيديولوجية لإعادة تعريف العلاقة بين الرجل والمرأة. فبدل النظر إلى هذه العلاقة بوصفها شراكة إنسانية قائمة على التكامل، أعيد تقديمها ضمن منطق المنافسة والمواجهة حيث يقاس التقدم بمدى التشابه بين الجنسين لا بقدرتهما على بناء حياة مشتركة متوازنة

هذا التحول يكشف جوهر المفارقة التي تقوم عليها النسوية الحديثة إذ تنطلق من خطاب المساواة لكنها تنتهي إلى إضعاف فكرة التكامل بين الرجل والمرأة

فالحركة النسوية بإيمانها الراسخ بالمساواة المطلقة لم تكتف بالمطالبة بحقوق المرأة، بل تجاوزت ذلك إلى بناء تصور فكري يعيد تعريف العلاقة بين الرجل والمرأة وفق منطق التماثل لا التكامل

وتتجلى خطورة هذا التصور بصورة أوضح لدى الأجيال الشابة، التي تتلقى هذه المفاهيم بوصفها حقائق مكتملة لا أطروحات قابلة للنقد. فحين تختزل العلاقة بين الرجل والمرأة في ثنائية المنافسة، يتراجع الوعي بمعنى الشراكة، ويصبح التوازن بين الحقوق والاختلافات الطبيعية أكثر صعوبة ومن هنا تبرز الحاجة إلى خطاب أكثر اتزانا يعزز الاحترام المتبادل دون أن يحول العلاقة الإنسانية إلى مواجهة دائمة

غير أن الإشكالية لا تكمن في المطالبة بحقوق المرأة بحد ذاتها، بل في الإطار الفكري الذي أعاد صياغة هذه المطالب ضمن منطق المواجهة ليغدو التكامل بين الرجل والمرأة ضحية لمنطق التماثل، فينظر إلى الاختلاف باعتباره خللًا ينبغي تجاوزه لا حقيقة إنسانية تثري العلاقة بينهما، فتفقد الشراكة معناها الطبيعي

وفي المحصلة، فإن النسوية كما تجلت في كثير من اطروحاتها المعاصرة لم تسهم في تعزيز التكامل بين الرجل والمرأة، بقدر ما كرست تصوراً صراعياً للعلاقة بينهما. أما البديل الحقيقي فلا يكمن في إنكار الاختلاف أو تحويله إلى معركة، بل في إعادة الاعتبار لفكرة الشراكة بوصفها أساس العلاقة الإنسانية السوية حيث يعترف كل طرف بخصوصية الآخر ويكمله

فالعلاقة بين الرجل والمرأة لم تبن على التماثل، بل على التكامل وكل محاولة لتحويلها إلى صراع لا تحرر أحداً بل تفكك الطرفين.

من الملاحظة إلى الإلهام: سر النقد البناء

الدكتور: كاميران حاج عبدو

في خضم الضجيج المتصاعد على منصات التواصل الاجتماعي، حيث يكتب الجميع عن كل شيء، ويتخذ كثيرون من النقد ستاراً للهجوم أو وسيلة للسخرية والاستهزاء، يختلط الحق بالباطل، وتضيع الحدود بين الملاحظة الصادقة والتجريح المقنّز. فنجد من يهاجم لمجرّد خلاف، ومن يسخر لمجرد اختلاف، حتى بات النقد ـ وهو أداة إنسانية رفيعة في أصله ـ عبئاً على العلاقات بدل أن يكون جسراً للتفاهم. والحقيقة أن النقد ليس هجوماً ولا خصومة، بل هو فن له ضوابط، وأدب له أصول، غايته البناء والإلهام، لا الهدم والإحباط.

لقد عرف البشر النقد منذ القدم، فقد اهتم الفلاسفة اليونانيون بتحليل المواقف والأفكار لتقويمها، وكتب النقاد العرب مثل الجاحظ وابن خلدون عن فنون الملاحظة والرأي المستنير، معتبرين النقد أداة للنمو الفكري والاجتماعي لا وسيلة للتوبيخ أو اللوم القاسي. ومن هنا تأتي الحاجة إلى استعادة المعنى الأصيل للنقد في عصرنا الحديث، بوصفه ممارسة واعية تقوم على العدل والإنصاف، وتفتحُ أبوابَ التطوير والتغيير الإيجابي، فتتحول الملاحظات إلى فرص للتعلم، والنقد إلى جسر يربط بين الفهم والعمل والخبرة.

يُعد النقد من الظواهر الإنسانية الأساسية التي ترافق مسيرة الإنسان في مختلف مجالات حياته، سواء في العمل أو الدراسة أو حتى في التفاعلات الاجتماعيّة والثّقافية والسياسية. غير أن النقد لا يؤدي دائماً غايته المرجوة؛ ففي حين قد يتحول إلى أداة بناءة تسهم في التطوير والتحسين، قد يصبح أحياناً مجرد وسيلة للإحباط والتثبيط إذا افتقر إلى الأسلوب السليم. ومن هنا تبرز أهمية النقد البناء بوصفه فناً قائماً على التوازن بين الاعتراف بالجهود المبذولة وتقديم الملاحظات التي تساعد على النمو والتقدم.

تتمثل الخطوة الأولى في تعزيز فاعلية النقد في البدء بإبراز الجوانب الايجابيّة في العمل أو الأداء. فالإشارة إلى مواطن القوة والنجاح قبل تناول أوجه القصور تُشعر المتلقي بالتقدير والاعتراف بجهوده، مما يعزّز تقبله للملاحظات اللاحقة واستعداده للتفاعل معها بإيجابية. وبهذا يغدو النقد عملية بناءة تهدف إلى التقويم والتطوير، بدلاً من أن يُنظر إليه على أنه انتقاد شخصي أو تقليل من قيمة الجهد المبذول، الأمر الذي يسهم في ترسيخ ثقافة التعلم المستمر وتحفيز النمو وتحسين الأداء.

كما أن النقد البنّاء يفترض الالتزام بالموضوعية والوضوح في الطرح. فالملاحظات يجب أن تستند إلى معايير دقيقة وملموسة، لا إلى انطباعات أو أحكام مسبقة. فالحديث عن الجوانب التي تحتاج إلى تطوير ينبغي أن يكون محدداً بعيداً عن التعميم، بحيث يقدّم للمتلقي رؤية واضحة لما يمكنه العمل على تحسينه. وبهذا يصبح النقد خريطة طريق تفتح آفاق التغيير الإيجابي بدلاً من أن يكون مجرد حكم قاسٍ.

ولا يقل عن ذلك أهميةً الفصل بين العمل وصاحبه، إذ يجب أن ينصب النقد على الموقف أو السلوك أو نتاج معين لا على الشخص ذاته. فهذا التمييز يجنب الطرف الآخر الشعور بالاستهداف أو الانتقاص، ويعزز قناعته بأن الغاية هي تحسين العمل لا النيل من كرامته أو شخصيته. وإلى جانب ذلك، فإن الأسلوب اللغوي يلعب دوراً أساسياً في تقبل النقد. فالكلمة المهذبة والنبرة الهادئة قادرتان على إيصال الملاحظات بأفضل صورة، بينما الأسلوب الجارح قد يفسد حتى أكثر الملاحظات موضوعية.

ويظل التوقيت والمكان عنصرين حاسمين في نجاح النقد. فلا جدوى من تقديم الملاحظات في ظرف غير مناسب أو في مكان يسبب إحراجاً للمتلقي، بل من الأفضل أن يتم النقد حين يكون الشخص مستعداً للاستفادة منه وفي إطار يضمن الخصوصية والاحترام. هذا الحرص على اختيار اللحظة المناسبة يعكس حسن نية الناقد وحرصه الحقيقي على التطوير.

وفي المحصلة، يبقى النقد البناء أداة رفيعة المستوى إذا ما مورست على أسس سليمة. فهو يعزز الثقة بين الأفراد، ويحفز على الأداء الأفضل، ويحول الملاحظات إلى فرص للتعلم والنمو. وحين يقدم النقد بروح من الاحترام والتقدير، يصبح وسيلة لترسيخ ثقافة إيجابية قائمة على التعاون والتطوير المستمر، ويؤكد أن التقدم الحقيقي لا يتحقق إلا عبر الإصغاء المتبادل والانفتاح على الملاحظات البناءة.

التناص الداخلي في قصائد الشاعرة الكردية هيام محمد

محمد فارس سليمان

دراسة نقدية

المقدمة:

لعل أبهى صورة بلاغية شخّصت الانسان الكردي، ما قاله الشاعر السوري الكبير نزار قباني: (في عيون الكرد شيء من عناد الجبال وشيء من حزن التاريخ). هذا التضاد الذي جُبلت به الشخصية الكردية، تضاد القوة المستوحاة من عناد الجبال والحزن المتأتي من انكسارات التاريخ كان حاثاً على إنماء بذرة الشعر داخل كل كردي، لأن الشعر أساساً هو نوع من التعبير عن العوالم الداخلية للإنسان والمتضادات تشكل جوهر هذه العوالم.

ثنائية (القوة والانكسار) كانت ولاتزال شاغل الكلاسيكيين والمحدثين الكرد بدءاً بأحمدي خاني في ملحمة مم وزين ومروراً بكل قلم تدفق شعراً ومنهم قلم الشاعرة (موضوع البحث) هيام عبدالرحمن، حيث كنه هذه الثنائية بدأ بمفتتح ديوانها (أنفاس الحرية) في المقدمة التي كتبها الشاعر رفعت حاجي بالقول: (حينما يعبر عن الآمال والأفراح بالدموع، تتحول الكلمات الى أسلحة ومتفجرات..)، فكيف يعبّر الكردي عن الفرح بالدموع؟ لا شك حتى (دموع الفرح) هي انعكاس لترافق حزن عميق مع الفرح، وكيف تتحول الكلمات التي هي نتاج العقل الى أسلحة تُغوِّله ومن ثم التضاد بين جناحي المقولة (الأفراح – المتفجرات) تجعلها مكمناً لتناقض كلي مشتمل على تناقضات جزئية تطال كل فكرة فيه، والمعروف أن أية مقدمة هي مفتاح لفهم محتوى العمل الذي كتبت من أجله وهي النافذة على مضمونه، وسرت هذه الثنائية على الكثير من قصائد الشاعرة.

هيام عبدالرحمن شاعرة كردية من مدينة قامشلو بغرب كوردستان، تجمع بين الأدب والسياسة، ولكل منهما تأثيره في الآخر، فالملاحظ أن الكثير من أشعارها اصطبغت بالسياسة البيضاء وبالمقابل فالسياسة الاخلاقية المرتكزة على المعايير القيمية النزيهة واضحة في نتاجاتها الشعرية.

بدأت بقرض الشّعر منذ نعومة أظفارها، وألقته في محطات جماهيرية كثيرة لعل أبرزها كانت أيام النوروز، لتبدأ بنظمه معتمدة على موهبتها وسعة قراءاتها لنتاجات كبار الشعراء الكرد بدءاً بالخاني والجزيري، وليس انتهاء بجكر خوين و تيرێژ.

معظم نتاجاتها تدور في فلك المذهبين الكلاسيكي والواقعي، لكن لها أيضاً مساهمات حداثوية، وأثّرت في نتاجاتها الظروف السياسية والاجتماعية والثّقافية التي كانت و لاتزال معاشة في غرب كوردستان وما يحيطه من الاجزاء الاخرى لذلك نلاحظ ان المواضيع الوطنية و القومية و الاجتماعية والرثاء والغزل تهيمن على اشعارها كتجليات لصدى افكارها وعنوانا لأحد دواوينها (vedengiya hizran) .

شكل وتكنيك القصيدة عند هيام عبدالرحمن

الشاعرة تسلك في تكنيك قصائدها لغة شعرية سهلة دون تكلف أو تعقيد وهي بذلك تقترب من قنفذ جاك دريدا ككائن متواضع وقريب من الارض من جهة، وتبتعد عنه في انطواء القصائد على ذاتها كما يتكور القنفذ، بمعنى ان المستهدف بالشعر عند هيام عبدالرحمن هو الفهم الجمعي لمختلف شرائح المجتمع وليس النخبة الادبية التي ترى جوهر أدبية القصيدة متمثلا في التلغيز والتّعمية تارة والابانة والوضوح تارة أخرى، انما تنحو الشاعرة نحو الجلاء والوضوح بقصد التأثير في الادراك العام كما أسلفت وهذا الصنف من القصائد تستلزم كلمات بسيطة وجملاً غير مركبة مع اكتناز للصور البيانية كما نلاحظ مثلا في قصيدتها المعنونة her bijîn :

Çavên te mêrgên gulan e، Jê hîndibim vîn u evîn (عيناك واحتا ورد، منهما اتعلم الحب)

ففي هذا البضع من الكلمات فقط نلحظ تشبيها بليغا بين جمال العينين وبهاء الورود وكل منهما بمفرده رمز معنوي للحب او مصدر له كما عبرت الشاعرة عن ذلك في الشطر الثاني (منهما اتعلم الحب)، فالورود لجمالها هي مرآسيل العشاق، والعينان هما موقظتا الحب في القلب والمثير الاول له وربط المثير بالجمال يعطيه قوة تأثير أكبر لإن الانسان بطبيعته يحب الجمال، تلك الصفة التي اولاها الخالق اهمية عظيمة بإسنادها الى كينونته (أن الله جميل يحب الجمال) لكن اعتقد ان الشاعرة لا تتوقف على الصورة البصرية فحسب و لا تأثير عناصرها على توليد الحب فقط، انما نمطية استخدامهما تختلف عما درج عليه الشعراء الكرد، ففي سيمياء التراث الشعري الكردي يغدو الورد علامة دالة على المحبوب في كليته و ليس العينان فقط واللتان تختصان بإطلاق إشارات الخوف اللذيذ وسهام الفتنة والهيام، ولعل الجزيري يجمل هذا الاتجاه في رائعته (dil ji min bir) بالقول:

Şox u şengê zehre rengê

Awirên heybet pilingê

(أيتها الفاتنة بهيئة الورد ونظرات نمرية مهيبة)، فالجزيري كمعظم الشعراء الكرد يشبهون الحبيبة بكل هيئتها أو قالبها بالوردة كرمز للرقة والنعومة وأيضا الانوثة، في حين يستعار الورد في مخيال هيام عبدالرحمن للدلالة على عضوي الرؤية (العينان) لكن ليس باعتبارهما عضوين فيزيولوجيين بل بقعتين جغرافيتين (واحتين) تعتبران ملاذا أمنا ومصدرا للطمأنينة والجمال وكأنهما فضاء متسع يستوعب المحب بكليته وهذا الفارق في ترميز العين بورد واحة ورقتها من جهة واحد أخيف الكواسر من الجهة الاخرى يظهر خطين لجنوح الخيال و كلا الخطين اثراء للصورة الشعرية.

إضافة للتشبيه ثمة كناية في الشطر الثاني (منهما اتعلم الحب) والقصد هو التأثير الشديد للعينين والتعلق بهما، ويضاف للصورتين تكرار كلمة الحب ضمن المترادفة الكردية (vîn، evîn) او قد تكون الصورة جناسا اذا كان المقصود بكلمة ((vîn الارادة ولنا في المقصد تفاسير وتأويل قد يكون أحدها غاية الشاعرة أيضا. واكتظاظ الصور البلاغية يسري على معظم ابيات قصائدها ما يمنحها عمقا جماليا وغنى في التصوير والخيال وهذا المثال كان للاستدلال.

الايقاع الشعري يتفاوت بين السرعة و البطأ، ففي حين بنيت قصيدة Qamislokê (قامشلوكي) على اربعة مقاطع صوتية فقط نجد بعض القصائد مغزولة وفق منظومة ايقاعية ستة عشرية كما في قصيدة hîn min hevî heye (ما زلت متمسكة بالأمل)، وبذلك نجد تنوعاً كبيراً في أوزان القصائد وبطال التنوع القوافي أيضا، فبعضها تأخذ القافية الموحدة (Alhoyê azad) وأخرى مغزولة على القافية المثنوية (A،B،A،B) كما في قصيدة (Sersala kurda) و هناك الثلاثية و الرباعية و الخماسية منثورة على صفحات دواوينها.

عودة الى العنوان

اللافت للنظر لجوء الشاعرة هيام عبدالرحمن الى ممارسة فعل ابداعي بإظهار توظيف للتناص الداخلي في شعرها، فهي عمدت الى طرح استفسارات واضحة او مبطنة في بعض قصائدها و ترك الاجابات في نصوص اخرى لاحقة او سابقة، ربما لخلق ترابط بين نصوصها الشعرية، او لإنتاج محاورة بين القصائد في الديوان الواحد، في قصيدتها المعنونة (WELAT HENASEYÊN AZADIYÊ) في الصفحة 22 من ديوان انفاس الحرية (تبدي الشاعرة قلقاً وجودياً يبطن بعدا استفهاميا: Tirsim bimrim bi derde xwe u welat azad nebînim(أخشى الموت بداء العبودية فلا أبلغ وطني حرا)

وكأنها تقول: أفهل أبلغ وطني حرا؟ لكن الاجابة تأتي في قصيدة أخرى بعنوان (WELAT û JIYAN) بتبيان أدوات هذا البلوغ في مفتتح القصيدة و بلوغ ذاك البلوغ بتبشير الشهيد بانبلاج فجرلانعتاق وتخييم السلام على كردستان بمختتمها:

Mizgînê bidin şehîd nama aştiyê bixwîne (أبشروا الشهيد واطلبوا منه تلاوة رسالة السلام)

من خلال مقارنة البيتين الشعريين يمكن رصد اليات التناص الداخلي التي تعزز وحدة الرؤية الشعرية، والشاعرة تعيد في القصيدة الثانية إنتاج الفكرة نفسها التي في القصيدة الاولى انما كرد عليها بغية مكاملة الصورة التي وزعتها بين بيتين ينتميان الى قصيدتين تنفصلان وتتحدان: تنفصلان في الموقع على صفحات مختلفة وتتحدان في الموضوع والرؤية وحتى الحقل الدلالي (الموت، الشهيد، الوطن، الحرية، السلام...) ومفردات هذا الاخير تعمق التفاعل النصي بين القصيدتين: فالخوف من الموت تتحول الى الشهادة التي تصبح موضع تبشير ووسيلة لتبليغ رسالة السلأم والحرية.

التناص الاجمل برأيي في ديوان أنفاس الحرية هو ذاك الذي أشار الى دلالات الرحيل في سياقين مختلفين: الرحيل عن الوطن قسرا (الهجرة التي فرضت على الكرد في غرب وطنهم) والرحيل عن الدنيا قسرا (الموت الذي مهما فر منه الانسان فانه ملاقيه حتما)، وكأن الشاعرة توازي وتساوي بين السياقين، فالوطن بمفهومها هو العالم أو لنقل أن العالم عند هيام يختصر في وطنها ونفيها عنه هو الموت بعينه.

في قصيدة penaberî (الهجرة) التي تتموضع على الصفحة 63 من الديوان تقول:

تمعنوا أيها الأخوة	temaşekin gelî bira
أضحينا لقمة سائغة للذئاب	bûn pariyê devê gura
مالكني الأبراج والقصور	xwedanê birc u eywana
أضحوا أسرى تحت الخيام	bûn êxsirê bin çadira

وفي قصيدة mirov (أيها الانسان) في الصفحة 35 تستحضر هيام حقيقة وجودية بالقول:

أيها الانسان مهما عمرت	mirov çendî tu bimînî
فأنت لا شك راحل	ji cihane her kocbarî
لو ملكت حجرة أو قلعة	odek hebî yan jî kelhek
فكل ما تملك زائل	nabî xwedanê tu warî

إن إسقاط هذه الحقيقة الوجودية الموضوعية (الموت) على ظاهرة مفروضة على الانسان (الهجرة) بفعل ظاهرة مفتعلة من انسان آخر (الحرب) ظاهر من خلال الاستدلال بالنتيجة : فقدان الوطن يتساوى مع فقدان الحياة ومن خلال الحقلين اللغويين المشتركين بين القصيدتين (الابراج، القصور، القلاع، الايوانات) كعناصر للقوة والوجود والحياة والوطن، (لقمة سائغة، أسرى الخيم، المهاجر، الراحل) كعناصر الضعف أمام الموت والتهجير، يتقابل النصان ويتناصان دلاليا وتكتمل بهما اللوحة الفنية والمعنوية.

الخاتمة :

هذه التناصات وغيرها الكثير التي وظفتها هيام عبدالرحمن داخل قصائدها تعكس عملية ابداعية وبعدا فنياً جمالياً أرادت منه غايتين:

الاولى استدراج القارئ الى التجوال داخل عالمها الشعري بتكرار قراءة نصوصها بحثا عن أجوبة لأسئلة أو صور ناقصة تجذبه الى مكاملتها.

الأخرى إشراك القارئ نفسه في ربط النصوص والخروج بالمفاهيم التي أرادتها الشّاعرة له أن يخرج بها بعد جهود بذلها القارئ ليصبح العمل الشعري من انتاج الشاعرة و استنتاج القارئ.

الديمقراطية بين التطبيق والافتراء

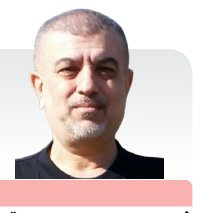

محمود أوسو

شعار جميل وتطبيق قبيح، والمقصود بالديمقراطية الكاذبة هو الخطاب الذي تستخدمه الدول في العالم وخاصة اوربا وامريكا على اساس تقديم نفسها كنموذج للحريات وحقوق الانسان من الانتخابات البرلمانية الى الرئاسية واستخدمه في الامم المتحدة وتدوينها كدستور وقانون، تتعامل وتتبنى هذه الدول أسس ديموقراطية مع نفسها ومع دول العالم الثالث عن طريق مؤسسات دولية كمنصات سياسية في الامم المتحدة والبرلمان الاوروبي وغيرها من المؤسسات في اتخاذ قرارات حاسمة وجماعية باتجاه الاحداث والكوارث التي تحل بالشعوب والدول باختلاف أنواع حكمها.

هذا الشعار يُمارَس على أرض الواقع بتناقضات واضحة وحسابات خاصة وتستخدم كأداة ضغط سياسية اكثر ما تكون مبادئ ناعمة لكي تساعد الشعوب في حمايتهم من الحروب والمجاعة والكوارث المصطنعة والطبيعية، على صعيد الانتخابات ورغم وجود انتخابات دورية ومراقبة من صناديق الاقتراع ومراقبة من منظمات رسمية ومنظمات مستقلة على انتخابات البرلمانات والرؤساء إلا أن القرارات الكبرى والمهمة والحاسمة تقرر في دوائر ضيقة وسرية للغاية بعيدا عن نظر الاعلام وكل المنظمات والمؤسسات فقط احزاب تتبادل السلطة وممارسة السياسة نفسها مع تغير الوجوه بشيء من الزيادة او النقصان واحزاب تتبادل بسياسات خارجية واقتصادية تفرض على الشعوب من قبل هذه المنصات والمؤسسات.

ففي إقليم كوردستان جرى استفتاء الاستقلال عام 2017 بنسبة عالية جدا قريبة من نسبة التسعين بالمئة لصالح الاستقلال، فكيف كان رد فعل الدول الاوربية وامريكا اتجاه هذا الاستفتاء الديمقراطي وتحت غطاء الامم المتحدة والبرلمان الاوروبي ولجان رسمية ومنظمات حقوقية في تنظيم ومراقبة هذه الانتخابات عن طريق بعثة لجان اشراف ومراقبة؟ فكان الرد سلبياً في رفض نتائج الانتخابات نهائياً وحتى وصل بعض الدول في تهديها لإقليم كوردستان، وبعدها تم محاربة الديمقراطية بشن حرب من قبل الدولة العراقية والحشد الشعبي بدعم من امريكا وبعض الدول الاوربية بشكل سري.

فأي ديمقراطية هذه وإنما شعارات فضفاضة ورنانة نسمع صوتها حين تتناغم مع مصالح الدول الكبرى غير ذلك سيقتلونها في الجنين.

اوربا وامريكا تدعم انظمة غير ديمقراطية عندما تخدم صالحها وأحياناً تفرض عقوبات على بعض الدول بحجة نشر الديمقراطية، فالقضية ليس قيما «بل السيطرة والنفوذ وتحقيق ارباح لدولتها، وأيضاً هنا مثال تركيا رغم انه نظام فاشي ودكتاتوري يتعرض الشعب الكردي الى إبادة وكل أنواع الارهاب والدمار وكلها بعيدة عن الديمقراطية فتلك الدول التي تلتزم بالديمقراطية لا تحرك ساكناً ضد تركيا كما فعلتها امريكا ضد العراق 2003

حتى بيانات الإدانة لم تصدر من اوربا وامريكا ضد تركيا ماتفعله بالشعب الكردي من القتل وهاهي احتلت عفرين وسري كانية لم نسمع ولم نرَ أي إدانة أو تدخل من تلك الدول بينما في ليبيا تدخلت وقتلت رئيسها ليس لأنه ديكتاتور وانما مصالح ومازالت ليبيا تعاني بعد نشر الديمقراطي فيها.

وما يخلق من الحروب الداخلية أو ثورة تغير النظام وخلق الازمات ماهي الا من صناعة الدول الديمقراطية الاوربية وامريكا ومن ثم يخلقون صراعات جديدة هجرة سيطرة اقتصادية، عمالة اختصاصات خطاب الكراهية افراغ تلك البلاد من مضمونها وهذا المرة ضربة معلم أصابت تلك الدول بالشلل والعجز ولم يبقى المعالج غير البنك الدول السفاحة.

التعامل مع نزاعات بين الدول التي يكون التصويت حسب الحليف وقرار النقض في مجلس الامن أكبر مثال التدخل العسكري ضد دول الدكتاتورية، وأيضاً فيها تلاعب، فأمريكا وأوربا أسقطت أنظمة ليست لأنها ضد شعوبها، وإنما تريد المزيد السيطرة على ثرواتها لان عندهم المصالح قبل المبادئ.

الخلاصة هناك انتخابات لكن محدودة هناك حرية بسقف محدود وغير مرئي وهناك قيم تطبق حين لا تتهاون مع مصالحهم قواعد معلنة للجميع واللاعبين قلة ومحسومة سلفاً.

حقيقة تطبيق امريكا وأوربا للديمقراطية في شرق الاوسط وافريقيا معقدة.

فأوربا لا تطبق الديمقراطية بنفسها ولكن تحاول التأثير فيها واللعب على مصالحها، وهي أكبر مانح للشرق الاوسط بشروطها ولا يهمها الأنظمة التي تسرق، وتنهب وتقتل.

مرايا

علي جزيري

أما آن أوان إزاحة الهالة الشرعية التي أضفاها النظام البائد على (الحزام العربي)؟

اجتمعت القيادة القطرية برئاسة الأمين القطري لحزب البعث، في 14 حزيران من عام 1974، وأصدرت قرارها المشؤوم 521، ثم أمرت السلطات المحلية (فرع الحزب، محافظ الحسكة، قائد الشرطة والأجهزة الأمنية)، البدء بتنفيذ إقامة الحزام وفق الخطة المرسومة، لاسكان العرب من محافظتي الرقة وحلب، في الشريط الحدودي بمنطقة الجزيرة، والممتد على طول الحدود السورية - التركية (من عين ديوار المشرفة على دجلة شرقاً وحتى غرب بلدة سري كانيه)، بطول 275 كم وعرض 15 كم، بهدف فصل الكرد عن إخوتهم في كلّ من تركيا والعراق.

وأقيمت 42 مستوطنة نموذجية على شاكلة المستوطنات الاسرائيلية، وتمّ تحريمُ العوائل الفلاحية الكردية في محاولة لنقلهم إلى خارج مناطقهم تساوقاً مع مشروعي محمد كرد علي ومحمد طلب هلال السيئ الصيت. ومازال البعثيون، بمن فيهم المكوعون، يتذكرون العدد 11 من نشرتهم الداخلية «المناضل» عام 1966 لحزبهم، والصادر وفق خطة شوفينية من أجل إقامة هذا الحزام. استولى النظام بداية على أراضي كانت تعود ملكيتها للفلاحين والملاكين الكرد، وأدرجها في عداد مزارع الدولة تيمناً بمزارع السوفخوزات السوفيتية، التي طبلت لها القوى السياسية التي ضمتها «الجبهة الوطنية التقدمية» بزعامة حافظ الأسد، وقد ورد هذا التوصيف تحديداً في جريدة اللجنة المنطقية «في سبيل الأرض والعمل» التي كان يصدرها الحزب الشيوعي في الجزيرة آنذاك، متوهّمين أن سوريا تمر في مرحلة «التوجه الاشتراكي»، وجرّاء نشوب خلافات حول المصطلح تم التخفيف من وطأته، واستبلوه بعبارة «مرحلة التقدم الاجتماعي».

كما تهافت الأدباء السوريون، الروائيون تحديداً، فواظبوا للسير على إيقاع البعث وإيديولوجيته وهم يضربون أخماساً بأسداس، ويأتي في مقدمتهم محمد إبراهيم العلي الذي طبع روايته (التحول الكبير) عام 1978، وعبد السلام العجيلي الذي أصدر روايته (المغمورون) عام 1979، وجان إلكسان (النهر) عام 1979، وفارس زرزور (آن له أن ينصاع) عام 1980، كلهم ساروا على إيقاع المايسترو ذاته.

ولو اتخذنا العجيلي أنموذجاً لهؤلاء، يمكن القول بأنه كان ابناً باراً لتلك الحقبة من حكم البعث، وقد سبق أن تبوّأ وزارات: الثقافة والإعلام والخارجية، وكانت نتاجاته صدى للواقع السياسي السائد، ناهيك عن السير قدماً في طريق الغلو والترويج لفكره القومي الذي أقيم بنيانه على المنطلقات النظرية لـ «ميشيل عفلق» وأقرانه.

تناول المذكور في روايته (المغمورون)، أعني القادمين من محافظتي الرقة وحلب، وتم إسكانهم في الجزيرة بهدف إحداث التغيير الديموغرافي للمنطقة، ومن شخصياتها الرئيسية (عثمان) الفلاح المتنور، الذي لم ينل سوى الابتدائية و(ندى) الفتاة الدمشقية والمهندسة التي كانت تعمل في مشروع سد الفرات؛ لكن حين يصر عثمان اللحاق بجمهرة المغمورين، ويأبى الانصياع لإرادة معشوقته، تتصدع العلاقة بين الاثنين على إثر ذلك. والمهم أن الروايات المذكورة بما فيها رواية العجيلي، تتناول سطوة الطبيعة على الإنسان، والقيم الاجتماعية القبلية السائدة، وإرغام السلطة السكان بالنزوح مدعية أن ها هنا جهنم وهناك الجنة، لكنها - جميعاً - تتغاضى الطرف عن مأساة الكرد المغدورين، ضحايا هذا المشروع العنصري الذي مضى عليه أكثر من نصف قرن، ورغم توفر الفرصة الذهبية بعد 2011 لإنهاء هذا الملف، بيد أن أولي الأمر عن الإدارة الذاتية أضاعوها...!

نحو مراجعة جذرية للوضع الكوردي في سوريا

الدكتور: عبد الحكيم بشار

تمر الحركة السياسية الكوردية في سوريا اليوم بواحدة من أكثر مراحلها حساسية وتعقيدًا. ولم يعد من الممكن تجاهل حقيقة أن هذا الواقع هو نتاج تراكمات طويلة من الأخطاء والإخفاقات، الأمر الذي يستدعي وقفة مراجعة صريحة وشجاعة، بعيدًا عن المجاملات أو محاولات تبرير الفشل.

لا يتعلق الأمر بالتشكيك في تاريخ الحركة أو إنكار ما قدمته من تضحيات وإنجازات، فلكل مرحلة ظروفها ورجالها. لكن التاريخ، مهما كان مشرفًا، لا يمنح أي حزب أو قيادة حصانة من النقد أو يعفيها من مسؤولية التجديد. فالعمل السياسي الذي لا يراجع نفسه باستمرار يفقد قدرته على التطور، ويبتعد تدريجيًا عن نبض المجتمع.

لقد وصلت غالبية الأحزاب الكوردية إلى حالة من الجمود التنظيمي والفكري، وأصبحت تدور في حلقة مغلقة، تعيد إنتاج الأدوات والخطابات والآليات ذاتها، بينما تتغير البيئة السياسية والاجتماعية بوتيرة متسارعة. والنتيجة كانت اتساع الفجوة بينها وبين المجتمع، وخاصة فئة الشباب، وتراجع الثقة بقدرتها على قيادة مشروع وطني جامع.

إن عقد المؤتمرات الحزبية أو إجراء تغييرات محدودة في القيادات لم يعد كافيًا لمعالجة أزمة بهذا الحجم، لأن المشكلة ليست في الأشخاص بقدر ما هي في طبيعة التفكير السياسي، وآليات اتخاذ القرار، وغياب الرؤية الاستراتيجية، وضعف العمل المؤسسي.

من هنا، فإن الحاجة اليوم ليست إلى إعادة ترتيب المشهد الحزبي فحسب، بل إلى إطلاق عملية مراجعة وطنية شاملة، يشارك فيها أصحاب الخبرة والكفاءة والاستقلالية الفكرية، بعيدًا عن الاستقطابات والانقسامات التقليدية.

وأقترح أن تبدأ هذه العملية بتنظيم ورش عمل وحلقات نقاش في جميع المناطق الكوردية، وفي بلدان المهجر، تضم مثقفين وأكاديميين وخبراء وشخصيات عامة مستقلة، إلى جانب الشباب والشابات، باعتبارهم الفئة الأكثر قدرة على تقديم رؤى جديدة للمستقبل.

ينبغي أن تناقش هذه الورش بجرأة أسباب تعثر الحركة السياسية الكوردية، وعوامل ضعفها وتشتتها، وغياب المشروع الوطني الجامع، وأسباب تراجع ثقة الشارع بها، إضافة إلى بحث السبل الكفيلة ببناء مؤسسات سياسية حديثة، تقوم على الديمقراطية الداخلية، والشفافية، والكفاءة، وتداول المسؤولية.

وتختتم كل ورشة بتوصيات عملية، مع اختيار منسق يمثلها، ثم تُعقد ورشة مركزية تضم جميع المنسقين لصياغة وثيقة وطنية شاملة، تتضمن رؤية مستقبلية وخارطة طريق قابلة للتنفيذ، بعيدًا عن الخطابات الإنشائية والشعارات التي استُهلكت على مدى عقود.

إن نجاح أي مبادرة من هذا النوع يتطلب أن يكون معيار المشاركة هو الكفاءة والنزاهة والاستقلالية، لا الانتماء الحزبي، وأن يحظى الشباب والنساء بدور حقيقي في صناعة القرار، لا بحضور شكلي أو رمزي.

إن المراجعة ليست اعترافًا بالهزيمة، بل هي دليل على النضج السياسي. أما الإصرار على تكرار الأساليب ذاتها وانتظار نتائج مختلفة، فلن يؤدي إلا إلى تعميق الأزمة وإهدار المزيد من الوقت والفرص.

لقد آن الأوان لأن ننتقل من ثقافة الدفاع عن الواقع إلى ثقافة تغييره، ومن إدارة الأزمات إلى بناء المستقبل، ومن الولاءات الضيقة إلى مشروع وطني كوردي جامع، يستمد قوته من المجتمع، ويعبر عن تطلعاته، ويكون قادرًا على مواجهة تحديات المرحلة بعقلية جديدة وأدوات أكثر فاعلية.

إن النقد الصادق ليس استهدافًا لأحد، بل هو دعوة إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وفتح باب حوار مسؤول حول مستقبل القضية الكردية، لأن الشعوب التي تمتلك شجاعة المراجعة هي وحدها القادرة على صناعة مستقبل أفضل

سري كانيه لن تنسى أبناءها... وأبناؤها لن يتخلوا عن حقهم

أحمد تمر

ليس هناك وجع أقسى من أن يقف الإنسان على حدود مدينته ينظر إليها من بعيد بينما يمنع من دخول بيته الذي ولد فيه ومن أرضه التي عاش عليها ومن ذكرياته التي تركها خلفه قسراً هذه هي مأساة آلاف العائلات الكوردية المهجرة من سري كانيه (رأس العين) التي ما زالت تنتظر أن يرفع عنها الظلم، وأن تعود إلى بيوتها وأملاكها التي سلبت منها.

لقد مرت سنوات طويلة على التهجير القسري لكن قضية سري كانيه لم تمت، ولن تموت، فالأرض تعرف أصحابها والبيوت تنتظر أهلها، والحق لا يسقط مهما طال الزمن.

فلا قوة تستطيع أن تمحو هوية مدينة ولا أن تلغي ارتباط الإنسان بأرضه وتاريخه وجذوره.

واليوم وبعد المتغيرات السياسية الأخيرة وما يقال عن اندماج قوات سوريا الديمقراطية ضمن مؤسسات الدولة السورية لم يعد هناك أي مبرر أخلاقي أو سياسي أو قانوني لاستمرار حرمان أهل سري كانيه من حقهم الطبيعي في العودة فإذا كانت البنادق قد صمتت وإذا كانت التفاهمات تبنى تحت عنوان وحدة البلاد واستقرارها فأين مكان أصحاب الأرض من كل ذلك؟ وأين حق عشرات الآلاف من المهجرين الذين ينتظرون منذ سنوات أن يفتح لهم الطريق إلى ديارهم؟

إن الإدارة القائمة على أرض الواقع وكذلك الحكومة السورية تتحملان مسؤولية مباشرة أمام التاريخ وأمام أبناء سري كانيه، فلا يجوز أن يبقى هذا الملف رهين الحسابات السياسية، ولا أن يترك آلاف المهجرين يدفعون ثمن صراعات لم يكونوا طرفًا فيها في أرضه.

إن الدفاع عن حق العودة ليس موقفاً سياسياً، بل واجب قومي وأخلاقي وإنساني ومن حق أبناء سري كانيه أن يعودوا إلى بيوتهم ومزارعهم ومحالهم ومدارسهم، وأن يعيشوا في مدينتهم بأمان وكرامة دون خوف أو إقصاء أو تغيير ديموغرافي لقد تعب أهلنا من الانتظار ومن الوعود التي لا تتحقق ومن البيانات التي لا تغير شيئاً في واقعهم آن الأوان أن تتحول الكلمات إلى أفعال وأن تتحمل جميع الأطراف مسؤولياتها وأن يفتح باب العودة أمام أصحاب الحق دون تأخير أو شروط.

إننا نطالب الإدارة القائمة على أرض الواقع والحكومة السورية وجميع القوى الوطنية بأن تضع قضية المهجرين في مقدمة الأولويات، وأن تبدأ بخطوات عملية تضمن العودة الآمنة والطوعية والكريمة وإعادة الممتلكات إلى أصحابها وإنهاء واحدة من أكثر المآسي الإنسانية إيلامًا.

في سوريا لن يكون هناك استقرار حقيقي ولا مصالحة حقيقية ولا مستقبل مشترك ما دام أصحاب الأرض محرومين من أرضهم كفى ظلمًا كفى تهجيرًا كفى انتظارًا أعيدوا أهل سري كانيه إلى ديارهم وممتلكاتهم، فهذه ليست منحة من أحد بل حق ثابت لن يسقط وسيبقى صوت كل كوردي حر حتى يعود آخر مهجر إلى بيته وترفع أبواب سري كانيه في وجه أبنائها لا في وجوه الغرباء.

بين المسؤولية والمراجعة: قراءة في مسيرة الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا

كريم ميراني

في ظل التحولات السياسية المتسارعة التي تشهدها المنطقة، أصبحت المراجعة والتقييم الدوري جزءًا أساسيًا من تطور العمل السياسي، ولا سيما بالنسبة للأحزاب التي تتطلع إلى الحفاظ على دورها وتعزيز حضورها في المشهد العام. ومن هذا المنطلق، تبدو المراجعة الهادئة لتجربة الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا خطوة طبيعية تفرضها متطلبات المرحلة وتطلعات الشارع الكوردي.

على مدى السنوات الماضية، حظي الحزب بثقة شريحة واسعة من أبناء الشعب الكوردي، داخل كوردستان سوريا وخارجها، واستند إلى تاريخ سياسي وتنظيمي أسهم في ترسيخ حضوره ضمن الحركة السياسية الكوردية. وفي المقابل، أفرزت التطورات المتلاحقة تحديات كبيرة، دفعت كثيرًا من المهتمين بالشأن العام إلى طرح تساؤلات حول سبل تطوير الأداء وتعزيز فاعلية العمل السياسي بما ينسجم مع متغيرات المرحلة.

ولا ينبغي النظر إلى هذه التساؤلات بوصفها انتقادًا لتاريخ الحزب أو تقليلًا من الجهود التي بذلتها قياداته وكوادره، بل باعتبارها تعبيرًا عن الحرص على استمرارية دوره الوطني والقومي. فالتجارب السياسية الناجحة هي تلك التي تجعل من التقييم الذاتي والمراجعة المستمرة وسيلة للتطوير وتجديد أدوات العمل.

ومن هنا، فإن تعزيز التواصل مع القواعد الحزبية والجماهيرية، وتوسيع مساحة الحوار الداخلي، والاستفادة من مختلف الآراء والملاحظات، يمكن أن يسهم في ترسيخ الثقة وتطوير الأداء التنظيمي والسياسي، بما يعزز قدرة الحزب على الاستجابة لتحديات المرحلة.

كما أن طبيعة الظروف التي يمر بها الشعب الكوردي تتطلب خطابًا سياسيًا واضحًا ورؤية أكثر فاعلية في الدفاع عن الحقوق المشروعة، إلى جانب حضور نشط في مختلف المحافل السياسية، بما ينسجم مع تطلعات أبناء الشعب الكوردي وآمالهم.

إن المرحلة الراهنة تمثل فرصة لإجراء مراجعة مسؤولة تستند إلى قراءة موضوعية للتجربة، تستثمر ما تحقق من إيجابيات، وتبحث في الجوانب التي يمكن تطويرها، بما يسهم في تعزيز دور الحزب ومكانته ضمن الحياة السياسية الكوردية.

وفي نهاية المطاف، فإن الحوار الهادئ والنقد البنّاء يظلان من أهم مقومات العمل السياسي الناجح، لأنهما يعكسان الحرص على تطوير المؤسسات السياسية وتعزيز قدرتها على خدمة المجتمع والدفاع عن قضاياه. ومن هذا المنظور، فإن أي مراجعة جادة لا تُعد تراجعًا عن المسيرة، بل خطوة نحو ترسيخها والبناء عليها بما يحقق تطلعات المرحلة المقبلة.

المرجعية الكردية بين ضرورات المرحلة وتحديات القرار من مؤتمر وحدة الصف إلى الحاجة لبناء موقف قومي موحد

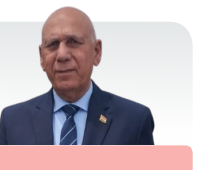

فاضل دللي

شهدت الساحة الكردية في غرب كوردستان خلال السنوات الأخيرة تحولات سياسية وعسكرية واجتماعية عميقة، فرضت على القوى الكردية مراجعة مواقفها التقليدية والبحث عن صيغ جديدة للعمل المشترك، خاصة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة، والتبدلات التي أصابت الملف السوري برمته. وفي هذا السياق جاء مؤتمر وحدة الصف الكردي المنعقد بتاريخ السادس والعشرين من نيسان عام ٢٠٢٥، بوصفه محطةً سياسيةً مهمةً أعادت الأمل لدى الشارع الكردي بإمكانية الانتقال من مرحلة الانقسام والتنافس الحزبي إلى مرحلة الشراكة الوطنية وصناعة القرار الجماعي.

لقد استقبل الشعب الكردي ذلك المؤتمر بقدر كبير من التفاؤل، ليس فقط لأنه جمع أطرافاً كردية متعددة على طاولة واحدة، بل لأنه حمل شعار "وحدة الصف" في لحظة تاريخية حساسة تحتاج فيها القضية الكردية إلى خطاب موحد ورؤية واضحة. وكان تشكيل وفد تفاوضي كردي موحد من أبرز النتائج التي خرج بها المؤتمر.

غير أن الأشهر التي أعقبت المؤتمر كشفت عن بطء واضح في تفعيل مخرجاته، وبقي الوفد التفاوضي بعيداً عن أداء الدور المنتظر منه، ولم تُتخذ خطوات عملية جدية لزيارة دمشق أو فتح حوار رسمي واضح المعالم مع السلطة السورية. إن المشكلة الأساسية لا تكمن فقط في تأخر زيارة دمشق، بل في غياب رؤية سياسية موحدة تحدد ماهية المطالب الكردية وآليات تحقيقها. فالتفاوض ليس مجرد وفد يحمل أسماء شخصيات سياسية، بل هو مشروع متكامل يحتاج إلى مرجعية قومية واضحة، وإلى برنامج سياسي متفق عليه، وإلى ثقة متبادلة بين الأطراف المشاركة.

ومن هنا بدأت تتصاعد في الآونة الأخيرة الدعوات إلى تشكيل "مرجعية كردية" تكون بمثابة الإطار الجامع للقوى السياسية والمجتمعية والشخصيات الوطنية الكردية، بحيث تتحول هذه المرجعية إلى مركز قرار سياسي وقومي يعبّر عن إرادة الشعب الكردي، ويمنح الوفود التفاوضية الشرعية والقوة والوضوح.

إن فكرة المرجعية الكردية ليست جديدة في التاريخ السياسي الكردي، فقد ظهرت في مراحل مختلفة كلما واجهت الحركة الكردية تحديات مصيرية أو انقسامات داخلية خطيرة. لكن نجاح أي مرجعية مرتبط بعدة شروط أساسية، أهمها أن تقوم على الشراكة الحقيقية لا على الهيمنة، وأن تُبنى على أساس قومي ووطني جامع لا على أساس المصالح الحزبية الضيقة.

فالمرحلة الحالية لا تحتمل عقلية الإقصاء أو احتكار القرار، لأن القضية الكردية في سوريا أصبحت قضية شعب بأكمله، وليست قضية تنظيم أو حزب بعينه. ولذلك فإن المرجعية المطلوبة اليوم يجب أن تضم مختلف التيارات السياسية والفكرية.

ومن الأخطاء التي وقعت فيها الحركة السياسية الكردية خلال السنوات الماضية أنها كثيراً ما انشغلت بالخلافات الداخلية أكثر من انشغالها ببناء مشروع قومي موحد. وقد أدى ذلك إلى إضعاف الموقف الكردي أمام القوى الأخرى، وأتاح للخصوم استغلال الانقسامات لتحقيق مكاسب سياسية على حساب الحقوق الكردية.

ولهذا فإن العمل الصحيح اليوم يبدأ أولاً بإعادة بناء الثقة بين الأطراف الكردية المختلفة، عبر حوار صريح ومسؤول يعترف بالأخطاء السابقة ويضع مصلحة الشعب فوق المصالح الحزبية. فلا يمكن بناء مرجعية ناجحة في ظل استمرار لغة التخوين والتشكيك والإقصاء. المطلوب هو الانتقال من عقلية المنافسة إلى عقلية الشراكة، ومن ثقافة الانفراد إلى ثقافة العمل الجماعي.

أما الخطوة الثانية فتتمثل في تفعيل الوفد التفاوضي بصورة عاجلة ومدروسة. فالتأخر الطويل في فتح قنوات الحوار مع دمشق يضعف الحضور السياسي الكردي، ويجعل الآخرين يقررون مصير البلاد بعيداً عن المشاركة الكردية الفاعلة. ومن الطبيعي أن تكون هناك تعقيدات سياسية وحسابات إقليمية ودولية، لكن الجمود الكامل ليس حلاً، بل قد يؤدي إلى خسارة فرص مهمة.

إن الحوار مع دمشق يجب ألا يُفهم باعتباره تنازلاً، بل باعتباره ضرورة سياسية تفرضها طبيعة المرحلة. فالحلول الكبرى في النهاية تُصنع عبر التفاوض، لا عبر الانتظار المفتوح.

وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تكون المرجعية الكردية مجرد إطار سياسي تقليدي يعقد الاجتماعات ويصدر البيانات فقط، بل يجب أن تتحول إلى مؤسسة حقيقية تمتلك أدوات العمل والتخطيط والمتابعة. ومن المهم أن تُنشأ لجان متخصصة داخلها تعنى بالعلاقات السياسية والإعلام والقانون والدبلوماسية والعلاقات المجتمعية، بحيث يكون العمل منظماً ومستمراً لا موسمياً ومؤقتاً.

كما أن على المرجعية المرتقبة أن تولي اهتماماً خاصاً بالشباب والمثقفين، لأن أي مشروع قومي لا يستطيع الاستمرار من دون مشاركة الأجيال الجديدة. فالشباب الكردي اليوم يمتلك طاقات كبيرة وخبرات متنوعة، لكنه يشعر أحياناً بالتهميش أو الابتعاد عن مراكز القرار.

من جهة أخرى، فإن نجاح المرجعية الكردية يحتاج أيضاً إلى خطاب إعلامي مسؤول وهادئ، يبتعد عن لغة التحريض والانفعال، ويركز على شرح المطالب الكردية للرأي العام السوري والإقليمي والدولي بصورة عقلانية. فالقضية الكردية ليست قضية صراع مع الشعوب الأخرى، بل قضية حقوق وعدالة ومشاركة وطنية.

ولا بد هنا من التأكيد أن وحدة الصف الكردي لا تعني إلغاء التعددية السياسية، بل تعني الاتفاق على الثوابت القومية المشتركة، مع احترام التنوع الفكري والحزبي.

إن الشعب الكردي الذي قدم آلاف التضحيات عبر عقود طويلة ينتظر اليوم من قياداته مستوى أعلى من المسؤولية التاريخية. فالمرحلة لم تعد تحتمل الحسابات الصغيرة، والمنطقة كلها تتغير بسرعة، وأي تأخر في ترتيب البيت الكردي الداخلي قد يؤدي إلى تراجع الدور الكردي في مستقبل سوريا.

لذلك فإن العمل الصحيح في هذه المرحلة يتمثل في عدة خطوات مترابطة: تثبيت نتائج مؤتمر وحدة الصف، وتسريع تشكيل المرجعية الكردية على أسس ديمقراطية وشراكة حقيقية، ومنح الوفد التفاوضي الصلاحيات اللازمة للتحرك السياسي، وفتح حوار جاد مع دمشق ضمن رؤية واضحة تحفظ الحقوق القومية الكردية وتؤكد على وحدة سوريا واستقرارها.

إن التاريخ لا ينتظر المترددين، والشعوب التي تنجح في اللحظات المصيرية هي تلك التي تستطيع تحويل خلافاتها إلى قوة، وتغليب مصالحها الوطنية على الاعتبارات الضيقة. والكرد اليوم أمام فرصة مهمة لإعادة بناء مشروعهم السياسي على أسس أكثر نضجاً ووحدة وواقعية.

وفي النهاية، فإن المرجعية الكردية ليست هدفاً بحد ذاته، بل وسيلة لحماية القرار الكردي وتوحيد الجهود والدفاع عن الحقوق المشروعة. وإذا نجحت القوى الكردية في بناء هذه المرجعية بروح وطنية مسؤولة، فإنها ستفتح الباب أمام مرحلة جديدة أكثر استقراراً وحضوراً وتأثيراً في مستقبل سوريا والمنطقة بأسرها.

المواطنة المتساوية للكُرد في سوريا: شراكة في الدولة لا مجرد هوية وجواز سفر

شادي حاجي

تُطرح فكرة المواطنة المتساوية في سوريا بوصفها أحد المفاتيح الأساسية لبناء دولة حديثة قادرة على استيعاب تعددها القومي والديني والطائفي. لكن هذا المفهوم يبقى عرضة للتأويل وسوء الفهم، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالقضية الكردية. فماذا تعني المواطنة المتساوية للكُرد؟ وهل تقتصر على منحهم الوثائق الرسمية والاعتراف بهم كمواطنين أمام القانون، أم أنها تتجاوز ذلك إلى الاعتراف بهم شركاء متساوين في الدولة والمجتمع؟

للإجابة عن هذا السؤال، لا بد أولاً من التمييز بين المواطنة بوصفها صفة قانونية، والمواطنة بوصفها عقداً سياسياً واجتماعياً بين الدولة ومواطنيها. فمن الناحية الشكلية، قد يمتلك الفرد بطاقة هوية وجواز سفر، ويتمتع بالجنسية، لكنه قد يبقى مستبعداً من المشاركة الفعلية في الحياة السياسية أو محروماً من الاعتراف بهويته وثقافته.

في الحالة الكردية في سوريا، لا يرتبط النقاش بالمواطنة فقط بمسألة الجنسية، رغم أهمية معالجة الآثار التي خلّفها إحصاء عام 1962 وغيره من السياسات التمييزية، بل يرتبط أيضاً بسؤال أعمق يتعلق بطبيعة الدولة نفسها. فالكُرد، باعتبارهم أحد المكونات الرئيسية في سوريا، لا يطالبون بمجرد الاعتراف القانوني بأفرادهم، وإنما يطالبون أيضاً بالاعتراف بوجودهم القومي وحقهم في الحفاظ على لغتهم وثقافتهم وخصوصيتهم القومية والمشاركة في صياغة مستقبل البلاد.

من هذا المنطلق، فإن المواطنة المتساوية تعني أن الدولة السورية تعترف بجميع مواطنيها على قدم المساواة دون تمييز قومي أو ديني أو طائفي. وتعني أن الكردي لا يُطلب منه التخلي عن هويته القومية كي يصبح مواطناً كامل الحقوق، كما لا يُطلب من العربي أو السرياني أو الأرمني أو الآشوري أو غيرهم التخلّي عن خصوصياتهم الثقافية. فالدولة الديمقراطية الحديثة لا تقوم على صهر الهويات المختلفة في هوية واحدة مفروضة، بل على المساواة بين المواطنين واحترام تنوعهم ضمن إطار وطني مشترك.

كما تعني المواطنة المتساوية الاعتراف الدستوري بحقيقة التعدُّد القومي والثقافي في سوريا، لأن الدستور الذي يتجاهل مكونات أساسية من المجتمع لا يؤسس لمواطنة متساوية، بل يعيد إنتاج الإقصاء بأدوات قانونية. فالاعتراف بالتعددية ليس منحة تقدمها الدولة، وإنما تعبير عن واقع اجتماعي وتاريخي يجب أن ينعكس في العقد الدستوري الذي ينظم حياة المواطنين جميعاً.

وفي الجانب الثقافي، تعني المواطنة المتساوية حماية حق الكُرد في استخدام لغتهم وتطوير ثقافتهم والحفاظ على تراثهم بوصفها حقوقاً طبيعية لمواطنين متساوين، لا امتيازات استثنائية تمنحها السلطة أو تحجبها وفقاً لاعتبارات سياسية.

أما سياسياً، فإن المواطنة المتساوية تعني الشراكة الفعلية في إدارة الدولة وصناعة القرار الوطني. وهي تفترض مشاركة جميع المواطنين في الحياة العامة على أساس الكفاءة والتمثيل الديمقراطي، لا على أساس الانتماء القومي أو الديني. كما تقتضي بناء مؤسسات سياسية وإدارية تسمح بمشاركة أوسع للمجتمعات المحلية في إدارة شؤونها ضمن إطار وحدة الدولة وسيادتها.

ومن الناحية القانونية، فإن المواطنة المتساوية لا تكتمل إلا بتكافؤ الفرص في الوصول إلى جميع الوظائف والمناصب العامة دون أي تمييز. فإذا كان الكردي مواطناً سورياً كامل الحقوق، فإن من حقه أن يشغل أي منصب في الدولة، سواء كان إدارياً أو قضائياً أو عسكرياً أو سياسياً، بما في ذلك أعلى المناصب السيادية. فالمواطنة المتساوية تعني أن تكون جميع المواقع العامة مفتوحة أمام جميع المواطنين وفق معايير الكفاءة وإرادة الناخبين وسيادة القانون، لا وفق الانتماء القومي أو الديني.

ولهذا السبب، فإن مفهوم المواطنة المتساوية في الدولة الديمقراطية الحديثة يفترض أن منصب رئاسة الجمهورية، شأنه شأن أي منصب عام آخر، هو حقٌّ دستوريٌ لأيّ مواطنٍ تتوافر فيه الشروط القانونية ويحظى بثقة المواطنين. فالرئيس لا يمثل قومية بعينها ولا طائفة محددة، بل يمثل الدولة بكل مكوناتها ومواطنيها. وإذا كانت سوريا دولة لجميع السوريين، فإن الانتماء القومي لا ينبغي أن يكون عائقاً أمام وصول أي مواطن إلى أي موقع سياسي أو دستوري.

هكذا تُفهم المواطنة المتساوية قانونياً وسياسياً وثقافياً إذا كان هناك احترام والتزام بهذه المعايير. فهي ليست مجرد حق في حمل الهوية الشخصية أو جواز السفر، وليست مجرد مساواة شكلية أمام النصوص القانونية، بل هي مساواة فعلية في الاعتراف والحقوق والواجبات والفرص. وهي تعني بالنسبة للكُرد أن يكونوا شركاء كاملين في الوطن والدولة، لا مجرد أفراد معترف بوجودهم القانوني.

إن مستقبل سوريا المستقرة والديمقراطية لن يُبنى على إنكار التنوع أو اختزال المواطنة في بعدها الإداري، بل على عقد وطني جديد يجعل من المساواة والشراكة أساساً للعلاقة بين الدولة وجميع مواطنيها. وعندما يصبح الكردي والعربي والسرياني والآشوري والأرمني وسائر أبناء البلاد متساوين في الحقوق والفرص والانتماء إلى الدولة، عندها فقط يمكن الحديث عن مواطنة متساوية حقيقية تضمن وحدة سوريا واستقرارها ومستقبلها.

وإلى مستقبل أكثر نضجاً وعدالة.

القضية الكوردية في ظل التحولات الجيوسياسية

محمد علي إبراهيم

تعد القضية الكوردية واحدة من أكثر القضايا القومية تعقيداً واستمراراً في منطقة الشرق الأوسط إذ ارتبطت منذ أكثر من قرن بالتحولات الإقليمية والدولية، وتداخلت مع مصالح الدول الكبرى والإقليمية مما جعلها تتأثر بصورة مباشرة بكل تغيير يطرأ على الخارطة السياسية أو موازين القوى في المنطقة.

اليوم، ومع ما يشهده الشرق الأوسط من تحولات جيوسياسية متسارعة بدءاً من إعادة رسم التحالفات، مروراً بالصراعات الإقليمية ووصولًا إلى التنافس الدولي على النفوذ والطاقة والممرات الاستراتيجية تبرز القضية الكوردية مجدداً بوصفها أحد الملفات التي يصعب تجاوزها عند الحديث عن مستقبل المنطقة.

لقد أثبتت التجارب أن الشعب الكوردي لم يكن يوماً عاملا لعدم الاستقرار، بل كان في كثير من المحطات عنصراً مهماً في ترسيخ الأمن ومواجهة الإرهاب وتعزيز التعايش المشترك. كما أثبتت الإدارات والمؤسسات الكوردية، ولا سيما في إقليم كوردستان قدرة على بناء نموذج سياسي وإداري أسهم في تحقيق قدر كبير من الاستقرار والتنمية مقارنة بمحيطه الاقليمي.

في المقابل، فإن استمرار التعامل مع القضية الكوردية بمنطق أمني أو عبر الحلول المؤقتة لم يحقق الاستقرار المنشود بل أدى إلى تعقيد المشهد وإطالة أمد الأزمات. لذلك فإن التحولات الراهنة تفرض مقاربة جديدة تقوم على الاعتراف بالحقوق القومية المشروعة واحترام مبادئ المواطنة والدستور والشراكة الحقيقية بما يحفظ وحدة الدول ويصون كرامة جميع مكوناتها. كما أن التغيرات في السياسة الدولية تشير إلى أن الدول الفاعلة أصبحت تنظر إلى الاستقرار الداخلي، والحكم الرشيد، والشراكات المحلية الموثوقة باعتبارها عوامل أساسية في رسم سياساتها. ومن هذا المنطلق تمتلك القوى السياسية الكوردية فرصة لتعزيز حضورها عبر خطاب سياسي واقعي يوازن بين الثوابت القومية ومتطلبات المرحلة ويبتعد عن المراهنة المطلقة على المتغيرات الخارجية.

إن نجاح المشروع القومي الكوردي لا يعتمد فقط على عدالة القضية وإنما أيضاً على قدرة الحركة السياسية الكوردية على توحيد رؤيتها وترسيخ المؤسسات الديمقراطية وتعزيز الحوار بين مختلف القوى وتغليب المصلحة القومية العليا على الخلافات الحزبية. فالوحدة السياسية أصبحت اليوم أحد أهم عناصر القوة في مواجهة التحديات الإقليمية.

في سوريا على وجه الخصوص تفرض المتغيرات الحالية ضرورة أن يكون للكورد حضور فاعل في أي عملية سياسية تتعلق بمستقبل البلاد باعتبارهم مكوناً أصيلاً من مكونات الشعب السوري. كما أن الوصول إلى حل سياسي عادل ومستدام يتطلب الاعتراف بحقوقهم القومية والثقافية والسياسية ضمن دولة ديمقراطية تعددية تحفظ حقوق جميع المواطنين دون تمييز.

أما في العراق، فإن التجربة الدستورية لإقليم كوردستان تمثل ركيزة مهمة يمكن البناء عليها لتطوير العلاقة بين بغداد وهولير على أساس الشراكة الحقيقية والالتزام بالدستور بعيداً عن سياسة الأزمات والخلافات المتكررة بما يخدم استقرار العراق ووحدة مؤسساته.

إن المرحلة المقبلة لن تكون سهلة لكنها تحمل في الوقت نفسه فرصًا مهمة إذا ما أُحسن استثمارها. فالقضية الكوردية اليوم أصبحت جزءاً من معادلة الاستقرار الاقليمي وأي رؤية لبناء شرق أوسط أكثر أمنا وتوازنا لن تكون مكتملة دون معالجة عادلة لهذه القضية وفق القانون والحوار والاحترام المتبادل.

ومن هنا فإن التحولات الجيوسياسية لا ينبغي أن تقرأ بوصفها مصدرًا للمخاطر فقط بل يمكن أن تشكل نافذة لإعادة طرح القضية الكوردية برؤية سياسية ناضجة، تستند إلى الواقعية والحكمة والعمل المشترك والإيمان بأن السلام الدائم لا يتحقق إلا بالعدالة وأن احترام حقوق الشعوب هو الطريق الأقصر لبناء مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً للجميع.

الشباب الكرد... الرأسمال القومي في معركة بناء المستقبل

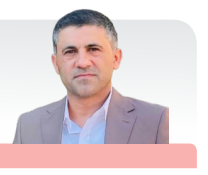

جوان علي

لم يعد السؤال المطروح اليوم هو:ما إذا كان الشباب قادرين على قيادة المستقبل، بل ما إذا كانت القوى السياسية تمتلك الشجاعة الكافية لتسليمهم زمام المبادرة. فالتاريخ يعلمنا أن الأمم التي أحسنت الاستثمار في عقول شبابها استطاعت أن تعيد بناء نفسها مهما كانت التحديات، بينما دفعت الشعوب التي رهنت مستقبلها لعقلية الجمود ثمناً باهظاً من الوقت والفرص الضائعة. وفي ظل التحولات السياسية العميقة التي تشهدها سوريا، وما يرافقها من إعادة تشكيل لمعادلات السلطة وبناء المؤسسات، تبدو الحركة السياسية الكردية أمام استحقاق تاريخي لا يحتمل التأجيل، يتمثل في إعادة تعريف دور الشباب، ليس بوصفهم قاعدة جماهيرية أو قوة تنظيمية فحسب، بل باعتبارهم شريكاً كاملاً في صياغة القرار ورسم ملامح المرحلة المقبلة.

إن القضية الكردية في سوريا لم تكن يوماً قضية عابرة أو مرتبطة بمرحلة سياسية محددة، وإنما هي امتداد لمسيرة طويلة من النضال القومي الذي خاضه الشعب الكردي في أجزاء كردستان الأربعة دفاعًا عن هويته ووجوده وحقوقه المشروعة. ولهذا، فإن شباب كوردستان سوريا لم ينشؤوا في فراغ سياسي أو فكري، بل تفتحت أعينهم على تاريخ زاخر بالتضحيات.

لقد كان للأحداث الكبرى في تاريخ الحركة التحررية الكردية أثر بالغ في تشكيل الوعي السياسي لشباب كوردستان سوريا. فمنذ انطلاق ثورة أيلول بقيادة الزعيم الخالد مصطفى البارزاني، لم تكن تلك الثورة حدثاً يخص كوردستان العراق وحدها، بل تحولت إلى مدرسة قومية متكاملة تجاوز تأثيرها الحدود الجغرافية، ووصلت أصداؤها إلى كل بيت كردي. لقد قدمت ثورة أيلول نموذجاً فريداً في الصمود والإرادة والقيادة، ورسخت قناعة بأن الحقوق القومية لا تُصان إلا بالإيمان بالقضية، ووحدة الصف، والتمسك بالمبادئ. ولذلك لم يكن غريباً أن يصبح نهج البارزاني جزءاً من الوعي الجمعي لشباب كردستان سوريا، الذين وجدوا في شخصيته رمزًا يجمع بين الحكمة والشجاعة والإخلاص للقضية.

ثم جاءت ثورة كولان لتؤكّد أن الشعوب التي تؤمن بحقها لا تنكسر مهما اشتدت الظروف، وأن النضال ليس محطة زمنية، بل مسيرة متواصلة تتجدد مع كل جيل. كما بقيت ثورة الشيخ سعيد بيران في كوردستان تركيا، وجمهورية مهاباد، وغيرهما من المحطات النضالية، مصادر إلهام عززت الشعور بالانتماء القومي ورسخت الإيمان بأن وحدة الوجدان الكردي تتجاوز الحدود السياسية التي فرضتها ظروف التاريخ.

هذا الإرث لم يمنح شباب كوردستان سوريا ذاكرةً قومية فحسب، بل منحهم أيضاً إحساساً عميقاً بالمسؤولية تجاه مستقبل شعبهم. لذلك، فإن الحديث عن الشباب الكرد لا ينبغي أن يُختزل في أعمارهم أو حماسهم، وإنما يجب أن ينطلق من حقيقة أنهم يمثلون اليوم أكثر الأجيال تعليماً وانفتاحاً في تاريخ المجتمع الكردي. فقد شهدت العقود الأخيرة تزايداً ملحوظاً في أعداد الأكاديميين الكرد في مختلف الاختصاصات، من الطب والهندسة والاقتصاد والقانون والعلوم السياسية والإدارة والإعلام والتكنولوجيا، فضلاً عن الخبرات التي اكتسبها كثير منهم في الجامعات والمؤسسات داخل سوريا وخارجها.

إن العالم الذي يتشكل اليوم يختلف جذرياً عن العالم الذي نشأت فيه الحركات السياسية التقليدية. فإدارة الدول والمؤسسات لم تعد تقوم على الخطابة وحدها، ولا على التجربة التنظيمية بمعناها الكلاسيكي، بل أصبحت تعتمد على التخطيط الاستراتيجي، وإدارة المعرفة، والقدرة على التفاوض، وصناعة السياسات العامة، وفهم الاقتصاد، واستخدام أدوات الإعلام الحديث والتكنولوجيا. وهذه المجالات هي البيئة الطبيعية التي يتحرك فيها الشباب، بحكم تكوينهم العلمي وانفتاحهم على التجارب العالمية.

ومن هنا، فإن أي حركة سياسية لا تفسح المجال أمام الكفاءات الشابة للمشاركة في صناعة القرار، إنما تحرم نفسها من أهم عناصر التجديد والتطور. إن احترام خبرة الرواد ضرورة لا غنى عنها، لكن الخبرة لا تكتمل إلا عندما تمتزج بحيوية الشباب وجرأتهم وقدرتهم على الابتكار. فالأمم لا تنهض بصراع الأجيال، وإنما بتكاملها، ولا تستمر المشاريع الوطنية بالاعتماد على الماضي وحده، بل بقدرتها على إعداد من يحمل الراية بثقة وكفاءة.

لقد أدركت كثير من الدول والأحزاب والحركات السياسية حول العالم أن الاستثمار الحقيقي يبدأ من الإنسان، ولذلك جعلت من تمكين الشباب سياسة ثابتة، لا شعاراً موسمياً. وأصبحت برامج إعداد القيادات الشابة، وتأهيلها علمياً وسياسياً وإدارياً، جزءًا من استراتيجياتها في بناء المستقبل. ولم يكن ذلك ترفاً تنظيمياً، بل استجابة لواقع يفرض نفسه. الحركة السياسية الكردية في سوريا ليست بمعزل عن هذه الحقيقة. فالمتغيرات الإقليمية والدولية، وتعقيدات المشهد السوري، وطبيعة المرحلة المقبلة، كلها تفرض مراجعة جادة لآليات العمل السياسي والتنظيمي. ولم يعد كافيًا أن تكتفي الأحزاب باستقطاب الشباب إلى صفوفها، بل أصبح من الضروري أن تمنحهم أدواراً حقيقية في صياغة الرؤى، وإدارة المؤسسات، وتمثيل القضية الكردية في المحافل السياسية والإعلامية والدبلوماسية.

إن شباب كوردستان سوريا لا يملكون الحماس وحده، بل يحملون أيضاً رصيداً من الوعي القومي المتجذر في تاريخ شعبهم، ورؤية منفتحة على العالم، وإيماناً بأن الدفاع عن الحقوق القومية يتطلب مؤسسات قوية، وخطاباً سياسياً عقلانياً، وعملاً دؤوبًا يستند إلى المعرفة والكفاءة. وهذه الصفات تجعل منهم ركيزة لا غنى عنها في أي مشروع سياسي يسعى إلى ترسيخ الحضور الكردي في سوريا الجديدة.

ولعل أكبر خطأ يمكن أن تقع فيه أي حركة سياسية هو أن تنظر إلى الشباب باعتبارهم مستقبلاً مؤجلاً. فالشباب ليسوا مشروع الغد فحسب، بل هم صناع اليوم أيضًا. وكل تأخير في إشراكهم يعني تأخيرًا في تجديد الفكر، وتطوير الأداء، وبناء مؤسسات أكثر قدرة على مواكبة العصر. أما منحهم الثقة، وإعدادهم للقيادة، والاستفادة من طاقاتهم، فهو استثمار طويل الأمد في مستقبل القضية القومية ذاتها.

إن المشروع القومي الكردي بحاجة إلى جيل يجمع بين الوفاء للمبادئ والقدرة على مخاطبة العالم بلغة السياسة الحديثة. وهذا الجيل موجود بالفعل بين شباب كوردستان سوريا، الذين يحملون في وجدانهم إرث الثورات الكردية الكبرى، وفي عقولهم أدوات العصر، وفي ضمائرهم إيمانًا راسخًا بعدالة قضية شعبهم.

إن الأمم لا تُقاس بما ورثته من أمجاد، بل بما تصنعه من فرص لأجيالها القادمة. وإذا كانت الثورات الكردية قد صنعت تاريخًا يفتخر به كلُّ كردي، فإن مسؤولية هذا الجيل هي أن يصنع مستقبلاً يليق بذلك التاريخ. ولن يتحقق ذلك إلا عندما تؤمن الحركة السياسية الكردية بأن أعظم استثمار يمكن أن تقدمه لقضيتها هو الاستثمار في شبابها، لأنهم ليسوا مجرد امتداد للمسيرة، بل هم الضمان الحقيقي لاستمرارها، وحراس مشروعها القومي، وصنّاع نهضتها في سوريا الجديدة.

حين يصمت الكورد... يتكلم الآخرون باسم تاريخهم وجغرافيتهم

عبد الرحمن حبش

في السياسة، لا يكفي أن تكون صاحب الحق، بل يجب أن تمتلك القدرة على الدفاع عنه. والأمم التي لا تحمي تاريخها، سيكتب الآخرون تاريخها، والأمم التي لا تدافع عن جغرافيتها، سيعيد الآخرون رسم خرائطها وفق مصالحهم.

اليوم، نشهد كيف تتسابق دول المنطقة، من تركيا وإيران إلى سوريا والعراق، لتقديم روايتها الخاصة حول المدن والمناطق الكوردية التاريخية.

فمن خلال المناهج الدراسية، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الأكاديمية، والخطاب السياسي الرسمي، تطرح هذه المدن على أنها جزء من التاريخ القومي لتلك الدول، بينما يتم تهميش أو إنكار هويتها الكوردية.

وفي المقابل، يبرز سؤال مشروع أين القوى السياسية الكوردية؟ ولماذا تبدو عاجزة عن خوض معركة الدفاع عن التاريخ والجغرافيا الكوردية؟

إن الدفاع عن القضية الكوردية لا يقتصر على المطالبة بالحقوق السياسية أو المشاركة في السلطة، بل يبدأ بحماية الهوية الوطنية، وتوثيق التاريخ، وإثبات الحقائق أمام الرأي العام الإقليمي والدولي. فالتاريخ ليس مجرد سرد للماضي، بل هو أحد أهم أدوات الصراع السياسي في الحاضر.

للأسف، ما زالت الخلافات الحزبية والانقسامات الداخلية تستهلك جزءاً كبيراً من طاقات الحركة السياسية الكوردية، بينما تستثمر الدول الأخرى إمكاناتها في إنتاج الرواية التاريخية التي تخدم مصالحها. وهكذا، تتحول الأكاذيب مع مرور الزمن إلى حقائق في نظر الأجيال الجديدة إذا لم تجد من يفندها بالوثائق والأدلة.

إن المطلوب اليوم ليس إصدار بيانات استنكار، بل إطلاق مشروع قومي متكامل يضم مؤرخين وباحثين وإعلاميين وقانونيين، يعمل على توثيق التاريخ الكوردي،

وترجمة الدراسات إلى اللغات العالمية، والدفاع عن الأسماء التاريخية للمدن والبلدات الكوردية، ومواجهة أي محاولة لتزوير الحقائق بالبحث العلمي والخطاب الرصين.

إن معركة الهوية لا تقلُّ أهمية عن معركة السياسة، ومعركة الذاكرة لا تقل خطورة عن معركة الأرض. فالشعب الذي يفقد روايته التاريخية، يصبح أكثر عرضة لفقدان حقوقه السياسية في المستقبل.

لقد آن الأوان أن تدرك القوى السياسية الكوردية أن الدفاع عن الجغرافيا والتاريخ ليس مهمة المؤرخين وحدهم، بل هو مسؤولية وطنية تقع على عاتق الأحزاب، والمؤسسات الثقافية، والإعلام، والنخب الفكرية.

فالأوطان لا تحمى بالسلاح وحده، وإنما تحمى أيضا بالكلمة، والوثيقة، والوعي، والعمل المنظم.

فهل تمتلك الحركة السياسية الكوردية اليوم الإرادة للانتقال من ردود الفعل إلى صناعة رواية وطنية قوية تحفظ التاريخ والجغرافيا للأجيال القادمة؟ أم سيبقى الآخرون يكتبون تاريخ الكورد، بينما يكتفي الكورد بقراءته بعد فوات الأوان؟

حين يهدم الحجر... من يحفظ الذاكرة؟

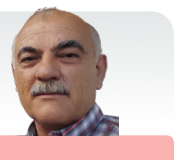

عبدالغني سليمان

ليست المباني التاريخية جدرانا صامتة تقاس قيمتها بالإسمنت والحجارة بل هي ذاكرة المدن وعنوان هويتها والمرآة التي تعكس تعاقب الأزمنة على وجوه الناس والأماكن وحين يهدم صرح تاريخي فلا تسقط حجارة فحسب بل تتهاوى صفحات من كتاب تاريخ المدينة ويمحى جزء من ملامحها التي لا يمكن استعادتها

كان مبنى بلدية القامشلي الذي أسس عام 1935 في عهد الانتداب الفرنسي واحدا من تلك المعالم التي تجاوزت وظيفتها الإدارية لتصبح شاهدا على ولادة مدينة ونموها وتحولاتها الاجتماعية والسياسية مرت من أمام أبوابه أجيال من أبناء القامشلي وتبدلت الحكومات والإدارات بينما بقي المبنى واقفا يروي بصمته حكاية مدينة تشكلت من تنوعها ومن ذاكرة سكانها ومن نبض أسواقها وشوارعها إن هدم هذا الصرح لا يمكن النظر إليه بوصفه إزالة لبناء قديم بل هو خسارة لجزء من التراث العمراني والثقافي فالأمم التي تحترم تاريخها لا تتخلص من شواهدها بل ترممها وتحولها إلى جسور تصل الماضي بالحاضر ليعرف الأبناء كيف بدأت حكاية الاجداد وكيف كتب تاريخ مدنهم

لقد كانت القامشلي منذ نشأتها مدينةترمز للتعدد والانفتاح وكأن مبنى البلدية أحد رموز هذه المرحلة التأسيسية وعلى الرغم من ارتباط تأسيسه بفترة الانتداب الفرنسي فإن قيمته اليوم لا تكمن في الجهة التي أنشأته بل في ما شهده من تاريخ وما اختزنته جدرانه من ذاكرة جماعية أصبحت ملكا لأهل المدينة بجميع فسيفسائها

إن المدن التي تفقد معالمها التاريخية تفقد شيا من روحها فالإسمنت الجديد قد يملأ الفراغ لكنه لا يستطيع أن يخلق ذاكرة ولا أن يعوض أثرا عاش عشرات السنين فالتاريخ لا يبنى بين ليلة وضحاها لكنه قد يمحى في ساعات

إن الحفاظ على الأبنية التاريخية ليس ترفا ثقافيا بل مسؤولية أخلاقية وحضارية تجاه الأجيال القادمة فكل حجر قديم يحمل قصة وكل نافذة تطل على زمن مضى وكل بناء أثري هو وثيقة لا تكتب بالحبر بل بالعمر

سيبقى مبنى بلدية القامشلي حتي وإن غاب عن المشهد حاضرا في ذاكرة أبنائها لأن الأماكن قد تهدم لكن الذكريات الصادقة لا تهدم وستظل المدينة تردد بصوت خافت: إن الأوطان لا تحفظها الجدران وحدها وإنما يحفظها الوفاء لذاكرتها وصون تاريخها من النسيان

الديمقراطي الكوردستاني.. معادلة الاستمرارية والتأثير

عزالدين ملا

ليست كل الأحزاب السياسية قادرة على البقاء في قلب الأحداث لعقود طويلة، فالتاريخ السياسي مليء بقوى ظهرت بقوة، ثم تراجعت، أو اختفت مع أول أزمة أو تغيُّر في موازين القوى.

أما الأحزاب التي تحافظ على حضورها وتأثيرها عبر الزمن، فإنها تستند عادةً على عناصر لا تتوافر لغيرها، مثل العمق التاريخي والشرعية الجماهيرية والقيادة القادرة على قراءة التحولات والمرونة في إدارة الصراعات وبناء المؤسسات وإقامة العلاقات التي تتجاوز حدود الجغرافيا المحلية.

من هذا المنطلق، يمكن فهم المكانة التي يحتلها الحزب الديمقراطي الكوردستاني في الحياة السياسية الكوردستانية والعراقية وحتى الإقليمية والدولية. فمنذ تأسيسه في منتصف القرن الماضي، لم يحافظ الحزب على حضوره لأنه الأقدم بين الأحزاب الكوردية فحسب، بل لأنه استطاع تحويل تاريخه النضالي إلى مشروع سياسي متجدّد، يتفاعل مع المتغيرات، ويطوّر أدواته بما ينسجم مع التحوُّلات التي شهدها العراق والمنطقة.

لقد واجه الحزب الديمقراطي الكوردستاني، خلال مسيرته محطات مصيرية كان من الممكن أن تؤدي إلى تراجع دوره أو إنهاء حضوره السياسي، بدءاً من الحروب والصراعات المتعاقبة مروراً بحملات القمع التي تعرّض لها الشعب الكوردي ووصولاً إلى الأزمات الداخلية والتحديات الإقليمية والدولية. ومع ذلك، لم يقتصر دوره على الصمود، بل تمكّن في كثير من الأحيان من تحويل التحديات إلى فرص وهو ما أسهم في استمراره لاعباً رئيسياً في المعادلة السياسية العراقية.

ويستند هذا الحضور إلى جذور تاريخية عميقة، إذ ارتبط الحزب منذ تأسيسه بالحركة الوطنية الكوردية، وأصبح جزءاً من الوعي الجمعي لشريحة واسعة من أبناء الشعب الكوردي. ولم يقتصر هذا الارتباط على البعد التاريخي، بل تعزّز بحجم التضحيات التي ارتبطت باسمه والدور الذي أداه في الدفاع عن الحقوق القومية للكورد خلال مراحل مختلفة من تاريخ المنطقة الحديث.

إلا أن التاريخ وحده لا يكفي لضمان الاستمرار؛ فهناك أحزاب امتلكت إرثًا سياسياً كبيراً، لكنها فقدت تأثيرها عندما عجزت عن مواكبة المتغيرات. وفي المقابل، أدرك الحزب الديمقراطي الكوردستاني مبكراً أن الشرعية التاريخية تحتاج إلى شرعية سياسية متجدّدة، وأن الحفاظ على المكانة يتطلّب تطوير المؤسسات، وتجديد الخطاب وإدارة العلاقات الداخلية والخارجية وفق منطق المصالح الوطنية والواقعية السياسية.

من هنا، برز الدور القيادي للرئيس مسعود بارزاني الذي استطاع الجمع بين الإرث القومي والوطني الذي أسسه القائد الخالد الملا مصطفى بارزاني ومتطلبات العمل السياسي في الدولة الحديثة. فقد اتّسم نهجُه بالثبات على المبادئ، مقروناً بمرونة في الوسائل وهي معادلة أثبتت أهميتها في بيئة سياسية معقدة ومتغيّرة كالشرق الأوسط.

وتجلّى هذا النهج في إدارة العلاقة مع الحكومة الاتحادية في بغداد، حيث تعامل مع الشراكة الدستورية بوصفها الخيار الأساس متى ما التزم الجميع بأحكام الدستور، وفي الوقت نفسه تمسّك بالدفاع عن الحقوق الدستورية لإقليم كوردستان عندما واجهت تحديات أو خلافات سياسية. كما حافظ على قنوات الحوار مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، انطلاقا من قناعة بأن القضية الكوردية لا يمكن أن تُدار بمنطق العزلة، وإنما بالحضور الفاعل وفهم موازين القوى وبناء الشراكات.

ومن أبرز عوامل قوة الحزب أيضاً نجاحه في بناء شبكة واسعة من العلاقات الإقليمية والدولية. ففي السياسة المعاصرة، لا تُقاس قوة الأحزاب بعدد المقاعد البرلمانية وحدها، بل بقدرتها على بناء الثقة مع القوى المؤثرة والقيام بأدوار سياسية ودبلوماسية تتجاوز حدودها المحلية. وقد منح هذا الحضور إقليم كوردستان مساحة أوسع للحركة في الملفات السياسية والاقتصادية والأمنية.

برزت أهمية هذه العلاقات بصورة أوضح خلال الحرب على تنظيم داعش، عندما أصبح إقليم كوردستان شريكاً رئيسياً للتحالف الدولي. ولم يكن ذلك تعاوناً عابراً فرضته ظروف الحرب، بل جاء نتيجة سنوات من التواصل السياسي والعسكري، أسهمت في تعزيز مكانة الإقليم على المستوى الدولي، وأكّدت أهمية الاستقرار الذي شهده مقارنة بمحيطه الإقليمي.

كما شكّلت تجربة استفتاء عام 2017 محطة مفصلية في مسيرة الحزب والإقليم. فرغم التعقيدات التي أعقبت الاستفتاء، أظهرت المرحلة اللاحقة قدرة على إعادة بناء قنوات الحوار مع بغداد والمجتمع الدولي والعمل على إعادة تثبيت موقع الإقليم ضمن المعادلة العراقية والإقليمية، وهو ما يعكس أن إدارة الأزمات لا تقلُّ أهميةً عن صناعة الإنجازات، وأن العمل السياسي عملية تراكمية تقوم على مراجعة التجارب والاستفادة منها.

ولا تقلُّ البنية التنظيمية للحزب الديمقراطي الكوردستاني أهمية عن تاريخه السياسي؛ فالتجارب الحزبية التي تنجح في الاستمرار لعقود هي تلك التي تتمكن من بناء مؤسسات تتجاوز الأفراد وتؤسس لعمل منظم قادر على إعداد كوادر وقيادات جديدة تضمن استمرارية المشروع السياسي. وقد أسهم هذا البناء المؤسسي في الحفاظ على تماسك الحزب الديمقراطي الكوردستاني خلال مراحل اتسمت باضطرابات سياسية وأمنية كبيرة في العراق والمنطقة، الأمر الذي عزز قدرته على مواجهة الأزمات والتكيف مع المتغيرات.

في المقابل، تشهد الساحة الكوردستانية تنافساً سياسياً بين قوى متعددة، وهو أمرٌ طبيعيٌ في أيّ نظام ديمقراطي يقوم على التعددية وتداول الأفكار والبرامج. إلا أن المكانة التي يحظى بها أي حزب لا تُبنى بقرارات سياسية أو بحملات إعلامية وإنما تتشكل عبر الزمن من خلال ثقة الناخبين والقدرة على إدارة المؤسسات وتقديم البرامج الواقعية وتحقيق الإنجازات.

واليوم، يواجه الحزب الديمقراطي الكوردستاني جملة من التحديات التي لا تقل تعقيداً عن تلك التي واجهها في السابق. فالمنطقة تشهد إعادة تشكيل لموازين القوى، في ظل استمرار التوترات الإقليمية والتحولات الجارية في سوريا والتنافس على مصادر الطاقة والممرات التجارية إلى جانب المتغيرات الاقتصادية العالمية. وفي مثل هذه البيئة تصبح الخبرة السياسية والدبلوماسية والقدرة على تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة، عناصر أساسية للحفاظ على الاستقرار وصون المكتسبات.

وقد أثبتت التجربة خلال العقود الماضية أن استقرار إقليم كوردستان كان أحد العوامل المؤثرة في استقرار العراق بصورة عامة، وأن أي اختلال في التوازنات داخل الإقليم ينعكس بصورة مباشرة على المشهد العراقي والإقليمي. ومن هنا، فإن الدور الذي يؤديه الحزب الديمقراطي الكوردستاني يتجاوز الإطار الحزبي ليصبح جزءاً من معادلة التوازن السياسي في العراق، بحكم حضوره الشعبي ومشاركته في مؤسسات الدولة وشبكة علاقاته الإقليمية والدولية.

لذا، تكشف تجربة الحزب الديمقراطي الكوردستاني أن استمراره في صدارة المشهد السياسي لم يكن نتاج عامل واحد أو ظرف استثنائي، بل ثمرة تراكم تاريخي وتنظيم مؤسسي وقيادة سياسية ورؤية واقعية قادرة على التكيف مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

وخلال العقود الماضية استطاع الحزب مستنداً إلى تاريخه النضالي وشرعيته الشعبية، أن يحافظ على مكانته بوصفه أحد أبرز الفاعلين في الحياة السياسية الكوردستانية والعراقية، وأن يسهم في ترسيخ استقرار إقليم كوردستان وتعزيز حضوره في المعادلات الإقليمية والدولية. كما أن النهج الذي تبنّاه الرئيس مسعود بارزاني وهو نهج البارزاني الخالد والقائم على الجمع بين الثبات على المبادئ والعقلانية السياسية والحوار والانفتاح، أسهم في تحويل كوردستان من قضية قومية إلى كيان سياسي ومؤسسي يتمتّع بحضورٍ فاعلٍ، وقدرة على مواجهة التحديات والمشاركة في رسم مستقبل العراق والمنطقة.

دمشق وواشنطن: هندسة الفراغ أم مقايضة الوجود؟ بين الغطاء العربي والمقايضة الكبرى

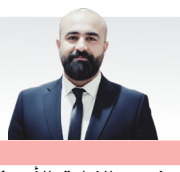

هجار أمين

في خضم الإدارة الأمريكية المقبلة، يلوح في الأفق سيناريو متعدد الأبعاد يعيد خلط أوراق الشرق الأوسط، فثمّة حديثٌ عن رغبة الرئيس دونالد ترامب في ملء «الفراغ» شرق لبنان عبر إدخال الجيش السوري، ليس بدافع سيادة الدولة السورية، بل كأداة وظيفية لقطع خطوط الإمداد الإيرانية لحزب الله، هذا التصور، الذي يبدو للوهلة الأولى حلاً عسكرياً لوجستياً، يخفي في جوهره صفقة جيوسياسية كبرى بين واشنطن ودمشق، تتجاوز حدود لبنان لتطال شرعية النظام السوري ومستقبل إعادة الإعمار.

إن إدراك ترامب لحاجته لـ«غطاء عربي» ليس نابعاً من حرص على الشرعية الدولية فحسب، بل هو اعتراف ضمني بحدود القوة الصلبة، دخول أمريكي-إسرائيلي مباشر إلى العمق السوري-اللبناني، تحت ذريعة قطع الإمدادات، سيكون مكلفاً سياسياً بشكل باهظ.

تجنب خطاب «الغزو الصليبي» كون في حال تحركت القوات الأمريكية والإسرائيلية منفردتين، سيمنح ذلك إيران وحزب الله ذخيرة خطابية جاهزة لتعبئة الشارع العربي والإسلامي، متجاوزة بذلك الانقسامات السنية-الشيعية التقليدية.

دمشق كصك شرعية اي دخول الجيش السوري، باعتباره جيش دولة ذات سيادة، يمنح العملية غطاءً قانونياً وأخلاقياً، فهو يحول المهمة من «عدوان خارجي» إلى «إعادة بسط نفوذ الدولة»، مما يربك حسابات الخصوم الإقليميين، ويُسكت، ولو مؤقتاً، الأصوات المنتقدة في العالم العربي.

كذلك الامر بخصوص شراكة عبء إقليمية كون الغطاء العربي الذي تسعى له واشنطن قد يكون مقنعاً بمشاركة استخباراتية أو لوجستية من دول التطبيع، مما يذيب المسؤولية الأمريكية المباشرة ويوزع التبعات السياسية، إنها نسخة محدثة من «تحالف الراغبين» تُصمم خصيصاً لجبهة لبنان.

الرئيس السوري، وهو يخوض مفاوضات وجود، وليس مفاوضات حدود، يطرح ثمناً باهظاً يعكس رؤية صفرية، إما الشرعية الكاملة أو لا شيء، مطالبه الثلاثة ليست شروطاً، بل هي أسس لولادة جديدة للنظام، أولاً رفع العقوبات بدون شروط، وهذا هو المدخل الأساسي، النظام يريد كسر القيود المالية والمصرفية بشكل كامل، ليس فقط لضخ الأموال، بل لإنهاء «الوصمة الدولية» التي تمنع أي تعاملات سيادية طبيعية، إنه يدرك أن أي رفع مشروط (مثل ربطه بـ«السلوك» سيبقيه تحت رحمة التلويح الدائم بالعقوبات كأداة ضغط، أيضاً موضوع الشرعية الدولية الكاملة، تتجاوز هذه النقطة العودة للجامعة العربية، لتعني تطبيعاً كاملاً مع الغرب برعاية أمريكية، وطي صفحة «النظام المنبوذ» نهائياً، وإنها محاولة للقفز على مسار «الخطوة مقابل خطوة» نحو قفزة شاملة تعيد لدمشق مقعدها كلاعب مركزي غير مُنازع، وهذا ثانياً، اما ثالثاً 700 مليار دولار للتعمير مع الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجنوب السوري، هذا المبلغ الفلكي ليس مجرد تقدير مالي لتكلفة الدمار، بل هو اعتراف بأن إعادة الإعمار هي أكبر ورقة في يد النظام، ربطه بالانسحاب الإسرائيلي الكامل يمنح النظام نصراً سياسياً يقدمه للجمهور السوري المنهك، محولاً التعمير من مشروع اقتصادي إلى مشروع وطني قومي، يعني الانسحاب الإسرائيلي هنا ليس مجرد عودة لحدود 1974، بل يعني إنهاء أي وجود عسكري وأمني في العمق الجنوبي، وهو ثمن سيادي باهظ لإسرائيل.

هنا تكمن أكثر النقاط دهاءً في هذا السيناريو، إذا كانت واشنطن تلوّح بإدخال الجيش السوري إلى شرق لبنان كـ«جزرة» لإعادة الشرعية، فإنها تستخدم ملف قسد (قوات سوريا الديمقراطية) كـ«عصا» جولة مظلوم عبدي الحالية، بوساطة أمريكية مكشوفة، تخدم عدة أهداف تضغط على دمشق،

خلق «خيار بديل» وهو الإيحاء بأن واشنطن تستطيع، عبر دعمها لقسد، خلق كيان إداري-عسكري دائم في شرق سوريا، مما يهدد وحدة الأراضي السورية التي يدعي النظام حمايتها. هذه رسالة مفادها: «بإمكاننا منحك الشرق اللبناني مقابل سيادتك على الشرق السوري».

أيضاً عامل الوقت، فاستمرار دعم قسد يمنح واشنطن أداة ضغط لا تتوقف، في وقت يحتاج فيه النظام بشكل يائس إلى موارد النفط والقمح في الشرق، وإعادة هندسة التحالفات، وهو الضغط عبر قسد يهدف لجر النظام نحو قبول صفقة لا تتضمن انسحاباً أمريكياً من الشرق السوري بالضرورة، مما يخلق تناقضاً مع مطلب الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجنوب، ويفرض منطق «السيادة المجزأة» الذي يرفضه النظام.

هذا السيناريو، يكشف عن أزمة بنيوية في منطق المقايضة المطروحة، فما تطلبه دمشق هو اعتراف دولي مطلق يتطلب موافقة الكونغرس وإجماعاً غربياً، بينما ما تعرضه واشنطن هو مهمة عسكرية موضعية ومخاطرة بجعل الجيش السوري درعاً بشرياً في مواجهة حزب الله، والغطاء العربي الذي يسعى له ترامب قد يصبح شركاً للجميع؛ فالنظام العربي لن يمنح شرعية مفتوحة دون مقابل واضح يضمن استقرار لبنان وعدم تحوله لساحة حرب بالوكالة، أما الرئيس الشرع، فيبدو أنه يراهن على أن حاجة ترامب لإنجاز سريع «لإنهاء الحروب» قد تدفعه لقبول شروط تبدو خيالية اليوم، لكنها في منطق الصفقات الكبرى، قد تكون نقطة بداية لمفاوضات شاقة.

سياسة الإنهاك.. حرب مفتوحة على الكرد وبقية مكونات المنطقة

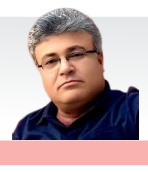

خوشناف سليمان

ما يجري اليوم في مناطق غرب كوردستان أكبر من أن نسميه أزمة اقتصادية أو ضائقة معيشية لأنها ارتقت الى حالة استنزاف شاملة تضرب حياة الناس في الصميم، وتطال جميع المكوّنات دون استثناء الكرد والعرب والسريان والآشوريين والأرمن والتركمان، وكل من يعيش على هذه الأرض.

آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية تحترق يومياً بفعل فاعل مجهول في وقت جرى فيه تحديد أسعار شراء المحاصيل بأقل من تكلفتها الحقيقية على المزارع. وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار جميع المواد الضرورية والأساسية إلى مستويات غير مسبوقة، بينما انحدرت وسائل العيش إلى أدنى مستوياتها، بات المواطن يخرج إلى الشارع صارخاً، طالباً الحلول من المسؤولين، وراجياً الرحمة والسترة من الله في ظل غياب رغيف الخبز، وغياب حتى الماء الذي يبلل الريق ليستمر في إطلاق صرخته.

الكهرباء غائبة، الوقود مفقود، الرواتب فقدت قيمتها، الأمن والأمان يتراجعان إلى صفر مستوياته، والخدمات الأساسية تنهار دفعة واحدة، وحين تجتمع كل هذه الكوارث في وقت واحد، فلا يمكن وصف ما يحدث بأنه مجرّد سوء إدارة أو أخطاء متراكمة.

وبالنسبة للكرد، فإن الإحساس بالظلم يتضاعف، لأن هذا الشعب قدم آلاف الشهداء دفاعاً عن المنطقة وعن القضية الوطنية السورية وعن حقوقه القومية المشروعة.

إن ما يحدث ليس مجرد أزمة معيشية، بل سياسة استنزاف ممنهجة تهدف إلى تحطيم ما تبقى من القدرة على التحمل والمواجهة، بل تسعى إلى كسر المعنويات التي تحافظ على كرامة الإنسان وإرادته.

وما يزيد المشهد مرارة أن هذه الحرب لا تدار فقط من خارج المجتمع الكردي، بل يشارك فيها أيضاً من ضحّى بالكرد من الكرد أنفسهم، سواء بالصمت أو بالتبرير أو بالمشاركة في تنفيذ السياسات التي أوصلت الناس إلى هذا المستوى من المعاناة.

أما المظاهرات الاحتجاجية الخجولة، والشعارات التي تحمّل وزيراً أو مسؤولاً بعينه مسؤولية ما يجري فإنها لا تقدم ولا تؤخر، لا يجوز اختزال الكارثة في شخص أو منصب، لأن الحكومة بكل مؤسساتها تتحمل مسؤولية ما يحدث، وهي المسؤولة عن السياسات والبرامج التي تطبق على الأرض، وهي التي سمحت باستمرار هذا الواقع الذي يدفع المجتمع نحو الإنهاك واليأس.

إن المسؤول عن كل ما يجري هو كل من يشارك في صناعة هذه السياسات أو يبررها أو يصمت عنها، لأن ما يحدث ليس قدراً، وليس نتيجة ظروف طبيعية أو أحداث خارجة عن السيطرة، بل واقع مفتعل يجري تكريسه يوماً بعد يوم.

إن النار التي تحرق الحقول لا تسأل أصحابها عن قومياتهم، والجوع لا يميز بين كردي وعربي وسرياني وآشوري وأرمني وتركماني، لكن من حق الناس جميعاً أن يسألوا، لماذا تترك المنطقة بكل مكوناتها فريسة للفقر والحرائق والانهيار؟ ومن المستفيد من دفع الناس إلى فقدان الأمل وكسر إرادتهم؟

إنها ليست أزمة خبز أو وقود أو رواتب وغلاء فاحش فقط، بل معركة على الكرامة والوجود وحق الإنسان في أن يعيش على أرضه بكرامة وأمان.

ظهور التيارات اللاقومية.. أسباب خفية وحلول مقترحة

لقمان يوسف

من خلال تجارب الشعوب والتجارب التاريخية يتم استغلال الظروف والفرص من قبل النخب والحركات السياسية التي تمثل الشعوب وتنطق باسمها، وتحاول جاهدة تحقيق أمانيه وإن كان ثمن مطالبها باهظاً.

الأمثلة على ذلك كثيرة ولا سبيل لحصرها سوى الاشارة الى البعض منها وهي ما حدثت في أعقاب الحربين العالميين وكيفية استغلال الوقائع والنتائج من قبل الحركات السياسية المناضلة، وكذلك النخب الثقافية والمفكرة من أجل الحصول على الحقوق القومية المحقة لشعوبها، وقد حققت الكثير من هذه الحركات أماني شعوبها في التحرر والعتق من براثن الاستعمار، والامثلة كثيرة في أغلب القارات، ومنها قارة آسيا التي نحن الكرد من تعداد شعوبها.

الذي جرى في الآونة الاخيرة في منطقتنا «آسيا وافريقيا وأوروبا المجاورتين» بدءاً من أحداث البلقان وتفكك الاتحاد السوفياتي وصولاً الى منطقة الربيع العربي وخاصةً سوريا والعراق وما جرى فيهما من أحداث أدت بالنتيجة إلى إسقاط أنظمتهما والتي ساهم الشعب الكردي فيها بل وكان له الدور المحوري لا يمكن لاحدٍ نكرانه.

للأسف بعد السقوط وتهيئة الظروف لجني ثمار النصر انقلبت البعض من الحركات السياسية، ليس على شعبها فقط بل انقلبت على ذاتها أيضاً، ولم تكترث لأمانيه وأهدافه للحصول على حقوقه المشروعة كشعب يعيش على أرضه التاريخية خاصةً بعد الفرصة التاريخية التي حصلت وربما لن تتكرر في المستقبل القريب.

كي لا نعمم، ونعكس الصورة على منطقة الشرق الأوسط، سنكتفي بتسليط الضوء على الحركة السياسية الكردية «المسلحة والسلمية».

لنبدأ من كوردستان الشمالية، فبعد الثورات والانتفاضات التي اندلعت في القرن الماضي والتي كانت أغلبها ترفع شعار الحرية والاستقلال ورغم أنها أخمدت من قبل الدولة العثمانية بالحديد والنار إلا أن تلك الشعارات والأهداف أصبحت بمثابة نهج سار عليها الحركات والاحزاب التي ظهرت فيما بعد، بل أن البعض من هذه الحركات التي ظهرت على الساحة حديثاً تجاوزت شعارات وأهداف تلك الحركات التي سبقتها، حيث تم رفع شعار كوردستان حرة مستقلة، ودعت الى تجاوز الحدود المصطنعة بين أجزاء كوردستان الأربعة، وإن نضالها في الاجزاء المذكورة لا يتجزأ وثمناً لذلك أريقت الدماء الكثيرة وتم حرق القرى والبلدات وتهجير سكانها عدا آلاف الضحايا من شهداء وجرحى ومفقودين.

بعد عدة سنوات من الاستمرار على النهج الذي تأسست عليها تلك الاحزاب بدأ التراجع شيئاً فشيئاً بدءاً من الكونفدرالية ومن ثم الفدرالية والأوتونومية الى الامة الديموقراطية وإخوة الشعوب وأخيراً البلديات المحلية الديموقراطية، وكل مصطلح مما ذكر بحاجة الى أكاديميين ومتخصصين لتفسيره!

في سوريا وبعد الثورة التي امتدت لخمسة عشر عاماً وبعد أن سنحت الفرصة التاريخية للشعب الكردي في الحصول على حقوقه المشروعة كشعب يعيش على أرضه التاريخية بقي التمسُّك بالشعارات التي طرحت في كوردستان الشمالية وتم العمل عليها على قدم وساق من أجل تثبيتها وتكريسها في سوريا ايضاً وذلك بعد التضحية بالآلاف من الشباب والشابات وكذلك من الجرحى والمعوقين والمفقودين، وما يثير الدهشة أن الكثير من الأحزاب السياسية العريقة بتاريخها السياسي اصطفت الى جانب أصحاب المشروع السالف الذكر، ونتيجة لذلك فإن قضية الشعب الكردي في سوريا لم تعد قضية شعب يعيش على أرضه التاريخية، بل مكون أو أقلية عرقية لا تختلف عن بقية المكونات الطوائف.

في كوردستان الجنوبية ورغم الصمود من قبل الاحزاب القومية التي تؤمن، وتناضل من أجل حق تقرير المصير للشعب الكردي إلا أنه ظهرت في الآونة الاخيرة تيارات وشخصيات متحالفة مع الانظمة الغاصبة لكوردستان تدعو علانيةً الى محاربة النهج القومي ورفض فكرة حق تقرير المصير رغم الاستفتاء الذي جرى بشأنها والتصويت من قبل الشعب الكردي الذي وافق عليه بنسبةٍ تجاوزت التسعين بالمئة. لقد حاولت ومازالت تحاول جاهدة بإفشال المشروع القومي بل وتحاربه بدون هوادة وتسليم ادارة كركوك التي هي قلب كوردستان إلى المكون التركماني الذي يشكل الاقلية من سكانها خير مثالٍ على ذلك، وكذلك عرقلة تفعيل البرلمان وتشكيل الحكومة الكردية شواهد لا تحتاج الى ادلة.

واذا وجهنا البوصلة الى كوردستان الشرقية وأثناء الحرب الامريكية الايرانية حيث سقوط النظام الايراني لاحت في الافق الدعوات التي تنادي بتطبيق نموذج روجآفا هناك «اخوة الشعوب والامة الديمقراطية»، ناهيك عن مساندة بعض الاطراف السياسية الكردية في كوردستان الجنوبية لهذه الدعوات وتجلى ذلك بمنع معالجة الجرحى المنتمين الى المعارضة الكردية في إيران التي تناضل من أجل حق تقرير المصر للشعب الكردي هناك وذلك عندما اصيبوا نتيجة القصف الايراني على معسكراتهم.

من خلال ما سبق عدة اسئلة تطرح وتراود الفكر:

-ما سبب عدم استغلال الفرصة التاريخية المهيئة لصالح القضية الكردية؟

-لماذا استبدلت الايديولوجية القومية لدى البعض من الحركات السياسية الكردية ووضعت القضية الكردية جانباً؟

-هل هذه الافكار والدعوات المستجدة صائبة وتتماشى مع المرحلة الراهنة؟

-من الذي يدعم الأصوات الكردية الشاذة من الشخصيات والمنظمات التي تدّعي تمثيلها للشعب الكردي؟

-لماذا هذا التكالب على النهج القومي في كوردستان الجنوبية ومحاولات افشال الفدرالية هناك؟

الإجابة على هذه الاسئلة تبقى من خلال التحليلات والتكهنات رغم وضوح الاسباب، والمطلوب هو إعادة النظر في العلاقات البينية بين الاطراف القومية لتقويتها وتصحيح الاخطاء التي رافقت وترافق المسيرة والعمل على سد الثغرات التي من شأنها منع المتخاذلين وأصحاب المال السياسي من محاولاتهم في تمييع القضية وعقد مؤتمر كوردستاني قومي للخروج بالقرارات المبدئية بالسرعة الكلية لتكون وثيقة عهد ووفاء التي هي من متطلبات المرحلة الحالية ومطلب الشعب الكردي في الاجزاء الأربعة من اجل استغلال الظروف المهيئة حالياً وعدم اضاعة الفرصة التاريخية السانحة لتحقيق اماني شعبنا في التحرر وتقرير مصيره.

ستة أنواع من الحليب أكثر فائدة للصحة والتغذية.. تعرف عليها

اختيارات متعددة بين الحيواني والنباتي

يعد الحليب من أهم مصادر العناصر الغذائية الأساسية مثل البروتين والكالسيوم والفيتامينات، لكن الخيارات لم تعد تقتصر على حليب الأبقار فقط، إذ انتشرت أنواع عديدة من الحليب النباتي مثل الصويا واللوز والشوفان.

ويختلف كل نوع من هذه الأنواع في قيمته الغذائية وفوائده الصحية، لذلك يعتمد اختيار الحليب المناسب على الاحتياجات الغذائية لكل شخص، إضافة إلى وجود الحساسية أو عدم تحمل اللاكتوز أو اتباع نظام غذائي نباتي.

وبحسب تقرير في موقع «VeryWellHealth» الصحي، فيما يلي أبرز ستة أنواع من الحليب التي تعد من الأكثر فائدة للصحة..

حليب الأبقار

يعد حليب الأبقار من أكثر أنواع الحليب اكتمالاً من حيث القيمة الغذائية. فكوب واحد منه يوفر نحو 8 غرامات من البروتين، إضافة إلى كميات مهمة من الكالسيوم وفيتامين D، وهما عنصران ضروريان لصحة العظام. كما يحتوي أيضاً على فيتامين B12 الذي يوجد أساساً في المنتجات الحيوانية.

وتتوفر عدة أنواع منه حسب نسبة الدهون، مثل الحليب كامل الدسم والحليب قليل الدسم والحليب خالي الدسم، كما يوجد حليب خالٍ من اللاكتوز مناسب لمن يعانون صعوبة في هضم سكر الحليب.

حليب الصويا

يعد حليب الصويا المدعم بالكالسيوم وفيتامين D أقرب بديل نباتي لحليب الأبقار من حيث القيمة الغذائية. فهو يحتوي على كمية جيدة من البروتين مقارنة بمعظم أنواع الحليب النباتي، إضافة إلى سعرات حرارية ودهون أقل.

كما تشير بعض الدراسات إلى أن استبدال حليب الأبقار بحليب الصويا قد يساعد في تحسين مستويات الكوليسترول وضغط الدم.

حليب اللوز

يحظى حليب اللوز بشعبية واسعة، ويتميز بأنه يحتوي على دهون غير مشبعة مفيدة للقلب. لكن مقارنة بحليب الأبقار أو الصويا، فإنه يحتوي على كمية أقل بكثير من البروتين والعناصر الغذائية.

كما أن إنتاجه يستهلك كميات كبيرة من المياه، ما يثير بعض المخاوف البيئية.

حليب الشوفان

أصبح حليب الشوفان من أكثر البدائل النباتية انتشاراً في السنوات الأخيرة. ويتميز بأنه غني بالكربوهيدرات ويحتوي على كمية من الألياف الغذائية، لكنه أقل في البروتين والكالسيوم مقارنة بحليب الأبقار أو الصويا.

حليب جوز الهند

يحتوي حليب جوز الهند على نسبة مرتفعة من الدهون المشبعة والسعرات الحرارية. ورغم استخدامه في كثير من الأنظمة الغذائية النباتية، فإنه يوفر كمية محدودة من البروتين والعناصر الغذائية الأساسية مقارنة بالأنواع الأخرى من الحليب.

حليب الأرز

يعد حليب الأرز خياراً نباتياً خفيفاً وسهل الهضم، لكنه يحتوي على كمية مرتفعة من الكربوهيدرات وقليل من البروتين والعناصر الغذائية الأخرى.

كما تشير بعض الدراسات إلى أنه قد يحتوي على آثار ضئيلة من الزرنيخ، وهو عنصر سام قد يوجد طبيعياً في الأرز.

متى يكون الحليب النباتي خياراً مناسباً؟

يلجأ بعض الأشخاص إلى الحليب النباتي لأسباب مختلفة، مثل عدم تحمل اللاكتوز أو الحساسية من الحليب أو اتباع نظام غذائي نباتي. وغالباً ما يتم تدعيم هذه الأنواع بالكالسيوم وفيتامين D لتعويض نقص العناصر الغذائية.

لكن ينصح الخبراء بقراءة الملصق الغذائي بعناية، لأن بعض المنتجات قد تحتوي على سكريات مضافة أو مواد إضافية لتحسين الطعم والقوام.

وفي النهاية، يعتمد اختيار أفضل نوع من الحليب على الاحتياجات الغذائية والصحية لكل شخص، فكل نوع يقدم مزيجاً مختلفاً من الفوائد والعناصر الغذائية.

فاكهة واحدة قد تعزز صحة القلب بوضوح.. ما هي؟

الأفوكادو يجمع بين الدهون المفيدة والألياف

يلعب النظام الغذائي دورًا محوريًا في تقليل خطر أمراض القلب، وبين الخيارات المتاحة تبرز بعض الفواكه بخصائص غذائية تدعم هذا الهدف بشكل مباشر.

ويشير تقرير في موقع "Verywell Health" إلى أن الأفوكادو يُعد من أبرز الفواكه المرتبطة بتحسين صحة القلب، حيث أظهرت دراسات أن تناوله يرتبط بانخفاض خطر الإصابة بأمراض القلب التاجية.

وتوضح البيانات أن ثمرة أفوكادو واحدة تحتوي على نحو 13.5 غرام من الألياف، وهي كمية تفوق ما يوجد في بعض الحبوب الكاملة، ما يساعد على تعزيز الشعور بالشبع وتقليل الإفراط في تناول الطعام.

كما يحتوي الأفوكادو على دهون صحية أحادية ومتعددة غير مشبعة، تساهم في خفض الكوليسترول الضار ودهون الدم، مع دعم مستويات الكوليسترول الجيد، وهو ما ينعكس إيجابيًا على صحة الأوعية الدموية.

فوائد تتجاوز القلب

وتشير المعطيات إلى أن الأفوكادو غني أيضًا بمضادات الأكسدة مثل فيتاميني C وE، التي تساعد في تقليل الالتهاب والإجهاد التأكسدي، وهما عاملان مرتبطان بأمراض القلب.

كما يوفر الأفوكادو معادن مهمة مثل البوتاسيوم والمغنيسيوم، التي تلعب دورًا في تنظيم ضغط الدم ودعم وظائف العضلات، بما في ذلك عضلة القلب.

ورغم هذه الفوائد، فإن تأثير الأفوكادو يظل جزءًا من نمط غذائي متكامل، إذ إن تناوله وحده لا يكفي للوقاية من أمراض القلب دون مراعاة بقية العوامل مثل النشاط البدني وتقليل الدهون الضارة.

ومن المهم التمييز بين الارتباط والسببية، إذ إن ارتباط استهلاك الأفوكادو بانخفاض مخاطر القلب لا يعني أنه العامل الوحيد المسؤول، بل يعكس غالبًا نمط حياة صحيًا متكاملًا.

وفي النهاية، يمكن إدراج الأفوكادو ضمن نظام غذائي متوازن كخيار عملي لدعم صحة القلب، خاصة عند استبداله بالدهون غير الصحية.

هرمون التوتر يربك «نظام الملاحة» في الدماغ

بحث جديد يكشف أن الكورتيزول يضعف القدرة على التوجيه

كشفت دراسة علمية حديثة أن هرمون التوتر «الكورتيزول» يمكن أن يضعف قدرة الدماغ على تحديد الاتجاهات والتنقل في البيئة المحيطة، من خلال تعطيل نشاط خلايا عصبية مسؤولة عما يشبه نظام الملاحة الداخلي في الدماغ.

ووفق الدراسة التي أجراها باحثون من جامعة الرور في بوخوم بألمانيا ونُشرت في مجلة PLOS Biology، فإن ارتفاع مستويات الكورتيزول يؤدي إلى تشوش نشاط ما يُعرف بـ«خلايا الشبكة العصبية» (Grid Cells)، وهي خلايا تلعب دوراً أساسياً في التوجيه المكاني.

وشارك في الدراسة 40 رجلاً من الأصحاء، حيث خضعوا لتجربتين في يومين مختلفين. وفي اليوم الأول تلقى المشاركون 20 ملليغراماً من الكورتيزول، وفي اليوم الثاني تلقوا دواءً وهمياً.

وخلال كل تجربة، خضع المشاركون لاختبار توجيه داخل بيئة افتراضية أثناء تسجيل نشاط أدمغتهم باستخدام جهاز التصوير بالرنين المغناطيسي.

وفي التجربة، كان على المشاركين التحرك داخل منطقة افتراضية واسعة تشبه مرجاً مفتوحاً للوصول إلى مجموعة من الأشجار التي تختفي عند الوصول إليها، ثم إيجاد الطريق الأقصر للعودة إلى نقطة البداية دون أي إرشادات.

وأظهرت النتائج أن المشاركين الذين تلقوا الكورتيزول ارتكبوا أخطاء أكبر بكثير في تحديد الطريق الصحيح مقارنة بالحالة التي تلقوا فيها الدواء الوهمي. وكان هذا التأثير واضحاً سواء وُجدت علامات مرجعية في البيئة الافتراضية أم لم توجد.

وترتبط هذه النتائج بخلايا خاصة في الدماغ تُعرف باسم خلايا الشبكة، وهي خلايا عصبية تقع في منطقة تسمى القشرة الشمية الداخلية (Entorhinal Cortex). وتنشط هذه الخلايا وفق نمط شبكي أثناء عمليات التوجيه المكاني، ما يجعلها تعمل كنوع من نظام تحديد المواقع الداخلي للإنسان.

لكن الدراسة أظهرت أن نشاط هذه الخلايا أصبح أقل وضوحاً ودقة تحت تأثير الكورتيزول. ويقول الباحثون إن الدماغ في هذه الحالة يفقد القدرة على استخدام خريطته الداخلية للتنقل بكفاءة.

ولاحظ العلماء أيضاً زيادة النشاط في منطقة أخرى من الدماغ تسمى النواة المذنبة (Caudate Nucleus). ويعتقد الباحثون أن هذا قد يكون محاولة من الدماغ لتعويض ضعف نظام الملاحة الأساسي باستخدام استراتيجيات بديلة للتوجيه.

وتعد منطقة القشرة الشمية الداخلية من أول المناطق التي تتأثر بمرض ألزهايمر. ويشير الباحثون إلى أن نتائج الدراسة قد تساعد في فهم العلاقة بين التوتر المزمن وخطر الإصابة بالخرف.

فالتعرض المستمر لمستويات مرتفعة من هرمون التوتر قد يؤدي إلى إضعاف هذه المنطقة الحساسة من الدماغ، ما قد يفسر بعض التأثيرات طويلة المدى للتوتر على الذاكرة والقدرات المعرفية.

ويرى العلماء أن فهم كيفية تأثير التوتر على شبكات الدماغ قد يساعد مستقبلاً في تطوير استراتيجيات لحماية الدماغ من آثار الإجهاد المزمن.

في عالم من الضغوط.. بعض المشروبات قد تخفض هرمون التوتر

دراسات محدودة وتأثيرات تختلف من شخص لآخر

يرتبط هرمون الكورتيزول مباشرة بالتوتر، ما يدفع كثيرين للبحث عن طرق طبيعية للسيطرة عليه، بما في ذلك بعض المشروبات التي يُعتقد أنها تدعم الاسترخاء.

وفي هذا السياق، يشير تقرير في موقع "Verywell Health" إلى أن بعض المشروبات، مثل الشاي الأخضر والمشروبات الغنية بالمغنيسيوم أو الأعشاب، قد تساهم في خفض مستويات الكورتيزول، لكن الأدلة العلمية لا تزال محدودة وغير حاسمة.

وتوضح البيانات أن الشاي الأخضر يحتوي على مركبات مضادة للأكسدة قد تؤثر على إنتاج الكورتيزول، حيث أظهرت إحدى الدراسات انخفاضًا في مستوياته بعد استهلاكه بانتظام لعدة أسابيع. كما يرتبط الجنسنغ والأشواغاندا بتأثيرات محتملة في تقليل التوتر، خاصة عند استخدامهما بجرعات مركزة.

وتشمل الخيارات أيضًا مشروبات تحتوي على المغنيسيوم، الذي قد يساعد في تقليل ارتفاع الكورتيزول بعد الإجهاد، إضافة إلى مشروبات اللبن المخمر مثل الكفير، التي تحتوي على مركبات قد تدعم التوازن العصبي.

نتائج غير مؤكدة بالكامل

وتشير المعطيات إلى أن بعض المشروبات مثل عصير البرتقال قد تساهم في تحسين استجابة الجسم للتوتر بفضل فيتامين C، لكن الكميات المستخدمة في الدراسات أعلى بكثير من الاستهلاك اليومي المعتاد. كما أن ماء جوز الهند، رغم فوائده الغذائية، لا توجد أدلة كافية تؤكد تأثيره المباشر على الكورتيزول.

وفي المقابل، قد ترفع بعض المشروبات مستويات الكورتيزول، مثل القهوة ومشروبات الطاقة، بسبب محتواها من الكافيين، الذي قد يزيد الهرمون بنسبة تصل إلى 50٪ في بعض الحالات.

ورغم هذه المؤشرات، فإن العلاقة بين هذه المشروبات وانخفاض الكورتيزول تبقى ارتباطية، إذ لا يمكن اعتبارها وسيلة علاجية مباشرة، خاصة مع تأثير عوامل أخرى مثل النوم والنشاط البدني والتغذية العامة.

وفي النهاية، يمكن أن تلعب بعض المشروبات دورًا مساعدًا في إدارة التوتر، لكنها تظل جزءًا من نمط حياة متكامل يعتمد على التوازن بين التغذية والراحة والنشاط اليومي.

البابا ليو يدعو إلى بذل المزيد من الجهود لمساعدة المهاجرين

حث البابا ليو زيارته من جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، القادة الأوروبيين على بذل المزيد من الجهود لمساعدة المهاجرين الذين يجازفون بحياتهم لعبور البحر المتوسط في رحلات محفوفة بالمخاطر، إذ تجاوز عدد الوافدين إلى هذه الجزيرة 7000 شخص هذا العام.

دعا البابا ليو الرابع عشر بابا الفاتيكان، العالم إلى أن يصبح «أكثر إنسانية» ويساعد أولئك الفارين من الحروب أو الفقر، أولئك الذين فقدوا أرواحهم في هذا البحر هم ضحايا لقرارات اتخذت وقرارات لم تتخذ.

كما بابا الفاتيكان، أوروبا على معالجة مشكلة الهجرة «بشكل شامل من خلال دمج جهود الإغاثة الفورية في خطة استراتيجية طويلة الأمد قادرة على استقبال المهاجرين وحمايتهم ودعمهم وإدماجهم».

وناشد أيضا القادة الأوروبيين المساعدة في تحسين الأوضاع في بلدان المهاجرين الأصلية حتى يقل عدد الذين يشعرون بأنهم مضطرون إلى المغادرة.

ألمانيا والدنمارك تتمسكان بتشديد الرقابة الحدودية وتدفعان نحو «مراكز الإعادة»

أكدت برلين وكوبنهاغن استمرار فرض الرقابة على حدودهما المشتركة للحد من الهجرة غير النظامية، في وقت تتجه فيه دول أوروبية لدعم مشروع «مراكز الإعادة» خارج الاتحاد الأوروبي، وسط مساعٍ لإطلاق أول تجربة بحلول عام 2027.

أعلنت ألمانيا والدنمارك أنهما ستواصلان، في الوقت الحالي، فرض الرقابة على حدودهما المشتركة، معتبرتين أن هذه الإجراءات تسهم في الحد من الهجرة غير النظامية.

وقال وزير الداخلية الألماني ألكسندر دوبرينت، عقب لقائه وزير الهجرة والاندماج الدنماركي مورتن بودسكوف، إن عمليات التفتيش على الحدود تمثل أداة مهمة للحد من الهجرة غير القانونية، مشيرًا إلى أن نتائجها كانت واضحة خلال الأشهر الماضية.

وأضاف أن الحدود مع الدنمارك لا تشهد القدر الأكبر من محاولات العبور، إلا أن الشرطة الاتحادية الألمانية نجحت أيضًا هناك في مكافحة شبكات تهريب المهاجرين، بالتعاون الوثيق مع السلطات الدنماركية.

ومن جانبه، أكد بودسكوف أن بلاده لا تزال ترى ضرورة للإبقاء على هذه الرقابة.

وكانت ألمانيا قد بدأت تطبيق رقابة ثابتة على حدودها مع الدنمارك في 16 سبتمبر/أيلول 2024، ومددتها عدة مرات منذ ذلك الحين، فيما بدأت الدنمارك إجراءات مماثلة على حدودها مع ألمانيا في 12 مايو/أيار 2024.

مراكز ترحيل المهاجرين

كما شدد الوزيران على توافقهما بشأن سياسة الهجرة الأوروبية، ولا سيما مشروع «مراكز الإعادة» (Return Hubs)، وهي مراكز ترحيل يُخطط لإنشائها خارج الاتحاد الأوروبي، يُنقل إليها المهاجرون غير النظاميين الذين رُفضت طلبات لجوئهم في أوروبا، لكن يتعذر إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية لأسباب مختلفة.

وقال دوبرينت إن اليونان وهولندا والنمسا تؤيد أيضًا هذه المبادرة، معربًا عن ثقته بإمكانية التوصل، خلال العام الجاري، إلى اتفاق مع دولة توافق على استضافة أول مركز من هذا النوع، على أن يبدأ مشروع تجريبي في عام 2027. ولم يكشف الوزيران عن اسم الدولة المحتملة.

إفراغ 87 مخيما ودمج المئات منها في سوريا

أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية، إفراغ 87 مخيماً في سوريا ودمج المئات، بعد عودة الأهالي إلى قراهم الأصلية.

قالت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية، عبر معرفاتها الرسمية، إنه نتيجة لتفريغ المخيمات وانخفاض أعداد القاطنين فيها، جرى دمج 183 مخيماً بهدف ترشيد الموارد ورفع كفاءة الخدمات.

كما وأكدت الوزارة، أن قوافل العودة الإنسانية نحو بلدتي كفرزيتا واللطامنة في حماة مستمرة، «تأكيداً على عمق التمسك بالأرض ورغبة الأهالي في الاستقرار».

وكانت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قد أكدت، في تقرير لها أواخر حزيران الماضي، أن أزمة النزوح الداخلي ما تزال مستمرة، رغم إغلاق عدد من المخيمات وعودة أكثر من 1.8 مليون نازح.

ولفتت الشبكة، إلى أن نحو 1126 مخيماً ما زالت قائمة في شمالي سوريا، وتأوي قرابة 700 ألف نازح، بينما كشفت الفيضانات التي ضربت مناطق عدة في شباط الماضي استمرار هشاشة أوضاع المخيمات.

أمريكا تمدد تصاريح عمل سوريين يتمتعون بالحماية المؤقتة

مددت إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، الجمعة 10 من تموز، تصاريح العمل لمئات الآلاف من المهاجرين الذين يتمتعون بوضع الحماية المؤقتة، ومن بينهم سوريون.

وقبل ساعات من انتهاء سريانها، قالت دائرة خدمات المواطنة والهجرة الأمريكية، التابعة لوزارة الأمن الداخلي، بحسب ما نقلت وكالة "رويترز"، إن تصاريح العمل لمن يتمتعون بوضع الحماية المؤقتة من مواطني سوريا وإثيوبيا والصومال واليمن وجنوب السودان وميانمار ستنتهي في غضون أسبوع.

بحسب أحدث البيانات الرسمية المتاحة من دائرة أبحاث الكونغرس الأمريكي (CRS)، في آذار 2025، بلغ عدد السوريين المشمولين بوضع الحماية المؤقتة (TPS) في الولايات المتحدة نحو 3,860 شخصًا.

وبحسب موقع (عنب بلدي) عبر مدافعون عن حقوق الإنسان وأفراد المجتمع المحلي عن مخاوفهم من أن قرار المحكمة العليا قد يحرم مئات الآلاف من الأشخاص من تصاريح العمل والحماية من الترحيل.

وكانت نقابات عمالية قد حثت على تمديد تصاريح العمل، وحذرت مرارًا من أن عدم تمديد هذه التصاريح قد يتسبب في "فوضى عارمة داخل بيئات العمل"، فضلًا عن إحداث تعطيل في قطاعات اقتصادية رئيسية تعتمد على هذه الكفاءات العمالية.

واتبع ترامب سياسة صارمة في التصدي لقدوم المهاجرين وحملة الترحيل، وهو ما ندد به منظمات حقوق الإنسان على نطاق واسع باعتباره انتهاكًا لحقوق حرية التعبير والإجراءات القانونية الواجبة.

إدارة ترامب جعلت إجراءات الهجرة أكثر صعوبة، من خلال فرض رسوم جديدة وباهظة على المتقدمين بطلبات للحصول على تأشيرات معينة والتدقيق في حسابات المتقدمين بطلبات والمهاجرين الموجودين بالفعل في البلاد على وسائل التواصل الاجتماعي.

ويقول ترامب إن إجراءاته تهدف إلى تحسين الأمن الداخلي وتأمين فرص العمل للمواطنين الأمريكيين.

وفي وقت سابق من حزيران الماضي، أصدرت المحكمة العليا الأمريكية حكمًا يتيح لإدارة الرئيس دونالد ترامب المضي في إنهاء برنامج الوضع المحمي المؤقت (TPS) لمئات الآلاف من المهاجرين الهايتيين والسوريين، في خطوة تعزز توجه الإدارة نحو تشديد سياسات الهجرة.

ويمنح القانون الفيدرالي الأمريكي هذا البرنامج للأشخاص القادمين من دول تشهد حروبًا أو كوارث طبيعية أو ظروفًا استثنائية تمنع عودتهم الآمنة، وكان يُجدد بصورة دورية في السنوات الماضية.

تفكيك شبكة تهريب مهاجرين ومخدرات بين الجزائر وإسبانيا تقودها عائلة مغربية من بلجيكا

اعتقل 20 شخصا، 16 في إسبانيا وأربعة في بلجيكا، وأودع خمسة منهم الحبس الاحتياطي، إضافة إلى مصادرة قوارب وأسلحة ومخدرات ومبالغ نقدية وكمية كبيرة من المعدات اللوجستية، في إطار تفكيك شبكة تهريب مهاجرين ومخدرات بين الجزائر وإسبانيا.

أسفرت عملية أمنية قامت بها جهات عدة عن اعتقال 20 شخصا، 16 في إسبانيا وأربعة في بلجيكا، وأودع خمسة منهم الحبس الاحتياطي، إضافة إلى مصادرة قوارب وأسلحة ومخدرات ومبالغ نقدية وكمية كبيرة من المعدات اللوجستية، في إطار تفكيك شبكة تهريب مهاجرين ومخدرات بين الجزائر وإسبانيا. وكان اثنان من المشتبه بهم الرئيسيين مطلوبين بموجب مذكرات توقيف بغرض التسليم أصدرتها الجزائر بتهمة «الإتجار بالمخدرات».

والعملية قامت بها الشرطة الوطنية الإسبانية بالتعاون مع الشرطة الوطنية الفرنسية والشرطة الفيدرالية البلجيكية ومسؤولي المراقبة الجمركية التابعين لوكالة الضرائب، وبتنسيق من وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون «يوروبول» ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية «يوروجست».

تحقيق على خلفية فقدان 12 شخصا في البحر المتوسط

والشبكة نشطت فعليا في كل من إسبانيا وبلجيكا والجزائر والمغرب وفرنسا، وتقودها عائلة مغربية تقيم في بلجيكا. وكلفة نقل المهاجر الواحد تراوحت بين 8 إلى 10 آلاف يورو.

وبدأ التحقيق في تشرين الأول/أكتوبر 2022 عقب غرق قارب كان ينقل مهاجرين من الجزائر إلى إسبانيا، وهو الحادث الذي أدى إلى فقدان 12 شخصا في مياه البحر الأبيض المتوسط. وخلص التحقيق إلى أن الشبكة استخدمت إسبانيا كقاعدة لعملياتها في التهريب الذي يبدأ «بتجنيد المهاجرين في الجزائر من قبل أعضاء فيها يتولون تقديم خدمات النقل. وفور دفع المبالغ المتفق عليها، كان يتم نقل المهاجرين إلى منازل آمنة حيث يبقون مختبئين حتى تصبح الظروف البحرية والجوية ملائمة للعبور»، حسب بيان وزارة الداخلية الإسبانية، نشر في 8 تموز/يوليو.

وفصل البيان أنه من جهة إسبانيا، كانت الشبكة «تجهز البنية التحتية اللازمة وتؤمن القوارب والملاحين والوقود».

عنف وسلاح وربح إجمالي يفوق 8 ملايين يورو

والقوارب المستخدمة كانت سريعة ويقودها متخصصون مغاربة لنقل المخدرات والمهاجرين عبر ضفتي البحر الأبيض المتوسط. والعائلة التي تقود عمليات التهريب من بلجيكا هي الأساس في تنسيق شحن المخدرات باستخدام «مركبات عدلت لتشمل مخابئ سرية لأغراض النقل البري»، ونقل المهاجرين.

وذكر موقع (مهاجر نيوز) أنه «من إسبانيا، كان يتم إدارة المسار البحري وصيانة القوارب وتخزين المخدرات والقيام بتدابير أمنية لتجنب الشرطة. والأخير كان يتم، حسب بيان الوزارة، باستخدام مركبات استطلاع والقيام بعمليات استكشاف مسبقة لمناطق إنزال المهاجرين، إضافة إلى استخدام أنظمة مراقبة، وشخص واحد، أصبح في السجن، كان يدير العمليات من إسبانيا ويوجه أفراد العصابة الآخرين المتواجدين في مقاطعة أليكانتي.

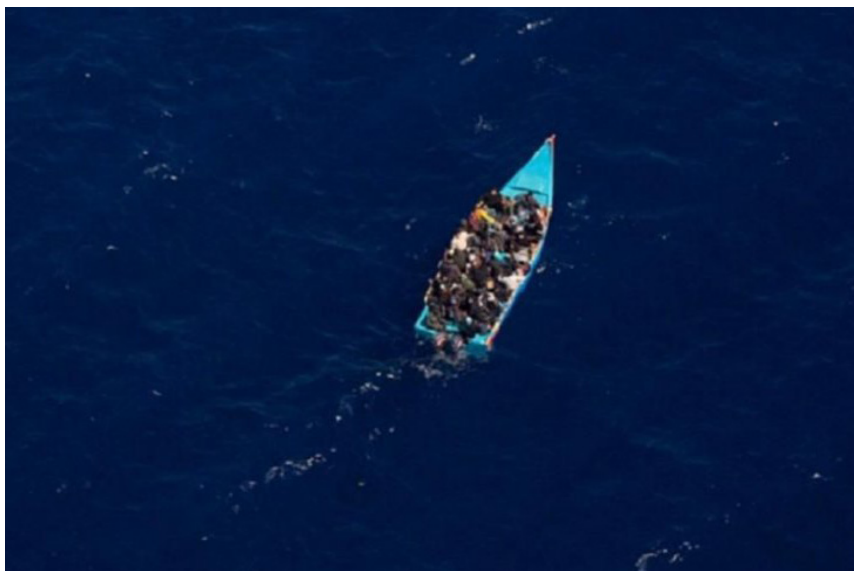

ROJNAMAKURDISTAN.COM
العدد (780) `2026-07-15 - 2726 ك

كوردستان صحيفة سياسية تصدر كل ١٥ يوماً

يصدرها مكتب الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا

- مسؤول الإعلام المركزي : بشار أمين
- رئيس التحرير : عمر كوجري
- مسؤول القسم الكردي: سيبان محمد
- مكتب قامشلو: عزالدين ملا
- الإخراج الفني: مكتب هولير لإعلام الحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا

75 عاماً على رحيل الأمير جلادت عالي بدرخان

تصادف اليوم الأربعاء 15 تموز 2026، الذكرى الـ75 لرحيل أمير من أمراء الكورد، شخصية لا يزال أثرها بالغاً على معظم الكورد حتى يومنا هذا.

الأمير جلادت عالي بدرخان، حفيد البدرخانيين المولود عام 1893، أصحاب إمارة بوتان، إمارة البدرخانيين التي أنشأت شبه دولة في تاريخ الكورد، دائما ما واجهوا الاعتقال والنفي نتيجة نضالهم المستمر ومطالبتهم بحقوق الكورد.

لعل أول عمل ملفت له كان تجواله مع المستشرق الإنكليزي ميجر نوئيل عام 1919 بين الكورد وعشائرهم لتجميع تراثهم الشفهي، كان الميجر نوئيل يكتب ما يسمعه بالأحرف اللاتينية بينما كان يكتبها هو بالعربية فأثارت تلك الحروف انتباهه وعزم على الكتابة بها.

في عام 1922م أصدر مصطفى كمال أتاتورك فرماناً بنفي وقتل الوطنيين الكورد وكان الأمير جلادت من ضمن القائمة لذلك أرغم على مغادرة تركيا مع أخيه ومتابعة دراساتهم العليا في الخارج واستقروا في ألمانيا وفيها دخل جلادت جامعة لايزبرغ حيث درس في كلية الحقوق وتخرج في عام 1925، وخلال وجوده في ألمانيا كان منشغلاً بإعداد الأبجدية الكوردية بالأحرف اللاتينية.

بعد تخرجه من الجامعة سافر إلى مصر، ثم انتقل من هناك إلى لبنان ثم إلى دمشق وتجول بعدها في مدن الجزيرة بكوردستان سوريا، وبعد سماعه بخبر انتفاضة آكري دخل سراً إلى تركيا برفقة شقيقه كامبران وعند فشل الانتفاضة التجأ مع زعيم الثورة إحسان نوري باشا إلى إيران ومن هناك التجأ إلى العراق، ثم عاد إلى دمشق واستقر فيها.

توصل جلادت بدرخان في دمشق إلى صيغة نهائية لأبجديته، المؤلفة من (31) حرفاً، وقام بنشرها في الأعداد الستة الأولى من مجلة (هوار).

في سنة 1935 تزوج من الأميرة (روشن بدرخان) ابنة الأمير صالح بدرخان ورزق منها بـ سينم وجمشيد.

كان يكتب جميع المقالات لمجلتيه ويوقعها بأسماء مستعارة مختلفة مثل: «هراكول آزيزان - هاوار - روناهي - صاحب هاوار - صاحب روناهي - بافي جمشيد - فرهنكَفان - جيروك فان - ستران فان».

جلادت بدرخان مؤلف الأبجدية الكوردية اللاتينية يعتبر رائد الصحافة الكوردية في المهجر حيث أصدر هاوار في 1932/5/15 وصدر منها 57 عدداً، ثم ألحق بها ملحق مصور(روناهي) وطبع العدد الأول منها في نيسان 1942، واستمرت حتى أيلول 1944، ثم عادت للظهور في 15 آذار 1945 ثم توقفت نهائياً.

كان متقناً إلى جانب لغته الأم الكوردية عدة لغات وهي : «التركية - الألمانية - العربية - الفارسية - الفرنسية - اليونانية - الإنكليزية – الروسية».

في يوم 15 تموز 1951 فقد حياته وشارك بتشييع جثمانه موكب مهيب تتقدمه أكاليل الزهور، ومشى فيه بعض الوزراء والوزراء السابقين وكبار الضباط ورجال السياسة، ووجهاء مدينة دمشق، حيث أودع جثمانه الطاهر إلى جانب جثمان جده (بدرخان الكبير) في مقبرة الشيخ خالد النقشبندي بحي الكورد بدمشق.

العدسة

عمر كوجري

ماذا بوسع الكورد فعله تحت قبة البرلمان السوري؟

اثنا عشر عضواً من المكون الكوردي دخلوا مجلس الشعب السوري الذي لم يكتمل بالانتخاب والنصاب القانوني، بل هو مجلس يعبر عن مرحلة مؤقتة في تاريخ سوريا، سيباشر عمله التشريعي، ويسن القوانين حتى تتهيأ الفرصة لانتخابات برلمانية قادمة كما يقال في الوسط الحكومي السوري.

بالتأكيد هذا العدد ومقارنة بالشعب الكوردي في سوريا قليل، ولكن هي مقدّمة مهمة للتحضير في المناسبات القادمة بشكل أفضل، وتجسيد العمل والمثابرة حتى يتساوى عدد أعضاء برلمان سوريا من الكورد مع عدد السكان الى حدّ معقول.

وحتى لو كان العدد ضعف السادة المتواجدين حالياً، فإنه لن يشكل تأثيراً واضحاً في القرارات التي تخص الشعب الكوردي بصورة عامة، كون عدد أعضاء العرب ومن باقي المكونات أكثر بكثير من هذه الأرقام، وبالتالي إذا خُضِع أيُّ قرار أو قانون للتصويت لن يفوز لصالح الكورد، ومن هنا حريٌّ أن تُؤخَذ هذه القرارات ضمن إطار الكوتا، بمعنى لا تخضع للتصويت لأهميتها من جانب الشعب الكوردي في سوريا، وترى طريقها للتنفيذ، وتأخذ حيّزها المكاني في دستور البلاد الذي يجب ألا يبقى كما هو عيه الحال الآن، ويجب أن تحدث فيه تغييرات مهمة تصبّ في النهاية لصالح السوريين عامة.

انتقادات كثيرة طالت أعضاء مجلس الشعب السوري من الكورد، هذه الانتقادات في معظمها، معلوم من يكمن خلفها؟ ومن يسيّرها؟ ولمصلحة من يتمُّ تقصّد الإساءة لبعض الأعضاء دون غيرهم، في إمعان متعمّد لإفشالهم، وإرباك مواقفهم، والعمل «بكل جد» لتشويه صورهم وسمعتهم، حتى من الاجتماع الأول الذي كان بطبيعته اجتماعاً تعريفياً الى حد بعيد، وفيه تشكلت بعض اللجان لأجل تسيير أعمال البرلمان، وتفعيله في الأيام القادمة.

هؤلاء معروفون لأبناء شعبنا الكوردي في كوردستان سوريا، وبحسب متابعتي للصفحات تبين أن معظم هؤلاء من المجاهرين لمنظومة العمال الكردستاني، أو ممن يدّعون زوراً وبهتاناً أنهم مستقلون سياسياً، وهم أبعد ما يكونون كذلك، بل يعملون بكل جدية و«إخلاص» لهذه المنظومة التي جلبت الويلات للشعب الكوردي في أجزاء كوردستان الأربعة، وفي كل مكان يتواجد فيه الكورد، وهو العقبة الكأداء أمام أي تطور أو تقدم للشعب الكوردي..

ومما أثار الدهشة والاستغراب أن هذه الماكينة الإعلامية الضخمة التي اشتغلت لتسخيف التواجد الكوردي في برلمان أو مجلس الشعب السوري، هذه الماكينة استطاعت استمالة بعض السُّذّج من أنصار ومؤيدي ومحازبي المجلس الكوردي فانضموا الى جوقة «الخصوم الرّخاص» دون وعي، أو تفكر أن وراء الأكمة ما وراءها، وأن ثمة من خطط، ورسم، وحاول أن يسيء لأعضاء المجلس، وعلى وجه الخصوص أعضاء من المجلس الوطني الوطني الكوردي، وبشكلٍ أدقّ من الحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا. وهذه الرسالة يجب أن نتلقاها بإدراك عميق.

أعضاء البرلمان من الكورد، في المرحلة القادمة يحتاجون دعم جميع شرائح الشعب الكوردي حتى ينجحوا في مسعاهم، ومحاربتهم بهذه الطريقة التي رأيناها ليس لها سوى غاية واحدة، وهي غاية دنيئة، وتتلخص في عدم تحقيق أي شيء مهم للشعب الكوردي.

اتحاد كتاب كوردستان سوريا وجمعية آفرين يحتفيان بتوقيع «وطن مؤجل» للكاتبة شمس عنتر

كوردستان- لافا إسماعيل

نظم اتحاد كتاب كوردستان سوريا، بالتعاون مع جمعية آفرين للمرأة الكوردية، حفلاً ثقافياً بمناسبة توقيع المجموعة القصصية «وطن مؤجل» للكاتبة شمس عنتر، وذلك يوم الثلاثاء 14 تموز 2026، في قاعة نورالدين ظاظا بمدينة قامشلو، وسط حضور نخبة من الأدباء والمثقفين والمهتمين بالشأن الثقافي.

وافتتح الحفل نائب رئيس اتحاد كتاب كوردستان سوريا، عبدالصمد محمود، بكلمة رحب فيها بالحضور، داعياً إلى الوقوف دقيقة صمت إجلالاً لأرواح شهداء الكرد وكوردستان وشهداء الكلمة الحرة.

وتضمن برنامج الحفل كلمة لجمعية آفرين للمرأة الكوردية، أكدت فيها أهمية دعم الإبداع الأدبي وتشجيع الكاتبات على مواصلة عطائهن الثقافي، لما يشكله الأدب من دور في حفظ الذاكرة وتعزيز الهوية.

كما جرى تقديم قراءة نقدية عن المجموعة القصصية «وطن مؤجل»، وهي من إعداد الكاتب والناقد صبري رسول، تولى قراءتها لقمان يوسف، حيث سلطت الضوء على مضامين الكتاب وأسلوبه الفني وما يحمله من رؤى إنسانية ووطنية.

وفي لفتة تقديرية، كرمت جمعية آفرين للمرأة الكوردية الكاتبة شمس عنتر، تقديراً لمسيرتها الأدبية وإسهاماتها في المشهد الثقافي.

وأضفى الفنان بهاء شيخو أجواءً فنية على الحفل، مقدماً مجموعة من أغانيه التي نالت استحسان الحضور وأسهمت في إثراء الفعالية.

واختُتم الحفل بتوقيع الكاتبة شمس عنتر نسخاً من كتابها «وطن مؤجل» وإهدائها إلى الحضور، في أجواء اتسمت بالتفاعل والاحتفاء بالإنتاج الأدبي والثقافي.

هيثم حسين يصدر سيرته الجديدة

كوردستان

أصدرت منشورات رامينا كتاب «وجوه المنفى... دروب الوطن» للكاتب السوري الكردي هيثم حسين، وهو عمل سيري جديد يتابع فيه الكاتب رحلته الإنسانية والفكرية منذ مغادرته سوريا واستقراره في بريطانيا، متتبعاً أثر المنفى في الوعي واللغة والهوية، عبر سلسلة من الحكايات والتأملات والوجوه التي رافقت تلك الرحلة وأسهمت في تشكيلها.علم الحفريات

يأتي الكتاب امتداداً لمشروع الكاتب في كتابة السيرة الذاتية، مع انشغال واضح بتجربة الهجرة وما تفتحه من أسئلة تتعلق بالانتماء، والاندماج، والذاكرة، والعلاقة بالمكان الجديد. وتتقاطع في صفحاته التجربة الشخصية مع التأمّل الثقافيّ،

فتتحول الوقائع اليومية إلى مدخل لقراءة أوسع للتحولات التي يعيشها الإنسان حين ينتقل من مكان إلى آخر، وحين يعيد بناء حياته وسط مجتمع مختلف، محافظاً على صلته بجذوره، ومنفتحاً في الوقت نفسه على آفاق جديدة.

يضم الكتاب مجموعة من الفصول التي تتناول شخصيات لعبت أدواراً محورية في رحلة الكاتب داخل المجتمع البريطاني، من معلّمين وأكاديميين وكتّاب وأصدقاء وجيران، إضافة إلى مسؤولين وشخصيات عامة، لتتحول هذه الوجوه إلى مفاتيح لقراءة المجتمع الجديد، وإلى مرايا تعكس طبيعة العلاقة التي تنشأ بين الإنسان والمكان حين تقوم على الاحترام والثقة والتفاعل الإنساني. كما ينتقل الكتاب بين مدن وتجارب متعددة، تتجاور فيها الذاكرة مع الحاضر، ويتداخل فيها الخاص مع العام، ضمن بناء سيريّ يمنح الإنسان موقعه في قلب الحكاية.كتب وآداب

هيثم حسين: روائيّ كرديّ سوريّ، من مواليد عامودا 1978م، مقيم في لندن، عضو جمعية المؤلفين في بريطانيا، مؤسّس ومدير موقع الرواية نت. وصلت مجموعته القصصية" حين يمشي الجبل" إلى القائمة القصيرة لجائزة الملتقى للقصة في الكويت، شارك في مهرجانات أدبيّة دولية، وترجمت أعماله إلى الإنكليزيّة والفرنسيّة والتشيكيّة والكرديّة والفارسيّة..

من أعماله في الرواية والسيرة والقصة والنقد: "آرام سليل الأوجاع المكابرة"، "رهائن الخطيئة"، "إبرة الرعب"، "عشبة ضارّة في الفردوس"، "قد لا يبقى أحد"، "العنصريّ في غربته"، "كريستال أفريقي"، "هكذا عشت الجحيم"، "حين يمشي الجبل"، "الرواية بين التلغيم والتلغيز"، "الرواية والحياة"، "الروائيّ يقرع طبول الحرب"، "الشخصيّة الروائيّة.. مسيار الكشف والانطلاق"، "لماذا يجب أن تكون روائياً؟!".

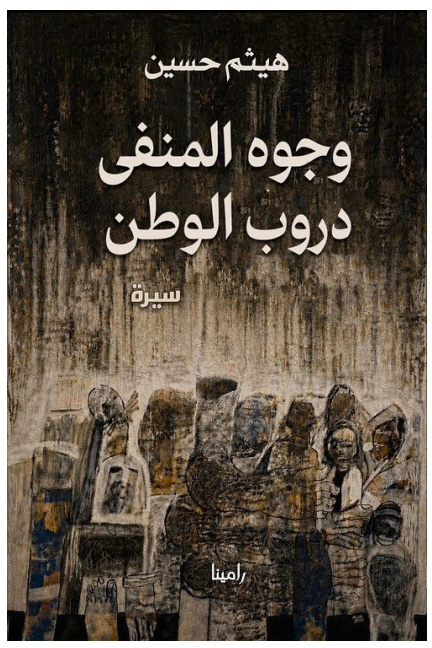

«ميتا» توقف أداة لتوليد الصور بالذكاء الاصطناعي بعد أيام من إطلاقها

أعلنت شركة «ميتا» (الجمعة)، أنها ستوقف أداة ذكاء اصطناعي أطلقتها قبل أيام قليلة، والتي كانت تتيح للمستخدمين إنشاء صور باستخدام حسابات «إنستغرام» المفتوحة، وذلك بعد أن واجهت انتقادات واسعة النطاق بسبب مخاوف تتعلق بالخصوصية، بما في ذلك انتقادات من إحدى النقابات في هوليوود، وفق «رويترز».

وقالت «ميتا» في بيان: «كان هدفنا توفير أداة إبداعية مفيدة، ومنح الناس القدرة على التحكم في إمكانية الرجوع إلى المحتوى المفتوح لديهم بهذه الطريقة».

وأضافت: «تلقينا تعليقات تفيد بأن هذه الأداة لم تحقق الهدف المرجو، لذا لم تعد متاحة».

وكانت شركة «ميتا»، المالكة لـ«فيسبوك» و«إنستغرام»، قد أطلقت، الثلاثاء، «ميوز إيمدج»، وهو أول نموذج لتوليد الصور من مختبرات «ميتا سوبر إنتليجنس». ويمكن لهذه الأداة، المدمجة في روبوت الدردشة (ميتا إيه آي)، استخدام الصور بوصفها مدخلات، وتتيح للمستخدمين تعديل الصور التي تم إنشاؤها مباشرة من خلال الرسم. وسرعان ما واجهت الأداة ردود فعل سلبية بسبب مخاوف تتعلق بالخصوصية، ولأنها كانت مفعلة تلقائياً للمستخدمين.

وانتقدت الممثلة الحائزة على جائزة «إيمي»، هانا أينباندر، المعروفة بدورها في مسلسل «هاكس»، هذه الميزة على «إنستغرام»، قائلة إنه تم تفعيلها تلقائياً، وحثت المستخدمين على إيقاف تشغيلها.

كما حثت نقابة للممثلين والعاملين في مجال الإعلام، أعضاءها ومستخدمي «إنستغرام» الآخرين، يوم الخميس، على إلغاء تفعيل هذه الأداة. وقالت نقابة ممثلي الشاشة - الاتحاد الأميركي لفناني الراديو والتلفزيون (ساج أفترا)، إن «أي شيء بخلاف الاشتراك الواضح والبارز في هذا النوع من استخدامات صور مستخدمي (إنستغرام) أمر غير مقبول، ويعد خطأ فادحاً في تقدير الرأي العام فيما يتعلق بالمخاطر والأضرار الواضحة الكامنة في مثل هذا الاستخدام».

وقال متحدث باسم النقابة: «نظراً لأن مخاطر النسخ الرقمية غير التوافقية معروفة للجميع، فإن وجود أداة تشجع على هذا السلوك يعد أمراً غير حكيم. نقدر إيقافها، فهذا هو التصرف المسؤول».

ويعكس هذا التراجع الضغط المتزايد على شركات التكنولوجيا لمنح المستخدمين سيطرة واضحة على كيفية استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي للمحتوى الذي يشاركونه علناً.

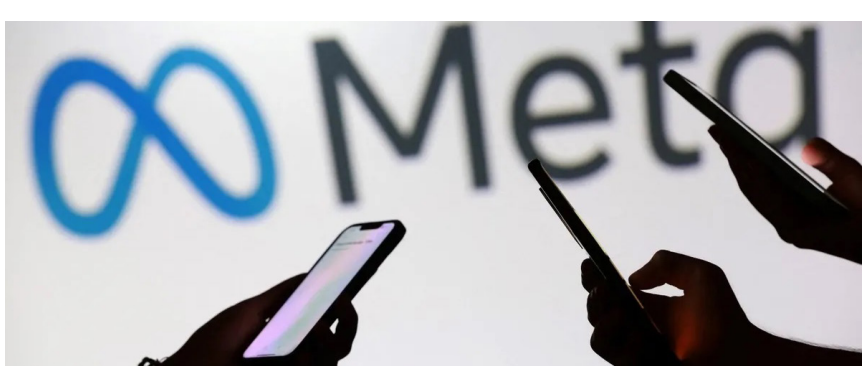

موقع الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا
www.pdk-s.com
البريد الإلكتروني الرسمي
E-Mail: info@pdk-s.com

يمكنكم مراسلة الصحيفة على العنوان التالي:
kurdistanrojname.inbox@gmail.com
kurdistansenter@gmail.com
www.facebook.com/pdks.people